وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري- تيزي وزو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ حديث ومعاصر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر.

الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958

إشراف الأستاذة:
سميرة طالي معمر

إعداد الطالبتين:
دهبية زايدي
صافية زادل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري- تيزي وزو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص حديث تاريخ ومعاصر

السنة الجامعية: 2016 -2017

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر.

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذة:
دهبية زايدي سميرة طالي معمر
صافية زادل

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.نادية زروق...رئيسا
أ.سميرة طالي معمر..............................مشرفا ومقررا
أ.سعيد بورنان...مناقشا

الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958

السنة الجامعية: 2016- 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

شكر جزيل للأستاذة المشرفة "سميرة طالي معمر"

لكل أساتذة قسم التاريخ

لعمال المتحف الجهوي لولاية تيزي وزو

ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ

"ساهل يوسف"

إهداء

إلى الوالدين أطال الله عمرهما

إلى أخي وأخواتي

إلى صديقتي صافية

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

دهبية

إهداء

إلى العائلة الكريمة

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى من قاسمتني هذا العمل

وعائلتها المحترمة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

صافية

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

- ط: طبعة
- ج: جزء
- مج: مجلد
- (د.م.): دون مكان
- (د.ت): دون تاريخ
- تر: ترجمة
- ص: الصفحة
- ص ص: عدة صفحات

باللغة الفرنسية:

- G.P.R.F : Gouvernement Provisoire de la République Française.
- C.F.L.N : Comité Française de la Libération Nationale.
- U.D.M.A : Union Démocratique du Manifeste Algérien.
- A.L.D : les Amies de la Liberté et de la Démocratie.
- O.U.L.E.M.A : Association des Oulémas Musulmans Algériens.
- M.T.L.D : Mouvement pour le triomphe des Libertés Démocratiques.
- O.S : Organisation Spéciale.
- C.R.U.A : Comité Révolutionnaire d’Unité et d’Action.
- F.L.N : Front de libération National.
- A.L.N : Armée de Libération Nationale.

- S.A.S : Sections Administratives Spécialisées.
- U.G.T.A : Union Générale des Travailleurs Algériens.
- C.C.E : Comité de Coordination et d'exécution.
- U.G.E.M.A : Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens.
- Z.A.A : Zone Autonome d'Alger.
- Ed: Edition
- Op.cit: Ouvrage précédementent cite
- T: Tome
- P : Page
- PP : Plusieurs Page

المقدمة

تعتبر الفترة الممتدة من 1954-1958 إحدى أبرز الم راحل الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، ذلك أنَها عرفت أوجُهًا جديدة للسياسة الاستعمارية التي طبقتها حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي وضعت جملة من الأسس والقواعد أرست عليها دعائم السياسة الواجب اتَباعها لضمان استمرار الجزائر فرنسية، قد عملت الجمهورية الفرنسية الرابعة منذ نشأتها على توجيه جهودها لتقويَة الوجود الفرنسي في الجزائر بالاعتماد على الأساليب السياسية والعسكرية ،هذه التي اتخذت منحى آخر مع حلول سنة 1954 واندلاع الثورة التحريرية أين وجدت الجمهورية الفرنسية الرابعة نفسها أمام ضرورة انتهاج خطط وإستراتجيات مغايرة لمواجهة المستجدات الحاصلة.

أمام الوضع الرَاهن استنفرت الجمهورية الفرنسية الرابعة كل أجهزتها الإدارية والسياسية والعسكرية، وسخَرت جلّ إمكانياتها للقضاء على الثورة التي أخذت تشق طريقها نحو الأمام، ما فرض على السَلطات الاستعمارية مضاعفة جهودها الحربيّة لحل الأزمة التي تفاقمت مع حلول سنة 1958 أين وجدت الجمهورية الفرنسية الرابعة نفسها عاجزة تماما عن الخروج من المأزق الذي وضعتها فيه الثورة الجزائرية.

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابعا من عدّة اعتبارات ذاتية وموضوعية في نفس الوقت:

<u>أولا: الدوافع الذاتية :</u>

- رغبتنا الشخصيّة الملحّة في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية والتّعرف على مختلف المراحل التي مرَت بها طوال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الرّابعة1946-1954.
- توجيهات الأساتذة إلى دراسة الموضوع .

<u>ثانيا: الدوافع الموضوعية :</u>

- الأهمية التاريخية التي يكتسيها الموضوع في تاريخ الجزائر عامّة والثورة على وجه الخصوص.
- إبراز مختلف الأساليب والإستراتجيات التي طبّقتها الجمهورية الفرنسية الرّابعة في الجزائر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإلمام بها.

إنَ موضوع "الجمهورية الفرنسية الرّابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958 " يعدّ على جانب كبير من الأهمية، ما جعلنا نحاول دراسته من خلال معالجة الإشكالية المحورية التالية :

- كيف واجهت الجمهورية الفرنسية الرّابعة الثورة الجزائرية ؟وهل تمّكنت الأولى من القضاء على الثانية أم أنّ العكس هو الذي حدث؟

وقد دعمنا هذه الإشكالية بعدّة إشكاليات فرعية:

- ما هي القواعد التي بنت عليها الجمهورية الفرنسية الرابعة سياستها في الجزائر في الفترة الممتدّة من 1946 إلى 1954؟
- ما هي طبيعة الأساليب التي اعتمدتها الجمهورية الفرنسية الرّابعة لدحض الثورة والقضاء عليها؟ والى أي مدى استطاعت تحقيق ذلك ؟
- كيف ساهمت الثورة في تحطيم البنية الاقتصادية الفرنسية؟ وكيف كانت سببا في انهيار الجمهورية الفرنسية الرَابعة ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي، من خلال وصف ورصد الأحداث التاريخية البارزة التي عرفتها الجزائر في ظلَ الجمهورية الفرنسية الرّابعة منذ نشأتها وإلى غاية سقوطها.

لدراسة هذا الموضوع والإجابة عن مختلف الإشكاليات المتّعلقة به ارتأينا تقسيم البحث إلى مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

عنوننا الفصل الأوّل بـ"الجمهورية الفرنسية الرابعة ومستعمرة الجزائر 1946-1954" لاستعراض الظروف العامَة الممهدة لقيام الجمهورية الفرنسية الرَابعة مع التطرق إلى الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة، بالإضافة إلى ذكر أبرز أوجه السياسة الفرنسية في الجزائر وموقف الجزائريين منها.

أمّا الفصل الثاني المعنون" بالجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956"، فقد قسَمناه إلى مبحثين، خصّصنا المبحث الأوّل لدراسة الظروف العامَة لاندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية للجمهورية الفرنسية الرّابعة ،وتناولنا في المبحث الثاني سير الثورة وانتشارها وتطوَر المواقف السياسية والعسكرية للجمهورية الفرنسية الرّابعة.

في حين حمل الفصل الثالث عنوان "الجمهورية الفرنسية الرّابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية 1956-1958"، وقسّمناه إلى ثلاث مباحث حاولنا في المبحث الأول إبراز التطوَر الذي بلغته الثورة بعد مؤتمر الصومام، في حين تناول المبحث الثاني

استعراضا للاستراتجيات السياسية والعسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة، ومن خلال المبحث الثالث حاولنا إظهار أوجه العجز السياسي والاقتصادي والعسكري الذي أصاب هياكل الجمهورية الفرنسية الرابعة وحكوماتها وانهيارها في الأخير جرَاء انعكاسات الثورة الجزائرية.

أنهينا البحث بخاتمة هي عبارة عن جملة من الاستنتاجات المتمخضة عن البحث.

وقصد إعطاء الموضوع حقَه من الدراسة والإلمام بجميع جوانبه اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلَقة بالموضوع ومن أهمَها مؤلف محمد بوضياف بعنوان "التحضير لأوّل نوفمبر" وكتاب "بن يوسف بن خدَة" "في جذور أوّل نوفمبر" "مذكرات أحمد بن بلة" التي تعتبر مصادر أوّلية استقينا منها معلومات عن الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل اندلاع الثورة و أهم التحضيرات الأولية لتفجيرها ،بالإضافة إلى مؤلفات "فرحات عبّاس" الأوّل بعنوان "تشريح حرب" والثاني "ليل الاستعمار" التي ساعدتنا في تتبَع السياسة الاستعمارية في الجزائر قبل اندلاع الثورة .

كما استعنَا ببعض المصادر الأجنبية أهمَها مؤلف" Charle De Gaulle" بعنوان "Mémoire de guerre" الذي ساعدنا في الحصول على معلومات حول نشأة الجمهورية الفرنسية الرّابعة وكتاب لـ" Colette et Francise Jeanson" بعنوان " L’Algérie Hors la loi" كمصدر أوّلي ساعدنا للتعرف على أهم الإستراتيجيات الفرنسية للقضاء على الثورة.

أمّا فيما يخص المراجع فهي كثيرة جدّا ركَزنا على اختيار المراجع المتخصَصة سواء باللغة العربية كمؤلفات "يحي بوعزيز" أبرزها "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين"، وكتاب "الغالي غربي" بعنوان "فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958" التي أفادتنا كثيرا في التَعرف على طبيعة الاستراتجيات والأساليب التي اعتمدتها الجمهورية الفرنسية الرابعة للقضاء على الثورة " ومؤلفات محمد العربي الزبيري "تاريخ الجزائر المعاصر" بأجزائها المختلفة وكتاب آخر بعنوان "الثورة في عامها الأوّل" الذي استخدمناه في المبحث الأول من الفصل الثاني خاصَة فيما تعلَق باندلاع الثورة إلى جانب "شارل روبير اجيرون" في كتابه بعنوان: "تاريخ الجزائر المعاصرة" وكتاب "مولود قاسم نايت بلقاسم" "ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرّة نوفمبر" ومؤلف "عقيلة ضيف الله" تحت عنوان: "التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962" الذي استقينا منه معلومات قيّمة حول الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الرابعة.

والمراجع باللّغة الفرنسية نذكر على سبيل المثال كتاب:

"Benjamin Stora "Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988 " وكتاب: "Alistair Horne" تحت عنوان " Histoire de la guerre d'Algérie" ومؤلف "Pierre Vidal Naquet" بعنوان " Les crimes de l'Armé Française" الذي استقينا فيه معلومات حول جرائم الجيش الفرنسي بالجزائر بالإضافة إلى كتاب:

"La guerre d'Algérie le temps des léopards" لـ" Yves Courriére" وكتاب: " L'agonie de la quatrième république 13 mai 1958" لـ" Michel Winock" الذي وظَفناه في تتبَع حركة انقلاب 13 ماي 1958 وانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة .

كما اعتمدنا على مجموعة من الرّسائل والأطروحات الجامعية على غرار مذكرة "عبد النور خيثر" بعنوان: "تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962" ومذكرة "التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1962 "لآمال شلي".

بالإضافة إلى اعتمادنا على مجموعة من المقالات في الجرائد والمجلاّت "كجريدة المجاهد" و"جريدة المقاومة"، ومجلَة "أول نوفمبر" و"الذاكرة"، التي استقينا منها معلومات قيَمة.

أثناء إنجازنا لهذه الدراسة صادفتنا بعض الصعوبات والعراقيل التي لا يخلو منها أي بحث علمي أهمّها:

- كثرة المادَة التاريخية وتشعّبها وصعوبة استخراج النقاط المهمة منها لإثراء الموضوع ومن جانب آخر واجهنا صعوبة في الحصول على المادة التاريخية خاصة فيما يتعلق بنشأة الجمهورية الفرنسية الرابعة.

في الأخير نرجو أن تكون هذه الدّراسة إضافة جديدة للمكتبة التاريخية، ومنطلقا لبحوث أخرى.

الفصل الأول

الفصل الأول:

الجمهورية الفرنسية الرابعة ومستعمرة الجزائر

1946 -1954

المبحث الأول: قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

1. الظروف الممهدة لقيامها
2. تأسيسها

المبحث الثاني: الأوضاع العامة في الجزائر

1. الأوضاع السياسية
2. الأوضاع الاقتصادية
3. الأوضاع الاجتماعية والثقافية

المبحث الثالث: سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر

1. الإصلاحات السياسية و الإدارية
2. الإجراءات القمعية تجاه الحركة الوطنية

شكلت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وما سبقتها من أحداث منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسارها النضالي ضد الاستعمار الفرنسي بحيث تجلت عدّة مستجدات على المستويين الداخلي والخارجي أثرت مباشرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، لاسيما تلك التطورات لتي عاشتها فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث ساهمت في تحديد سياستها وأساليبها في التعامل مع مستعمراتها، التي تشكل الجزائر أهمّها، فوضعت الاستراتيجيات والخطط التي من شأنها إخضاع الجزائر لسيطرتها الدائمة، ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على الأسس والقواعد التي بنيت عليها هذه السياسة الاستعمارية للجمهورية الفرنسية الرابعة وموقف الجزائريين منها.

المبحث الأول: قيام الجمهورية الفرنسية الرّابعة

عرفت فرنسا مع بدايات الحرب العالمية الثانية أوضاعا داخلية وخارجية، مهدت لميلاد تنظيم سياسي جديد تمثل في الجمهورية الفرنسية الرّابعة، التي كان عليها إعادة بناء فرنسا ومحو مخلفات الحرب وأثارها إلى جانب الحفاظ على مستعمراتها.

1-الظروف الممهدة لقيامها :

بتاريخ 16 جوان 1940 سقطت العاصمة الفرنسية "باريس" في يد الألمان، وكان ذلك إذانا بنهاية الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940)، وبالمقابل تّم تأسيس حكومة جديدة أطلق عليها اسم حكومة "فيشي" [(1)] " Gouvernement de Vechy"، برئاسة "الماريشال بيتان" (Betain) [(2)]، بعد تصويت الجمعية الوطنية على القانون الدستوري المؤرخ في 10 جويلية 1940، الذي نص على منح الماريشال بيتان السّلطات المطلقة لتسيير شؤون فرنسا[(3)].

غير أنّ الجنرال شارل ديغول " Charles De Gaulle"[(4)] ما لبث أن أطلق نداء المقاومة من إذاعة (BBC)، ومن لندن دعا الفرنسيون إلى الوقوف في وجه حكومة فيشي الموالية للألمان والتي تفتقد للشرعية، في الوقت الذي كانت فيه الأغلبية السّاحقة من

---

(1)- منطقة تقع في جنوب شرق باريس.

(2)- عسكري وسياسي فرنسي، نال شهادة الأركان في 1900 بالمدرسة العليا الحربية، شارك في الحرب العالمية الأولى، في 1918 ارتقى إلى أعلى منصب عسكري فرنسي "الماريشال"، في 1931 مفتش عام للجيش الفرنسي ثم مفتش الدفاع الجوي إلى غاية 1934 في 1940 عين بيتان لرئاسة حكومة فيشي الموالية للحكم النازي للمزيد أنظر: الموسوعة العربية: فيليب بيتان. https://www.arab-ency.com 20جويلية 2017، 15:05.

(3)- يوسف العاصي الطويل: النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة (1789-2007) رسالة لنيل شهادة في العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة، ص14.

(4)- شارل ديغول سياسي وعسكري فرنسي ولد 1890 بمدينة ليل الفرنسية التحق بالمدرسة العسكرية المتخصصة في تكوين ضباط الجيش في 1908، ليصبح في 1909 واحدا من عناصر الدفعة 94 التابعة لهذه المدرسة، في 1913 تمت ترقيته إلى رتبة ملازم ،شارك في الحرب العالمية الأولى، أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في 1944، ثم أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في 1958 إلى غاية 1969 ،توفي في 1970 للمزيد أنظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012، ص152-155.

الفرنسيين مع بيتان.ولم يناصر فكرة ديغول سوى أقلية[1]، كما أنّه لم يحصل على دعم القادة الفرنسيين بالرغم من دعواته المتكررة لهم للمشاركة في تشكيل نواة المقاومة[2].

حرصًا منه على مستقبل فرنسا ومصالحها قام ديغول بتأسيس عدّة هيئات تنظيمية تحت سلطته [3]، على غرار اللّجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) التي تأسست بالجزائر في عام 1942 كحكومة موازية لحكومة فيشي، هدفها لفت انتباه العالم إلى أنّ فرنسا ما تزال تمتلك مقوّمات الوجود والمقاومة والتضحية باسم أمّة فرنسا الحرّة[4].

هذا بالإضافة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (GPRF) في 03 جوان 1944 بالجزائر لتنتقل بعدها إلى فرنسا مع نهاية أوت من نفس السّنة برئاسة الجنرال ديغول إلى غاية 1946، وبالموازاة مع ذلك ظهرت مجموعة من الأحزاب المناهضة لحكومة فيشي أهمها الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي والجبهة الجمهورية الشعبية[5].

وزيادة على هذه الأوضاع السياسية المضطربة، فقد عرفت فرنسا أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية من جرّاء تبعات وآثار الحرب العالمية الثانية، حيث كانت فرنسا مسرحا لكثير من المواجهات العسكرية، الشيء الذي أدّى إلى تدمير المنشآت العمرانية والاقتصادية،ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية التي عرفت انتشار البطالة والأمراض والأوبئة والمجاعة، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وأكثر من ذلك الافتقار لليد العاملة بفعل الخسائر البشرية الهائلة التي منيت بها[6].

2-تأسيسها :

بعد مرور سنتين من تأسيس الحكومة الفرنسية المؤقتة، ونظرا للأوضاع العامّة التي كانت تعيشها البلاد، كان لابد من إقامة حكومة جديدة قادرة على إعادة بنائها، لذلك شاركت مختلف القوى السياسية الفرنسية في إجراء سلسلة من الانتخابات التي انتهت بالإعلان عن تأسيس الحكومة الجديدة بعد انعقاد الجمعيتين التأسيسيتين الأولى والثانية[7].

---

(3)- Charles De Gaulle : Mémoire de Guerre, Edition librairie plan, Paris, France, 1954, p 609.

(2)- لزهر بديدة: الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2010، ص30.

(3)- إيف بونو: مجازر استعمارية الجمهورية الرّابعة (1944-1950) وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر عبد المجيد سالمي،منشورات لاديكوفيرت، باريس 2001، ص127.

(4)- محرز عفرون: مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيّتة، تر مسعود مسعود، ج 1، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر،2008،ص 396.

(5)- يوسف العاصي الطويل: المرجع السابق، ص15.

(2)- Jean Pierre Rioux : Histoire du monde de 1918 à nos jours, Larousse, 2010, p p 283,284.

(7)- يوسف العاصي الطويل: المرجع السابق، ص ص 15، 16.

أ-الجمعية التأسيسية الأولى :

أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى بتاريخ 21 أكتوبر 1945 في جو من الحماس بحضور ممثلي المستعمرات الذين عبّروا عن أمال شعوبهم[1]، وعن الجزائر شارك الحزب الشيوعي وغاب ممثلو الاتجاه اللّيبرالي والاستقلالي[2].

كانت نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى لصالح الحزب الاشتراكي والشيوعي والحركة الجمهورية الشعبية، وهذا ما سمح لهذه الأحزاب الثلاثة بتمثيل الجمعية التأسيسية والعمل على إرساء دعائم الحكومة الجديدة، وانتخاب الجنرال ديغول رئيسا لها [3]، بيد أن اختلاف التوجهات السياسية بينه وبين أعضاء الجمعية حال دون إمكانية إعداد دستور جديد[4].

من جانبه اقترح ديغول أن يكون للحكومة هيئتين، تتمثل أولاهما في البرلمان بغرفتيه العليا والسّفلى، وثانيهما ممثلة من قبل رئيس الجمهورية، هذا الذي يتمتّع بالصلاحيات الكاملة في الحكم، وهو ما تتطلبه الحالة الرّاهنة التي تمرّ بها فرنسا، الأمر الذي رفضه باقي أعضاء الجمعية التأسيسية الذين أقرّوا نظام الغرفة الواحدة التي يمثلها مجلس الشيوخ، كما عارضوا منح الصلاحيات الكاملة لرئيس الجمهورية، ونظرا لعدم التوصّل إلى حلّ للمسألة قرّر الجنرال ديغول الاستقالة في 20 جانفي 1946، وأنهت بذلك الجمعية التأسيسية الأولى أشغالها دون نتيجة[5].

ب-الجمعية التأسيسية الثانية :

بعد فشل الجمعية التأسيسية الأولى في إقامة الحكومة الفرنسية الجديدة وسن دستور لها، تم عقد الجمعية التأسيسية الثانية في 2 جوان 1946، وإذا كانت الجمعية التأسيسية الأولى قد فشلت في إعداد دستور جديد للحكومة الفرنسية فإن الجمعية التأسيسية الثانية قد توصلت إلى وضعه، وقامت بموجبه الجمهورية الرّابعة برئاسة "فانسان أوريول" (Vincent Auriol) [6]، وإثر إجراء عملية الاستفتاء في 13 أكتوبر 1946، تمّ الإعلان

---

[1]- ايف بونو: المرجع السابق، ص 13.

[2]- إدريس خضير:البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830- 1962)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 386.

[3]- Catalogue d’exposition Itinirante : Les Alpes Maritimes aux temps de Charle De Gaulle 1946-1958, Archives départementales conseil général des Alpes, Ed Matimes ,1999, p 4

[4] - Charle De Gaulle : Op.Cit, p p 620,621.

[5] - Ibid, p 24 .

[6]- فانسان اوريول سياسي فرنسي، من مواليد أوت 1884 بفرنسا، من أعضاء الحزب الاشتراكي، وزير المالية ما بين (1936- 1937)، أوّل رئيس للجمهورية الفرنسية الرّابعة ،توفي في جانفي 1966 بباريس، للمزيد أنظر : الموسوعة كوم: فانسان أوريول. Alencyclopédia.com ،20 جويلية 2017، 22:30 .

الرّسمي عن تشكيل الجمهورية الفرنسية الرّابعة، بعدما حاز مشروع الدستور الثاني على 53 صوت[1].

ظل ديغول يدافع عن أفكاره وطموحاته، حيث ناشد في 12 أكتوبر 1947 من دعاهم بـ "الفرنسيين الحقيقيين إلى مواجهة السيئين منهم" (أي الانفصاليين) ويقصد بهم الشيوعيين واليساريين. لكن لم يجد صدى لأفكاره[2].

بعد قيام الجمهورية الفرنسية الرّابعة كان لزاما عليها مواجهة حالة عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه فرنسا، في ظلّ المنافسة الحادة بين التشكيلات الحزبية الثلاث التي كانت تنشط على السّاحة السياسة، والتي تمثلت في اليساريين الممثلين من قبل الحزب الشيوعي والاشتراكي، المركزيين الذين يمثلهم كلّ من الحزب الراديكالي والاتّحاد الديمقراطي الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية، بالإضافة إلى "اليمينيين" وهم أتباع "الجنرال ديغول" الذي دخل في صراع مع الأغلبية الفائزة في الانتخابات، ومع مطلع 1951 استطاع ديغول السيطرة على المشهد السياسي بفضل الحزب الذي أنشأه باسم "تجمع الشعب الفرنسي"[3].

هذا في الوقت الذي كان على الجمهورية الفرنسية الرابعة تسوية المشاكل والتحديات الخارجية التي كانت تواجهها، خاصة ما تعلق بمستعمراتها وأهمها الجزائر،إلى جانب حروبها في الفيتنام، وكيفية استرجاع فرنسا لمكانتها الدولية[4].

لقد كان لهذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، والحالة السياسية المتوترة التي عرفتها فرنسا منذ نشأة الجمهورية الفرنسية الرابعة وإلى غاية 1954 انعكاسا مباشرا على الأوضاع العامة في الجزائر التي شهدت تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تبعا لأوضاع فرنسا، هذه الأخيرة التي قامت باستنزاف ثروات الجزائر بهدف إعادة بناء اقتصادها ومحو آثار ومخلفات الحرب العالمية الثانية.

---

(2) - Catalogue d’exposition Itinirante : Op.Cit, p 4.

(2)-إيف بونو: المرجع السابق، ص 141.

(4) - Charle De Gaulle : Op.Cit, p 625.

(4)- يوسف العاصي الطويل: المرجع السّابق، ص15.

المبحث الثاني: الأوضاع العامّة في الجزائر

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1946 وإلى غاية 1954 أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مميّزة، كانت نتيجة الأساليب التي اتبعتها السلطات الاستعمارية التي حددت المسار النضالي للحركة الوطنية الجزائرية، حيث أنَها مرحلة جديدة في النضال ضد الاستعمار، وساهمت بشكل بارز في تبلور الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري.

1-الأوضاع السياسية :

مع حلول عام 1945 شهدت الجزائر حدثا هاما كان له دورا مباشرا في إدخال تغييرات جذرية على السّاحة السياسية، ألاّ وهو مجازر الثامن ماي 1945 التي شكلت نقطة تحوّل في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ومهّدت لميلاد عهد جديد للنضال من أجل استرجاع السيادة الوطنية[1].

هذا النضال قادته مجموعة من التنظيمات السياسية التي وجدت نفسها بعد هذه الأحداث أمام ضرورة مراجعة مواقفها من النظام الاستعماري القائم، خصوصا وأنّ هذه الأحداث قضت نهائيا على فكرة الإدماج ، وتبلورت فكرة جديدة تؤمن أنّ ما أخذ بالقوّة لا يسترجع إلا بالقوّة[2].

ومن جانبها ونظرا لجسامة النتائج فقد ارتأت السّلطات الاستعمارية ضرورة انتهاج سياسة التهدئة بغية امتصاص غضب الشعب الجزائري والحلول دون انزلاق الأمور[3].

ولهذا قامت بإصدار قانون 16 مارس 1946 القاضي بالعفو عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية [4]، وهكذا شرعت مختلف أقطاب الحركة

(1)- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954) ، تر محمد بن الباز، ج2 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 1036.

(2) - M'Hamed Yousfi : Le complot (Algérie 1950-1954), Entreprise nationale du livre, Alger 1986, p 13.

(3)- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، (د.ت)،(د.م) ص ص 239،240.

(4)-بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 463.

الوطنية باستئناف نشاطها السياسي الذي حافظ في هذه المرحلة على نفس النّهج الذي سار عليه منذ البداية، بحيث مثّلته أربع حركات سياسية كبرى تباينت مطالبها وتوجهاتها السياسية[1] وهي:

أ-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (*UDMA*) :

على إثر صدور قانون العفو العام قام فرحات عبّاس [2] بعد إطلاق سراحه بتأسيس حزب جديد "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في أفريل 1946 وفي خطابه المصادف لأول ماي، أعلن عن سياسته الجديدة القائمة على ثلاثة شعارات أساسية "لا للإدماج لا للانفصال ولا للأسياد الجدد" متمسَكا بفكرة "الثورة بالقانون" والاتحاد مع فرنسا[3].

لقد صرّح قائلاً: "لا إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب جديد فتي يتكوَن تكوينا ديموقراطيا واجتماعيا متجهزا في الميدان العلمي والصناعي...،غايتنا إنشاء دولة فتيَة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية"[4].

أصبح فرحات عباس بعد أن تخلى عن فكرة الإدماج يطالب بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ومرتبطة فدراليا بفرنسا [5]. خصوصا بعد أن تأكد أنّ هذا المطلب لا يتنافى مع مبادئ دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، بغية إعطاء نشاطه إطارا قانونيا[6].

ولإيصال برنامجه إلى البرلمان الفرنسي شارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات التشريعية الفرنسية (المجلس التشريعي الثاني) بتاريخ 2 جوان 1946، أين تحصّل على 12 من أصل 13 مقعد[7].

وهذا ما اعتبره فرحات عباس مكسبا كبيرا وتأييدا واضحا لسياسته، معلنا في نفس الوقت أنّه تأكيد على نهاية سياسية الإدماج، وعرض على حكومة باريس مشروع دستور جديد للجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتيا في 20 أوت 1946[8].

غير أنّ المباحثات التي أجراها مع النواب والمسؤولين الفرنسيين لم تكن لها أي نتيجة تذكر[9]، وبالرغم من المطالب المعتدلة لأنصار فرحات عباس إلاّ أنّ البرلمان الفرنسي لم

---

(1)-عزيز خيثر: قضايا في الحركة الوطنية، دار الخيل العلمية، الجلفة، (د.ت)، ص 26.

(2)-فرحت عباس رجل سياسي جزائري من رواد الاتحاد الليبرالي الإدماجي ولد بالطاهير بجيجل في 1899، أين حاز على شهادة البكالوريا ودرس الصيدلة بجامعة الجزائر، انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين في الجزائر، أسس حزب فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، أعدّ بيان فيفري 1943 رفقة رواد الحركة الوطنية، أسّس حزب اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1946، عيَن كأوّل رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة في 1958 ثم في 1960، توفي في 1985، أنظر: عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال الثورة الجزائرية موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع،(د.م.ن) 2013، ص ص 260،261.

(3)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 241.

(4)- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 272.

(5)- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 242، 243.

(6)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،سوريا ،1999 ، ص105.

(7)- فرحات عباس: تشريح حرب، تر أحمد منوّر، دار المسك للنشر، (د.م) (د.ت)، ص ص 18،19.

(8)- نفسه، ص ص 174، 175.

(9)- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية...،المرجع السابق، ص 243.

يبد أي اهتمام بالمشروع، بل عمد إلى استقبال ممثلي الاتحاد بالسب والشتم، ما دفع فرحات عباس إلى القول: "هذه فرصتكم الأخيرة فنحن السّد الأخير"[1].

وبذلك أنهى البرلمان الفرنسي أشغاله (جلساته) دون دراسة المشروع الذي تقدم به فرحات عباس، وبالمقابل فقد صادق على قانون 20 سبتمبر 1947 (القانون الخاص) الذي تضمَن بعض الإصلاحات الهامشية التي لم ترض طموحات فرحات عباس إذ ردّ عليه بالاستقالة من البرلمان رفقة أنصاره[2].

بالرّغم من هذه السياسة الفرنسية إلاّ أنّ فرحات عبّاس واصل نفس النّهج الذي اختاره لحزبه وهو "الثورة بالقانون"[3].

ب-أصحاب الحرية الديموقراطية (*ALD*) :

واصل الحزب الشيوعي الجزائري في هذه الفترة طرح مطالبه الإدماجية، متمسّكا بفكرة: "أنّ الأمّة الجزائرية في طور التكوين"، ولا يتم لها ذلك إلاّ بمساعدة فرنسا، وظلّ يناضل من أجل إرساء قواعد الإدماج وتقوية روابط الوحدة بين المجتمع الجزائري والفرنسي،بالإضافة إلى المطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية. وبقيادة عمّار أوزقان [4] عارض الحزب الشيوعي فكرة الاستقلال بحجّة أنّها لا تخدم المصالح الجزائرية[5].

وقد نشط الحزب إعلاميا بإصدار جريدة "الجزائر الجديدة" النّاطقة باللغة العربية،وتمكّن من رفع عدد مناضليه إلى 15 ألف في سنة 1947، ليتراجع العدد عام 1952 إلى 12 ألف مناضل[6].

عموما لم يكن لهذا الحزب ثقل أو تأثير سياسي في أوساط الجماهير الجزائرية، ولم تسجّل له أيّة مواقف تذكر لخدمة القضية الوطنية وظل بعيدا عن تحقيق أمال الجزائريين[7].

ج-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (*OULEMA*) :

ترأس الجمعية في هذه لفترة الشيخ البشير الإبراهيمي [1] منذ 1940 وقد واصلت نشاطها الإصلاحي والتربوي، وفي الفترة الممتدَة من 1946 إلى 1954 تركّز نشاط الجمعية

---

(1)- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى منصور، منشورات عويدات، ط1، لبنان، 1982، ص 153.

(2)- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية...، ص243.

(3)- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص128.

(4)- عمار اوزقان سياسي جزائري من رواد الاتحاد الشيوعي العالمي، ولد بعزازقة في 1910، التحق بالحزب الشيوعي الفرنسي و أصبح عضوا في لجنته المركزية ،شارك في تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري في 1936 ثم أصبح رئيسا له، التحق بالثورة في 1955 شارك في مؤتمر الصومام ،اعتقل من طرف السّلطات الاستعمارية في 1958، بعد الاستقلال عيَن وزيرا للفلاحة ،توفي في مارس 1981.للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال ... المرجع السابق، ص ص 25، 26.

(5)- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 178،179.

(6)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 284، 285.

(7)- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص218.

على تشييد شبكة واسعة من المدارس في القرى والمدن، إلى جانب إرسال البعثات الطلابية إلى بلدان المشرق العربي[2]. كما اهتمّت جمعية العلماء بالتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد الدولي لها عن طريق الزيارات التي كان يقوم بها الإبراهيمي سعيا منه لتوثيق الصّلات مع الدول العربية والإسلامية[3].

لم يتوقف نشاط الجمعية على أرض الوطن بل امتدّ إلى غاية الأراضي الفرنسية، أين حاولت تأطير الجالية الجزائرية في المهجر من خلال تأسيس "الشعبة المركزية لجمعية العلماء" بباريس بداية من 1946[4]. كما نشطت إعلاميا بإصدار جريدة البصائر لنشر أفكارها في الأوساط الشعبية[5].

د-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (*MTLD*) :

بعد إطلاق سراح "مصالي الحاج" [6] في 31 جويلية 1946 قام باستئناف نضاله السياسي وذلك بتأسيس حزب جديد "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" في نوفمبر 1946[7].

وبالرّغم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الاستعمارية ومعارضة مطالبه،استطاع الحزب التحوّل تدريجيا إلى حركة قوية ذات شعبية واسعة، لها برنامج سياسي وطني، يهدف إلى الكفاح بكلّ السّبل لنيل الاستقلال[8]، خصوصا بعدما التحق به عدد كبير من الشبَان العائدين من الحرب العالمية الثانية، الشيء الذي أدَى إلى بروز أفكار جديدة ترمي إلى إقامة تنظيم أكثر صلابة، مبني على قواعد وأسس ثورية[9].

وبهذا عرف المسار النضالي للحركة ازدواجية، فإلى جانب النضال السياسي اعتمد على النضال العسكري، وذلك من خلال إنشاء جناح عسكري تابع للحركة أطلق عليه اسم "المنظمة الخاصة"(OS) مهمَتها الإعداد للعمل المسلّح[10]. وعلى إثر انعقاد المؤتمر الأوّل

---

(1)- البشير الابراهيمي من روّاد التّيار الإصلاحي في الجزائر، ولد في سنة 1898 بسطيف، حفظ القرآن الكريم ودرس علوم اللغة والدين توجه إلى الحجاز في 1911 ثم دمشق 1916 أين اشتغل بالتّدريس، ليعود في 1920 إلى أرض الوطن، واصل نشاطه الإصلاحي والتربوي شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931، وأصبح رئيسا لها في 1940، توفي 20 ماي 1965، أنظر أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 1929-1940، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص 9-11.

(2)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 265-269.

(3)- نفسه، ص ص 270،271.

(4)- سعيد بورنان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا(1936-1956)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2012، ص 152-156.

(5)- عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص 270.

(6)-مصالي لحاج سياسي جزائري، من روّاد الاتجاه الاستقلالي الثوري ولد في ماي 1898 بتلمسان، جُنّد اجباريا في الجيش الفرنسي في 1918،شارك في تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في 1926، ثم حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937، فحركة الانتصار الحريات الديمقراطية في 1946م. ليؤسس حزب الحركة الوطنية الجزائرية في 1954 بعد اندلاع الثورة، توفي في جوان 1973. للمزيد انظر عبد المالك جويبة: أبطال وشهداء الثورة الجزائرية مصالي الحاج، ط1، دار بن سنان للنشر، 2014، ص ص 3-7.

(7)- عبد الله مقلاتي:جذور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص 244، 245.

(8)- نفسه، ص 245.

(9)- محمد بوضياف: التحضير لأوّل نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص17.

(10)- مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أوّل نوفمبر، متيجة للطباعة(د.م) 2009، ص 71.

لـ"MTLD" في 15-16 فيفري 1947، تمّت المصادقة على قرار تأسيس هذه المنظمة [1] التي أسندت مهمة إنشاءها للمناضل محمد بلوزداد [2] الذي بدأ صياغة هياكلها والبحث عن الكوادر المناسبة لها بمساعدة "حسين أيت أحمد"[3].

نجحت المنظمة الخاصة في هيكلة ما بين 1000 و1500 مناضل[4] اشترطت فيهم الخبرة العسكرية، الشجاعة، الإيمان بالعمل المسلح والسرية، وغيرها من الصفات التي مكّنت من تكوين منظمة ذات قاعدة صلبة، ضمّت إطارات قادرة على تنشيط العمل الثوري[5]، وقد أسندت القيادة إلى هيئة الأركان التي تشكّلت أساسا من محمَد بلوزداد كرئيس للمنظمة، أيت أحمد كمسؤول سياسي، إلى جانب مسؤولي العمّالات[6].

مع حلول عام 1949 كانت المنظمة الخاصة قد بلغت درجة كبيرة من التنظيم وشرعت في توجيه ضرباتها ضد السّلطات الاستعمارية، هذه الأخيرة تمكّنت في سنة 1950 من اكتشاف أمرها واعتقال مناضليها، ما شكّل تهديدا حقيقيا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفعل الإجراءات القمعية التي سلّطت عليها من قبل السلطات الفرنسية[7].

رغم النّشاط البارز الذي عرفته الحركة خلال هذه المرحلة، إلاّ أنّها مرّت بعدّة أزمات وفوضى داخلية بداية من 1949، بسبب النقاشات الحادَة التي جرت على مستوى القيادة بخصوص سياسة المشاركة في الانتخابات التي أقرّتها الحركة، والتي لقيت المعارضة من بعض المناضلين الشباب الذين اعتبروها مضيعة للوقت[8].

غير أنّ هذه الصّراعات أخذت منحى آخر أكثر خطورة في السنوات الموالية، لتتفاقم مع حلول سنة 1953[9] إثر انعقاد المؤتمر الثاني للحركة شهر أفريل بالجزائر العاصمة في

---

[1]- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 58،59.

[2]- هو محمد بلوزداد من م واليد نوفمبر 1924 بالجزائر العاصمة، عمل كموظف في الولاية العامة، من مناضلي حزب الشعب. حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عضو في اللجنة المركزية، أوّل رئيس للمنظمة الخاصة في 1947، توفي في جانفي 1952 للمزيد أنظر لخضر سيفر: شخصيات جزائرية، ج1،ط1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 78-80.

[3]- حسين ايت أحمد، ولد في 20 أوت 1926 بميشلي (عين الحمام)، انخرط في صفوف حزب الشّعب ف ي 1942 ثم عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1947، فرئيسا للمنظمة الخاصة خلفا لمحمد بلوزداد إلى أن أبعد عنها في 1949، بعد اكتشاف أمر المنظمة فرَ إلى القاهرة وأصبح عضوا في الوفد الخارجي الممثل للثورة ،ألقي عليه القبض من قبل السلطات الفرنسية إثر اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 إلى غاية الاستقلال، واصل نشاطه السياسي إلى غاية وفاته في 2015 للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال...، المرجع السابق، ص ص 30،31.

[4]- محفوظ قدّاش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)، تر محمد بن السيار، شركة دار الأمة، (د.م)، 2011، ص 116-118.

[5]- محمد بوضياف: المصدرالسابق، ص 20.

[6]- نفسه، ص 20.

[7]- بشير بلاح: المرجع السَابق، ص 475.

[8]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007، ص ص 128،129.

[9]- سمير بوعبد الله : الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصّص العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010، ص ص 100،101.

غياب مصالي الذي كان تحت الإقامة الجبرية بمدينة "نيور" (Nior) الفرنسية[1]، أين برز الخلاف بين مصالي الحاج واللّجنة المركزية التي طالبت في أعقاب هذا المؤتمر بتوضيح التوجهات السياسية للحركة، ونبذ الزعامة الفردية، مُعربة عن مساعيها الرّامية إلى اتخاذ خطوات جديَة استعدادا للعمل المسلّح [2]. هذه المطالب ردّ عليها مصالي الحاج بالرّفض القاطع، ومن منفاه أخذ يطالب بمنحه الصلاحيات المطلقة لتسيير الحركة دون تدخل من أي جهة كانت[3].

أمام جنوح القيادة نحو الاتجاه السياسي المعتدل، وفي الوقت الذي كانت فيه الظروف الخارجية خاصَة في كلّ من تونس والمغرب قد اتّجهت إلى أسلوب جديد في النضال ضّد الاستعمار، أخذ شباب حركة الانتصار يضغطون على القيادة، رافضين هذا التوجه السياسي المعتدل لقائدها الذي رأوا فيه عدم توفر شروط القائد الثّوري الذي يطمحون إليه في هذه المرحلة بالذّات[4].

لقد أثارت توجهات اللّجنة المركزية استياء مصالي الذي وجَه لها تقريرا شديد اللّهجة في سبتمبر 1953، ندّد فيه بسياستها، التي اعتبرها انحرافا عن مبادئ الحركة، وأعلن انسحابه منها، مؤكّدا في ذات الوقت على ضرورة تفويضه السّلطات المطلقة على رأسها[5].

من هنا بدأت هوّة الخلافات تتّسع، خاصَة بعد تمسّك اللّجنة المركزية بمطالبها ورفض الخضوع لأوامر مصالي، الشيء الذي أثار حفيظة هذا الأخير، فعقد مؤتمرا بمدينة "هورنو" (Hornu) ببلجيكا 13 -15 جويلية 1954 قرّر فيه إقصاء اللّجنة المركزية منها وإعلان نفسه رئيسا للحركة مدى الحياة [6]. فردّت اللّجنة بعقد مؤتمر بالجزائر العاصمة 13 -16 أوت 1954 أعلنت فيه بدورها عن إقصاء مصالي الحاج من الرئاسة. فكانت بذلك القطيعة التي قسّمت الحزب إلى تيارين متصارعين: المصاليين والمركزيين[7].

كما ظهر تيار ثالث أغلبية عناصره من قدماء المنظمة الخاصّة، وقفوا على الحياد من الصراع القائم، وحاولوا إيجاد حل للأزمة لكن دون جدوى، ما دفعهم إلى اتخاذ قرار التعجيل بتفجير الثورة المسلحة[8].

---

[1]- محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص 33،34.
[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 129.
[3]- يحي بوعزيز: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللّجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 23.
[4]- أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة،تر الحاج مسعود ومحمد عباس،دار القصبة للنشر ،الجزائر،2003، ص349.
[5]- نفسه، ص 364.
[6]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، ملتزمة للنشر والتوزيع (د.م)، (د.ت)، ص 190-192.
[7]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري... ،المرجع السابق، ص ص 131،132.
[8]- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 192.

ومن هنا نستخلص أن الأوضاع السياسية التي مرّت بها الحركة الوطنية الجزائرية منذ أحداث 8 ماي 1945 وما تلاها من انعكاسات، مرورا بنتائج سياسة الانتخابات التي عرفت السّلطات الاستعمارية كيف تسيَرها لصالحها ،وصولا إلى أزمة حركة الانتصار وتداعياتها ما عجل الدخول في مرحلة جديدة من النضال،ألا وهو العمل المسلَح من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

2- الأوضاع الاقتصادية:

منذ أن وطأت أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر وهو يسعى إلى السيطرة على كل شبر فيها، وذلك عن طريق إصدار جملة من القوانين والمراسيم التي تقضي بانتزاع ممتلكات الجزائريين. وقد ركَزت بالدرجة الأولى على مصادرة الأراضي الخصبة، هذه التي كانت تعتبر مصدر الرزق الوحيد للجزائريين، الشيء الذي انعكس بصفة مباشرة على الوضعية الاقتصادية التي يمكن توضيح ملامحها من خلال نقطتين هما:

أ-القطاع الزراعي:

تعتبر الزراعة القطاع الأكثر حيوية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، خاصّة وأنّه القطاع الوحيد الذي قام عليه الاقتصاد الجزائري إبّان فترة الاحتلال، فقد كان يشكّل نسبة 90% من صادرات الجزائر التي بلغت قيمتها سنة 1954 حوالي 130 مليار فرنك[1].

ونظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي فقد اعتمدت عليه السلطات الفرنسية لتنمية اقتصادها ،فكانت الأراضي تنتزع من الجزائريين لوضعها في قبضة المستوطنين الأوربيين عن طريق سن القوانين التعسّفية لتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي الجماعية مثل أملاك العرش والقبائل ،وتوزيعها بين الملاّك الأوروبيين والجزائريين، حيث كان 25000 مستوطن من أصل 8.000.000 يملكون 275.000 هكتار من الأراضي الخصبة، أمّا بالنسبة للجزائريين المقدَر عددهم ب 8.532.000 لم تكن بحوزتهم إلاّ 767.200 هكتار ويحصلون على الثلث (3/1) من المحاصيل أما الثلثين (3/2) الآخرين فتعتبر كأملاك عامّة تخضع للإدارة الاستعمارية[2].

أهملت الإدارة الفرنسية تطوير الزراعة التقليدية على الرّغم من القوانين التي سنّتها وأسّست هيئات فلاحية مهمّتها توجيه الفلاحين وتقديم القروض والتدعيمات مثل الشركة الأهلية للاحتياط التي تحولت إلى الشركة الزراعية للاحتياط، وشركة التطوير الريفي التي بلغ عدد فروعها سنة 1954 حوالي 200 فرع[3]، قاطعها الفلاحون الجزائريون باعتبارها أسلوبا جديدا القصد منه الحصول على الضرائب وإرهاق الفلاحين، وهدفها الحقيقي دخول

(1)- عزيز خيثر: المرجع السابق، ص 32.
(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 372.
(3)- عزيز خيثر: المرجع السابق، ص 36.

الوسط الفلاحي ومراقبة الفلاحين الجزائريين [1]، إلى جانب سيطرة الأوروبيين على المؤسسات الاستعمارية التي تقدّم قروضا مالية، ما حرم الجزائريين من الحصول عليها باستثناء الموالين للإدارة الاستعمارية[2].

في سنة 1952 كان هناك 14.082 مزارع أوروبي تلقوا قروضا مالية لا تقل عن 12.300 مليون فرنك في حين تلقى 8.001 مزارع جزائري 2.300 مليون فرنك[3].

لم تكتف السلطات الاستعمارية بهذا بل استولت على الأراضي الخصبة واستأثروا خيراتها، حيث كانت تنتزع منهم الأراضي وتوزع على المستوطنين من أجل بناء اقتصاد استعماري ،وقد كان الكمَ الهائل من الأراضي الزراعية بين أيدي المستوطنين؛ ما أدّى إلى نتائج عادت عليهم بالنفع إذ ازدادت مساحات أراضيهم من 89 هكتار سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952[4]، والجدول التالي يوضَح توزيع الأراضي الزراعية بين المستوطنين والجزائريين عام 1954[5]:

توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر 1954 (بالهكتارات)

أراضي يملكها الأوروبيين		أراضي يملكها المسلمون		
المساحة هكتار	**عدد الملاك**	**المساحة**	**عدد الملاك**	**المساحة**
40.000	8.000	1.850.000	391.000	10 ه أو أقل
209.000	7.000	3.013.000	118.000	50-10 ه
1.202.000	4.000	1.226.400	17.400	100-50 ه
963.00	5.000	1.108.000	5.000	أكثر من 500 ه
2.720.000	900	414.700	600	
	24.900	7.612.100	532.000	
				المجموع

(1)- الغالي غربي : فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 41،42.
(2)- عزيز خيثر: المرجع السابق، ص 37.
(3)- الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 44.
(4)- عدّة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص402.
(5)- عمار بوحوش:المرجع السابق، ص 373.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الفارق جدّ واضح بين مساحة الأراضي التي يمتلكها الأوروبيون مقارنة بالتي يمتلكها المسلمون الجزائريون، والتمايز جلي بينهما[1].

كانت الزراعة في الجزائر متنوعة، نظرا للأراضي الخصبة التي تمتاز بها، إذ تغطي زراعة الكروم مساحة تقدر بـ 400.000 هكتار يمتلك الأوروبيون نسبة 90% منها، مثّلت حوالي ثلثي الإنتاج الكلّي للزارعة في 1953 بلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة[2]، ممّا أهّل الجزائر لتحتل المركز الرّابع عالميا في إنتاج الخمور[3].

أما الحمضيات فقد شهدت زيادة في الإنتاج هي الأخرى بسبب توسيع المستوطنين لمساحاتها الزراعية، حيث كانت غلّتها تُصدّر إلى الخارج، ففي سنة 1953 بلغت صادراتها 2.443 مليون قنطار مقابل 775 قنطار سنة 1938،وبلغت قيمة الصادرات الزراعية 105مليار فرنك من ضمن محصول زراعي إجمالي يقدر بـ190 مليار فرنك[4].

لعبت زراعة الحبوب دورا هاما، إذ يعتبر قمح الجزائر من أجود أنواع الحبوب في العالم، بحيث تمثّل المساحة الزراعية المخصّصة لها 28 % من المساحة العامّة، وتنتج 44% من مجموع الإنتاج الكلي [5]، إلاّ أنّها شهدت انخفاض مزروعات القمح في المناطق الجبلية التي انتقلت من 2.30 مليون هكتار في بداية القرن العشرين إلى 1.9 مليون هكتار في 1950[6]، أمّا في:

- سنتي 1921 و1930 بلغ 16 مليون قنطار.
- سنتي 1941 و1948 بلغ 16 مليون قنطار.
- سنة 1954 بلغ 19.7 مليون قنطار[7].

كما كانت زيت الزيتون تلعب دورا مهما بالنسبة للسكان خاصة القاطنين في الجبال لتعرف تدهورا ملحوظا ما بين 1910-1952، حيث كانت ما بين 1910-1920 تبلغ 330.000 هكتولتر، وأصبحت في 1950-1952 تبلغ 212.000 هكتولتر[8].

---

(1)- نفسه، ص 373.
(2)- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص403 .
(3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 42.
(4)- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 405.
(5)- يحي بوعزيز: سياسة التسلّط الاستعماري... ،المرجع السابق، ص42.
(6)- جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر فندوز عباد فوزية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدي ن، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 169.
(7)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 173.
(8)- نفسه ، ص 173.

كلّ هذه الأوضاع انعكست سلبا على الحالة الاقتصادية للجزائريين، فالسياسة الاستعمارية القائمة على مصادرة الأراضي وقلّة الإنتاج أثرت بشكل خاص على الفلاحين الجزائريين ما أدفعهم بهم إلى الهجرة من الأرياف نحو التجمعات الحضارية [1] حيث كان متوسط دخل الفلاح الجزائري عام 1954 لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، بينما كان متوسط دخل الفلاح الأوروبي يتجاوز 78.000 فرنك سنويا[2].

ب-القطاع الصناعي والتجاري:

بالنسبة للتجارة والصناعة لا تختلف كثيرا عن الزراعة، فقد كانت حكرا على المستعمر الفرنسي سواء في عمليات التصدير أو الاستيراد وفتحت المجال على مصراعيه للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الجزائرية[3]، كما قام المستعمر بإنشاء شبكة من السكك الحديدية في شمال وغرب وشرق وجنوب الجزائر تربط مناطق استخراج المعادن والمنتجات الفلاحية بموانئ الجزائر لتصديرها إلى الخارج، وقام باستغلال ثروات الجزائر حيث حققت الشركات الاحتكارية الاستعمارية بالجزائر زيادة في الأرباح إذ ورد في الإحصائية الرسمية الفرنسية ما يلي: بلغت أرباح 27 شركة في الجزائر 810 مليون فرنك في عام 1947، ارتفعت إلى 2174 مليون فرنك عام 1948 لتصل إلى 2791 مليون فرنك 1949، وإلى 3206 مليون فرنك في 1950 وإلى 4813 مليون فرنك 1951 ثم 8186 مليون فرنك 1952[4].

ارتبطت التجارة الفرنسية بالتجهيزات الصناعية المتواجدة في الجزائر بما فيها الصناعة المّنجمية وسيطرت على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والتنقل عن طريق الشركات والبنوك وكبار المعمرين ما أدّى إلى ضخامة رؤوس الأموال وازدهار الحياة الاقتصادية بالنسبة للمستوطنين الأوربيين وإضعاف الجزائريين وانتشار الفقر بعد انهيار الحرف والصناعات المحلية، ونقص الإنتاج الزراعي[5].

رغم تضاعف كميات المعادن المستخرجة إلا أنها كانت تصّدر إلى الموانئ الفرنسية مثلا:

- **الفوسفات:** بدأ استخلاصه منذ سنة 1900، ففي عام 1925، بلغ الإنتاج 900 طن وفي 1943،بلغ 100 طن و في1954بلغ 1960 ألف طن[6].

---

(1)- جيلالي صاري: المرجع السابق ، ص 133.

(2)- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 408.

(3)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 43.

(4) - عمار عمورة، نبيل دادوة: الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 331.

(5)- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري... المرجع السابق، ص ص 51،52.

(6)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 120.

- **الحديد:** متواجد في العديد من المناطق في الجزائر وفي 1954 بلغ 60 ألف طن،في عام 1920 بلغ إنتاجه 1 مليون طن، وسنة 1930 بلغ 2.2 مليون، وفي بلغ 1938 3 ملايين طن و3.5 مليون طن في 1954[1].
- **الفحم:** بلغ في سنة 1954 حوالي 480 ألف طن[2].

كلّ هذه الثروات على اختلافها استغلها الاستعمار الفرنسي في خدمة مصالحه الأوضاع ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية.

3-الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

عانى المجتمع الجزائري من تراكم المشاكل التي سبّبها الاستعمار خاصة سياسة التجويع والتجهيل، وتدل إحصائيات سنة 1954 أن عدد الجزائريين بلغ حوالي 10 ملايين نسمة أما المستوطنين 1.230.000 نسمة أوروبي (11% من مجموع السكان)، تضاعف عدد السكان المسلمين بين 1856-1954، حيث بلغ عدد المواليد 320.000 مولود سنويا 50% تقل أعمارهم عن العشرين سنة 3.700.000 نسمة و 45% بين 20-60 و 5% أعمارهم فوق الستين سنة 60 (370.000 نسمة) [3].

لم تول الإدارة الاستعمارية أي اهتمام بالمجتمع الجزائري إلاّ فيما يتعلّق بجمع الضرائب، حتّى أنّه لم يسمح لهم بالتجوال أو زيارة المناطق في البلاد، كان المستوى المعيشي متدنيا بالنسبة للأغلبية حيث يواجهون يوميا مشاكل سوء التغذيةٍ [4]، هذا ما يشهد عليه الكاتب الفرنسي "شفالييه" بقوله: «إنّ الدّراسات التي أجريت بطلب من الحاكم العام للجزائر عام 1947 على مناطق السكّان المحليين أسفرت على أنّ ثلاثة أرباع سكان هذه المناطق لا يعرفون مطلقا طعم اللّحم والبيض والحليب... وحين يضطرون لتجديد قواهم يستهلكون كميات ضخمة من هايدرات الكربون في شكل مختلف أنواع الطحين»[5].

أمّا بالنسبة للحالة الصحية فإنّ السلطات الاستعمارية لم تهتمّ بها إلاّ في المراكز الخاصة بالمعمرين، فالوضع الصحي كان متردیا جراء انعدام المراكز في مناطق الجنوب، إضافة إلى 149 مستشفى لكن تقل فيها الأجهزة الطبية، إن سوء الأوضاع وانعدام الرّعاية الصحية أدّى إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال تحت سن (05) خمس سنوات [6] وتدهور صحة المواطنين، وهذا ما أكّده أحد المسؤولين الفرنسيين بالجزائر وهو الدكتور "غورو

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 43.
[2]- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص ص 119،120.
[3]- عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص ص 409،410.
[4]- محمد قريشي: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية (1945-1954)، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، ص 53.
[5]- عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص 331.
[6]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 47.

بريسوتي" (Guoro Prissouir) مقرر ميزانية الصحة العامة حيث قال: "يبلغ عدد المصابين بالسل الذين قدّموا طلبات دخول إلى مستشفى "ليفي" 1440 مريضا لم يستطع المستشفى أن يقبل أكثر من 360 مريضا منهم ... معنى ذلك أن 1080 مريضا بالعاصمة بقوا دون عناية طبية، والكثير منهم ماتوا عقب وصولهم بأيام قليلة، إضافة إلى داء الملاريا المسجل عام 1952 بنسبة 168% ، أما نسبة مرض السلّ بلغت 181%"[1].

أدّت هذه الأوضاع المزرية إلى انتشار مشكلة البطالة بين الجزائريين خاصة و أن الورشات كانت تحت سيطرة المعمرين، وكانوا يطردونهم بحجة أنّهم لم يمارسوا أي عمل سابقا وليست لديهم أي خبرة مهنية [2]، كان الجزائريون يعيشون براتب شهري لا يتجاوز 1500 فرنك فرنسي أي ما يساوي 10/1 من الراتب الفرنسي[3]، هذا ما جعلهم ينتقلون إلى المدن أبرزها العاصمة أين كانوا يسكنون الأحياء القصديرية، حيث يوجد 120 حي قصديري يقطنها حوالي 12500 بين سنتي 1953-1954 تعرّضوا لمختلف أنواع التمييز العنصري والاستغلال من طرف المعمرين الأوربيين بأرخس الأثمان في شتى النشاطات الاقتصادية[4].

إضافة إلى هجرة مئات الآلاف من العمال الجزائريين إلى فرنسا بحثا عن مصدر رزق، إذ بلغ عدد المهاجرين في سنة 1954 حوالي 20800 مهاجرا موزعين على المصانع الفرنسية يسكنون في مستودعات حوَلت إلى مساكن وأحياء قصديرية بالإضافة إلى انتشار الأمراض[5].

اعتمدت فرنسا منذ احتلالها الجزائر سياسة التنصير ومحاربة الإسلام والتعليم واللّغة والثقافة، كما سعت إلى ترسيخ عاداتها وتقاليدها في أذهان الجزائريين.

حاول الاستعمار الفرنسي تجهيل وتشويه الإسلام ،وأدخلت عادات وتقاليد غربية، غرست الأمية في أوساط الشعب الجزائري خاصة بعد أن منعت تحفيظ القرآن وتعليم اللّغة العربية بحجة أنها وسيلة دعوة ضد الاستعمار الفرنسي، كما عمد إلى تدريس تاريخ وجغرافية فرنسا، واعتبار الجزائر جزء منها بهدف مسح الروح الوطنية، وطردت العديد

---

(1)- عمار عمورة نبيل دادوة: المرجع السابق، ص ص 331،332.

(2)- محمد قريشي: المرجع السابق، ص74.

(3)- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 187.

(5) -Benjamin Stora : Algérie Histoire Contemporaine (1830-1988),Ed Casbah, Algérie, 2014, p p 106,107.

(5)- عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص 333.

من العلماء بحجة أنهم يقفون في وجه الحضارة الغربية، وتهديم المساجد وإغلاق الزوايا التي كان يتم فيها التعليم(1).

حُرم الأطفال الجزائريون من التعليم بحجة عدم وجود إمكانيات لتلبية حاجياتهم، مثلا في التّعليم الابتدائي بمجرد وصول الأطفال الفرنسيين سن التمدرس يلتحقون بالمدارس وتطبق البرامج المدرسة في فرنسا(2)، في سنة 1945 بلغ عدد الجزائريين الذين وصلوا سن التمدرس هو 1250.000 طفل، التحق منهم حوالي 100.000 في 699 مدرسة ابتدائية أمّا عدد الأوروبيين فنجد 200.000 طفل، التحقوا كلهم بـ 1400 مدرسة، والمستخلص أنَه ورغم كثرة عدد الأطفال الجزائريين مقارنة بالأوربيين إلا أنَ عدد المتمدرسين هو العكس،ففي الفترة 1945-1954 كانت نسبة الأطفال المتمدرسين حوالي 11.5% إلى 18% بمعنى(5/1 للذكور و 6/1 لبنات) ممن التحقوا بالمدارس (3)، أما الأغلبية السّاحقة لا مدارس لها إلاّ الشوارع ممّا اضطرهم إلى العمل في الحقول والمناجم ومسح الأحذية، وحسب التقرير السّنوي للتفتيش الأكاديمي بمدينة بالجزائر 1945-1946 جاء فيه ما يلي: «الحالة المادية للمدارس صعبة والأدوات الصحية والرياضية نادرة ولا توجد مياه في أغلب الأحيان، الأقسام دون مقاعد ومزدحمة... أعمار متباينة، الدراسة نصف الوقت والنتائج هزيلة»(4).

وفي 49 ثانوية ومتوسطة بالجزائر في 1954 استقبلت 34.468، منهم 5.308 ذكور و952 إناث، أما بجامعة الجزائر فكان عدد الطلبة بلغ 5105(5):

الكليات	الأوروبيون	المسلمون
الحقوق	1.508	179
الطب	714	110
الصيدلية	369	34
الأداب	1.175	172
العلوم	762	62
	4.548	557

بالإضافة إلى انتشار البدع والخرافات خاصة في الأرياف لاسيما عند النساء، حيث تقدر نسبة الأمية 96%، حيث كانت تخضع لظروف قاسية وتنحصر مهامها في الأعمال المنزلية وتربية الأولاد، وكانت قلة قليلة من يرضى بتعليمهن في المدارس الاستعمارية(1).

(1)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 44،45.
(2)- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 188.
(1) - Benjamin Stora : Op.Cit ,p 109.
(4)- عمار عمورة: نبيل دادوة: المرجع السابق، ص ص 333،334.
(5)- شارل أنري فا فيون: الثورة الجزائرية، تر عبد الرحمان كابوية، محمد، سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص ص 242،243.

لقد كان عدد الموظفين ضئيلا جدا بسبب عدم حصولهم على مستوى عال من التعليم، فعددهم في الحكومة العامة كان لا يتجاوز (08) أشخاص من أصل (200) موظف، وقد أصبح المثقف ذو مكانة اجتماعية يشعر بأنّه متضامن مع الاستعمار ،فيسعى بجميع ما أوتي من جهد للتمسك بالعادات الإسلامية، لأنّهم في بعض الأحيان لا يحسنون التحدّث باللّغة العربية[2].

سعت السلطات الفرنسية لتجهيل الجزائريين بكلّ الوسائل، حيث حاربت الإسلام واللّغة بشكل عنيف لتسهيل القضاء على الشخصية الجزائرية، وفرنسة التعليم في جميع الأطوار لضمان تبعية الجزائريين وخلق فئة موالية لفرنسا.

وإجمالا يمكن القول أن أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت متدهورة ما بين 1946-1954 خاصة وأن الجزائريين عانوا كثيرا جراء السياسة الاستعمارية القائمة على النّهب والسّلب والحرمان التام من جميع حقوقهم.

المبحث الثالث: سياسة الجمهورية الفرنسية الرّابعة في الجزائر

انتهجت الإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة إصلاحية، قامت على إطلاق جملة من المشاريع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنت بعض الحقوق لصالح الجزائريين، غير أنّ الأهداف الحقيقية لهذه المشاريع الإصلاحية تكمن في محاولة احتواء

[1]- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 189.

[2]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق، ص46.

مطالب الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها، وتكوين نخبة جزائرية تساند السيادة الفرنسية، وأكثر من ذلك قادرة على الحفاظ على الجزائر فرنسية.

1-الإصلاحات السياسية والإدارية :

أ-دستور 20 سبتمبر 1947 :

يعتبر دستور 1947 من بين أبرز الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية في الجزائر والذي حمل رقم "47-1853" كقانون خاص بمستعمرة الجزائر، أطلق عليه تسمية القانون الخاص أو الدستور الجزائري أو القانون الأساسي للجزائر " Statut organique de l'Algérie"[(1)]، شمل هذا الدستور 60 مادة قسمت إلى ثمانية فصول، تعلق الفصل الأوّل منه بالنظام السياسي وتنظيم السّلطات العامة: «الجزائر تتشكل من عدّة عمّالات تتمتع في الشخصية المدنية والتنظيم الخاص والاستقلال المالي»[(2)].

وقد جاء هذا القانون الذي صادقت عليه الحكومة الفرنسية برئاسة 'فانسان أوريول" في 20 سبتمبر 1947، ليعطي خصوصية لمستعمرة الجزائر تحت اسم "مجموعة مقاطعات الجزائر" " Groupe de département d'Algérie" بالتالي لم تعد خاضعة لقانون 1946 المعروف بـ "مجموعة مقاطعات ما وراء البحار"[(3)].

من بين أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1947 تلك المتعلقة بوضع الجزائر التي أكدت الجمهورية الفرنسية الرّابعة من خلاله تبعيتها التّامة لمجموع المستعمرات الفرنسية، كنقطة ومبدأ غير قابل للنقاش، حيث جاء في المادة الأولى منه: "الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي"[(4)].

إلى جانب تحديد اختصاصات الحاكم العام الذي منحت له صلاحيات واسعة جعلته صاحب السّلطة العليا وممثل الجمهورية الفرنسية في كلّ أنحاء الجزائر، كما خوّلت له سلطة الدفاع عن الأمن واتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية في مختلف المسائل [(5)]، وهذا ما ورد في المادة الخامسة: "تمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية وحدها"[(6)].

[(1)]- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري (1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013،ص119.

[(2)]- حورية مايا بن فضة: الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1951)، منشورات الرّياضي (د، م، ن)، 2013، ص ص 60،61.

[(3)]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 125.

[(4)]- بشير بلاح : المرجع السابق، ص 467.

[(5)]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ، ص121.

[(6)]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 467 .

في حين نصّت المادة السادسة والمادة الثلاثين منه على تأسيس مجلس جزائري "L'assemblé Algérien" مكلَف بتسيير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام، يتكون من 120 عضو مناصفة بين المسلمين والفرنسيين، 60 نائب يمثلون 9 ملايين جزائري و60 يمثلون حوالي مليون أوروبي [1] منتخب بالاقتراع العام مدة 6 سنوات[2] مع تجديد نصف الممثلين كلّ 3 سنوات[3].

بالإضافة إلى مجموعة من المواد الأخرى التي تعنى بتنظيم الجزائر خاصة ما تعلق بالمادة الرّابعة التي تسمح للجزائريات بحق الانتخاب والمادة خمسين التي نصت على إلغاء النظام العسكري في الجنوب، إلغاء البلديات المختلطة بموجب المادّة 53 إلى جانب المادة 56 والمادة 57 اللتان نصتا على فصل الدين عن الدولة واعتبار اللّغة العربية لغة رسمية مساوية للغة الفرنسية[4].

إنّ تنفيذ هذه المواد كان مرهونا بقرار الحكومة الفرنسية، وهذا لإعطاء فرصة لممثلي المستوطنين بتجميد أي مادّة متى أرادوا ذلك[5].

ب-المواقف المتباينة من الدستور :

إثر طرح الإدارة الاستعمارية لدستور الجزائر 20 سبتمبر 1947 تباينت ردود أفعال مختلف الأطراف، ونجملها فيما يلي:

***موقف الجزائريين:**

نظرا لعدم إشراكهم في صياغة مواد هذا الدستور، ونظرا لكون هذا الأخير وجه آخر لتكريس تبعية الجزائر لفرنسا، وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية، ناهيك عن تجاهله لأدنى مطالب الجزائريين خاصة مطلب "الاستقلال" فقد ندّد به الجزائريون وانتقدوه [6]، واعتبروه سلاحا جديدا لتجسيد الهيمنة الاستعمارية بمختلف أشكالها وتوجهاتها[7].

وهو نفس الموقف الذي عبَرت عنه الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها السياسية،فمن جانبه سخر فرحات عباس من هذا القانون ووصفه "بالقانون الكاريكاتوري"، مضيفا أَنَ "المجلس الجزائري ما هو إلاّ عبارة عن مجلس عائلي تلعب فيه الحكومة الفرنسية ورئيس

(1)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 122.
(2)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 122.
(3)- شارل روبير آجِيرون: المرجع السابق، ص 969.
(4)- فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص173.
(5)- نفسه، ص ص 173،174.
(6)- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 469.
(7)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 314.

الجمعية الدور الأكبر، لضمان استمرار سيطرتها"[1]، وردّ نواب (UDMA) بالاستقالة من المجالس الجهوية وقاطعوا الجلسة المبرمجة للتصويت على القانون[2].

أمّا حركة الانتصار فقد رفضت الدستور باعتبار أنّه ليس من صياغة الجزائريين، واعتبروه تمهيدا لتحقيق الاندماج التدريجي، وخرقا لحقوق الشعب الجزائري، ونظم مناضلوه حركة احتجاجية تحت شعار "رفض قانون الجزائر" [3]، حيث شرح الحزب موقفه بالقول: «نحن نواب (MTLD) لسنا من أنصار مناقشة القانون الأساسي للجزائر، لأننا نعتقد بأن الشعب الجزائري هو الذي يجب أن يضع قانونه بنفسه»[4].

ومن جهتها فقد عبرت جمعية العلماء المسلمين عن رفضها لهذا القانون وهذا ما يظهر في تصريح البشير الإبراهيمي الذي وصفه بأنّه: «دستور أعرج، أبتر، لا يسمع ولا يبصر، ولم يؤخذ رأي الأمّة الجزائرية في وضعه، ولم يسمع صوتها في دفعه»، غير أن هذا لا ينفي في نظر الإبراهيمي: "وجوب استغلال ما ورد في الدستور من خير ولو كان كقطرة في بحر"[5].

أمّا الحزب الشيوعي فقد قرر هو الآخر المقاطعة، وعموما فقد رفض هذا المشروع من قبل الجميع وشكّل صدمة حتى لطموحات الأحزاب والتيارات الوطنية الأكثر اعتدالا[6].

***موقف المستوطنين:**

عبّر المستوطنون من جانبهم عن رفضهم التام لدستور الجزائر خشية فقدان مصالحهم، حيث اعتبروه تخليا من قبل السلطات الفرنسية عن الجزائر، كما رفضوا التشّاور مع الجزائريين وعبروا عن سخطهم بتقديم استقالاتهم من ولاية الجزائر [7] مؤكدين موقفهم بالقول: «إن المعمرين لا يفرطون في الإبقاء على السيادة الفرنسية على هذه الأرض التي ما هي في الحقيقة إلاّ ضمان سيطرتهم» [8]، وطالبوا السّلطات بانتهاج سياسة أكثر حزما تجاه الأهالي، حيث صرّح رئيس رابطة الشيوخ الاستعماريين في ماي 1947 بما يلي: «لقد مللنا من الانتخابات الأهلية التافهة، ولكن استطعنا احتواء توجيهها لصالحنا وكما نريد فإنَ ذلك لن يحدث دائما. لذلك لابدَ من القضاء نهائيا على الأهالي، ونحن لسنا بحاجة إلى ولَاة تحكمهم

[1]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، مراجعة الترجمة عباش سلمان، ج2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص966.

[2]- حورية مايا بن فضة: المرجع السابق، ص 66.

[3]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 125، 126.

[4]- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.ت)، ص 262.

[5]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص469.

[6]- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص314.

[7]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 470.

[8]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871...، المرجع السابق، ص ص 967، 968.

العاطفة إنَما نحن بحاجة إلى رجال أقوياء قادرين على إخضاع العرب وإجبارهم على احترام حقوقنا بالقوّة إن اقتضت الضرورة»[1].

ولهذا فإنّ دستور 1947 لقي المعارضة والرّفض من جميع الأطراف سواء من طرف الشعب الجزائري والحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها، أو من جانب المستوطنين[2].

لقد كان هذا الدستور بمثابة سلاح جديد استند إلى ترسانة من القوانين التي تعبَر عن استمرار الهيمنة والسيطرة الفرنسية على الجزائر، ناهيك عن الموانع والعقبات التي وضعت للحيلولة دون إمكانية تنفيذ تلك المواد التي جاءت لصالح الجزائريين، كحق المرأة الجزائرية في الانتخاب، وتعميم تدريس اللّغة العربية وإلغاء البلديات المختلطة [3] بسبب السلطات الواسعة المخولة للحاكم العام، ورهن تنفيذ أي مادة بموافقة الحكومة الفرنسية، وبالتّالي حوّل إلى أداة لخدمة مصالح المستعمر[4].

نستخلص مما سبق أنّ دستور الجزائر قد ترتبت عنه عدّة آثار وانعكاسات لم تقتصر فقط على نشاط الحركة الوطنية وإنّما كان له تأثير مباشر على نمو الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري الذي بدأ في هذه المرحلة يفقد ثقته في إمكانية الحصول على الاستقلال عن طريق النضال السياسيون، هذا ما سيؤدي إلى تغيير وسائل الكفاح في وقت ليس ببعيد.

2-الإجراءات القمعية تجاه الحركة الوطنية :

لم تتوان الإدارة الاستعمارية في استخدام شتى الوسائل والأساليب التي تمكّنها من فرض سيطرتها على الجزائر، بما في ذلك الوسائل غير المشروعة التي كانت تلجأ إليها ما إن تشعر بتهديد كيانها ووجودها في أهم مستعمراتها،فاعتبرت القمع أداة للهيمنة الاستعمارية والوقوف في وجه كل من يطالب بالاستقلال.

أ-تزوير انتخابات المجلس الجزائري 1948:

تقرر إجراء انتخابات المجلس الجزائري في 15 جانفي 1948، غير أنّ السلطات الفرنسية فضلت تأجيلها إلى غاية 4 أفريل من نفس السنة، لا لشيء إلاّ لانتظار وصول الحاكم العام الذي باستطاعته تحقيق أمال ومصالح المعمرين بمنع وصول الشخصيات الوطنية إلى المجلس، شعارهم في ذلك: "إننا بحاجة إلى رجال أقوياء في منصب الحاكم العام يعرفون كيف يتم احترام حقوقنا واستعمال القوّة" [5]، خصوصا وأنّ الإدارة الفرنسية، لم تعد

---

(1)- فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق ص 175.

(2)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص ص 314،315.

(3)- نفسه، ص 315.

(4)- سعد طاعة: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947-1956)، ط1، دار كوكب للعلوم، 2012، ص ص 75، 76.

(5)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص315.

تنظر بعين الارتياح إلى مسألة مشاركة الأحزاب الوطنية في الانتخابات، وصارت تتخوّف من ارتفاع نسبة الوطنيين في المناصب الحكومية [1]، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947، والتي أسفرت عن فوز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمعظم المقاعد في مختلف البلديات[2].

ونظرا لهذه المعطيات، تم استقدام حاكم عام جديد هو "مارسيل أدموند نايجلان" (Marcel Edmond Naegelen)[3]، الذي وضع برنامج يقضي بمنع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الحصول على مقاعد في المجلس الجزائري [4]، وقبل بداية الانتخابات شرعت السلطات الفرنسية في الضغط على الحركة ومنعه من عقد الاجتماعات[5].

جرت الانتخابات في جو مشحون للغاية، صاحبتها عمليات قمع واسعة من قبل الشرطة الفرنسية التي قامت بتوقيف 600 شخص عشية الانتخابات، أغلبهم من مرشحي حركة الانتصار [6]، إضافة إلى المداهمات وعمليات التفتيش التي أسفرت عن اعتقال 32 مرشَح وأصدرت ضدَهم أحكاما بالسجن والغرامات المالية[7].

في يوم الانتخابات كانت التجاوزات عديدة، حيث أعطت السلطات الفرنسية تعليماتها بعدم السّماح لمندوبي المرشحين الوطنيين بمراقبة سير عملية الاقتراع[8]، ولم يكتف نايجلان بذلك وإنّما أمر باعتقال المترشحين أنفسهم، وفي مراكز الاقتراع كان التزوير يمارس علانية فقد كان يتم ملء الصناديق مسبقا بأصوات المترشحين الإداريين [9]، هذا بالإضافة إلى إسناد الإشراف على أغلب المكاتب إلى المعمرين، وفي كثير من الحالات تم تحويل مراكز الاقتراع أو نقلها إلى بيوت خاصة تمنع وصول المنتخبين، إلى جانب حجب قوائم مترشحي الحركة الوطنية[10].

---

[1]- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 269.

[2]- إدريس خيضر:المرجع السابق، ص393.

[3]- ادموند مارسيل نايجلان من مواليد 17 جانفي 1892 بمدينة بلفور بفرنسا، التحق بالمدرسة العليا لتكوين المدرسين بمدينة سان كلو شارك في الحرب العالمية الأولى، في 1919 اشتغل أستاذا في المدرسة العليا بستراسبورغ ونائبا عاما لبلدية ستراسبورغ، عضو في المجموعة الوطنية في 21 أكتوبر 1945، وفي 1946 وزيرا للتربية الوطنية والقومية، تم تعيينه حاكم عام للجزائر في 1948 وقدم استقالته في 1951. للمزيد انظر: حورية مايا بن فضة، المرجع السابق، ص 15-20.

[4]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص316.

[5]- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 1137.

[6]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة...،المرجع السابق، ص 970.

[7]- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص317.

[8]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 316.

[9]- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 1138.

[10]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق، ص 126.

لم تتوقف التجاوزات عند هذا الحد بل كان مسؤولو المكاتب من الأوروبيين يتعمدون تغيير أوقات فتح وغلق المراكز المخصصة للاقتراع، يضاف إليها غياب أوراق الانتخاب الخاصة بالمترشحين الوطنيين وكثيرا ما أدّت هذه التصرفات إلى حدوث اشتباكات بين الشرطة والمنتخبين[1]، أسفرت عن 4 قتلى و 40 جريحا واعتقال حوالي 200 ناخب في عمّالة الجزائر[2]، بالإضافة إلى التدخلات المتعمّدة من قبل الشرطة، التي اقتحمت المكاتب الانتخابية وقتلت عددا من المنتخبين وقامت باعتقال بعضهم الآخر[3].

وبعد مسلسل التزوير الذي كان بطله بامتياز الحاكم العام نايجلان كان الموعد مع الإعلان عن نتائج هذه الانتخابات بالنسبة لـ 60 مقعد المخصصة للمسلمين، تحصل المترشحون المستقلون المدعومين من قبل الإدارة الفرنسية على 41 مقعد، 8 مقاعد لـ (UDMA) و9 مقاعد لـ (MTLD) ومقعدين للمستقلين الاشتراكيين[4].

أثناء الجلسة الافتتاحية للمجلس الجزائري دعا نايجلان إلى ضرورة توحيد الجزائر مع فرنسا واستحالة الفصل بينهما،لاسيما وأنَه نجح في أداء المهمة التي جاء لأجلها [5]، فأصبح بذلك التزوير الانتخابي مؤسسة دولة وأدرك العالم أن الجمهورية الفرنسية الرّابعة كانت تغش[6]، واتضحت حقيقة دستور الجزائر الذي تأكد للجميع التلاعب فيه من قبل المستعمر ورفضه القاطع لأي شكل من أشكال التطور الجاد في الجزائر، وذلك باعتراف فرانسوا متيران Françoi Miteran[7] الذي صرّح بهذا الخصوص: "ولقد تأكد لنا بأن الدستور الجزائري الذي خلناه حقيقة واقعة ما هو إلاّ تدليس وتلبيس، وأنّه أصبح صورة مشوّهة لنظام ديمقراطي كان مبنيا على السرقة الانتخابية والغش"[8].

ب-اكتشاف المنظمة الخاصّة:

اختلف المؤرخون حول قضية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة فهناك من يعيدها إلى سنة 1947، عندما قام مناضلو المنظمة السرية على رأسهم حسين أيت أحمد، بشراء جهاز

---

(1)- براهمة بلوزاع: نظرة على الجزائريين 1947إلى1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية،ط 1، دار كوكب العلوم،الجزائر ،2015، ص ص 24،25 .

(2)- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 1137.

(3)- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزار المعاصر من انتفاضة...، المرجع السابق، ص ص 969، 970.

(4)- حورية مايا بن فضة: المرجع السابق، ص228.

(5)- محمد بليل: المجالس العامة للعمّالات في الجزائر (1947-1954)، دراسة تحليلية لمشاكل الجزائريين وقضاياهم بهذه المجالس،ج1، دار نسجاق الدين للكتاب (د.م) (د.ت)، ص 352.

(6)- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة..، المرجع السابق، ص970.

(7)-فرانسوا ميتران رجل سياسي فرنسي ، من مواليد 1916 بفرنسا، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، شغل مناصب وزارية عديدة من 1948 إلى 1957، أثناء الثورة كان وزير الداخلية ثم وزير للعدل، رئيس الجمهورية الفرنسية لعهدتين من 1981 إلى 1995، توفى سنة 1996، للمزيد أنظر: محمد العربي الزبيري وآخرون:كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة للطبع، الجزائر، 2007، ص68.

(8)- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص507.

لاسلكي من ضابط ألماني سابق، نقل الجهاز إلى مسكن أحد المناضلين بعد حوالي 4 أشهر اتصل به محافظ شرطة سجن سركاجي وعرض عليه صورة لحسين أيت أحمد مع الضابط الألماني، التقطت لهما من طرف مصالح التنصّت بن عكنون ،ادّعى أن هذا الأخير أقدم على قتل الشخص الأول، طلب منه إن كان يعرفه لتحديد هويته بغية تسليم الجثمان لأهله[1].

هذا ما يوضح أن الشرطة الفرنسية كانت على علم بجهاز الإرسال الذي اشتراه أعضاء المنظمة الخاصة، ومن هنا بدأت التحقيقات من طرف السّلطات الاستعمارية وانتهت، إلى اكتشافها[2].

في حين ترى رواية أخرى، أنّه عند عودة محمد يزيد [3] رفقة مناضلين آخرين إلى الجزائر، اعتقلتهم الشرطة الفرنسية بمجرد وصولهم إلى المطار وعثروا بحوزتهم على وثيقتين تتعلق ببرنامج إستراتيجية كفاح مسلح ومشروع تكوين جيش سري، ما أدى بهم إلى العثور على بعض دلائل وجود المنظمة، هذا ما يؤكده المؤرخ الفرنسي روبير أرون حين يقول: «إن تاريخ 15 مارس 1948 هو التاريخ الحقيقي لاكتشاف المنظمة الخاصة»[4].

أمّا الرّواية الثالثة تقول أنّه بعد هجوم على بريد وهران يوم 04 أفريل 1949 وإجراء الشرطة الفرنسية تحقيقات واسعة أدّت في الأخير إلى اكتشاف ضلوع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبداية ظهور أولى خيوط المنظمة الخاصة[5].

وتزامنا مع هذا الحادث توصلت الشرطة الفرنسية إلى اكتشاف بعض الوثائق المتعلقة بنشاط المنظمة الخاصة إثر إلقاء القبض على بعض مناضليها ببجاية، هذه الوثائق التي كانت شبيهة بتلك التي عثر عليها إثر الهجوم على بريد وهران[6].

من جانبه أكد محمد بوضياف [7] أنّ اكتشاف أمر المنظمة يعود إلى ما يسمى بأمر حادثة تبسة في 18 مارس 1950، حيث اشتبه "بعبد القادر خياري" المدعو "رحيم"، وهو

---

(1)- Hocine Ait Ahmed : L'esprit d'indépendance Mémoires d'un combattant 1942-1952, Ed Barzahk, Alger 2002, p 137-139.

(2)- مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 286.

(3)- محمد يزيد مناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1942، انتخب كاتب عاما لجمعية مسلمي شمال إفريقيا (1946-1947) ،ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين في 1948، ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية، عضو في اللجنة المركزية من 1950، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في 1954، مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ 1955، وممثلا لجبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة عض في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووزير الأخبار والناطق الرسمي للحكومة المؤقتة (1985-1962).للمزيد انظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: تاريخ الجزائر (1830-1962) الجزائر،2012.

(4)- مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 286.

(5)- أحمد بن بلة: مذكرات بن بلا كما أملاها على روبير ميرل ،تر العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، (د.ت)، ص 82.

(6)- مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 287.

(7)- ولد محمد بوضياف في 23 جوان 1919 بالمسيلة ،بدأ النضال في صفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، في 1946 عين مسؤولا على ناحية سطيف، من الأعضاء البارزين في المنظمة الخاصة، ومن القادة الستة الذين فجروا الثورة، شارك في تأسيس

أحد أعضاء المنظمة الخاصة على أنّه متعاون مع الشرطة الفرنسية ،فقام رئيس محافظة قسنطينة بالتحقيق معه، واستطاع الهروب من قبضتهم بعد تعرضه للضرب، وإقصائه من المنظمة[1].

توجه "عبد القادر خياري" إلى مركز الشرطة لإخبارهم عن أمر المنظمة الخاصة وعن الاعتداء الذي وقع عليه في تبسة، تمّ القضاء على من تمّ إلقاء القبض عليهم وهم على متن سيارة في منطقة واد زناتي (قالمة)، حيث وجدوا بحوزتهم أسلحة ووثائق وبطاقات القيادة العامة، ومناهج عسكرية[2].

مباشرة بعد الحادثة، قامت الشرطة الفرنسية باستجوابات موسّعة وتوقيف مناضلين آخرين بكل من قالمة، سوق أهراس، قسنطينة، جيجل وتوقيف 28 إطار من بين 45 المسجلين ليكون ذلك السبب المباشر لاكتشاف المنظمة الخاصة[3].

على إثر ماحدث صرّحت جريدة " La dépêche Quotidienne": "إن مؤامرة حزب الشعب الجزائري الواسعة التي قد تم اكتشافها في عنابة فإنّها تمتد لكلّ العمالة وكان تنظيمها على صورة شبكات المقاومة الفرنسية"، وفي نفس الصدد صرح الحاكم العام نايجلان: "إننا قد قبضنا تنظيما سريا، وكنا نتساءل فيما يخص هذا التنظيم إذا نعتبره تصرفا صبيانيا أو نأخذه بجديَة"[4].

لقد كان رد فعل السّلطات الاستعمارية عنيفا وقمعيا، حيث قام نايجلان بعمليات تفتيش واسعة النطاق، وحرّك الصحافة الاستعمارية للتنديد بهذه المؤامرة، وتحميل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مسؤولياتها، فكانت بذلك المتّهم الرّئيسي في القضية[5].

ونتيجة لذلك شنّت الشرطة الفرنسية حملات اعتقال وتفتيش ومداهمات في كلّ أرجاء الوطن، مسّت خاصة مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأسفرت عن إلقاء

اللّجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم جيش التحرير الوطني، التحق بالوفد الخارجي الممثل للثورة بالقاهرة، قبض عليه إثر حادثة اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956، أصبح رئيسا للجزائر في 1992، واغتيل في نفس السنة، أنظر محمد عباس: رواد الوطنية...ثوار عظماء،ج7، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2013، ص ص 516 ،517.

[1]- محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 23.

[2]- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 1218 ،1219.

[3]- نفسه ، ص 1219.

[4]- شارل انري فافرون: المرجع السابق، ص 109.

[5]- عبد الرحمن كيوان: المصادر الأولية لثورة أوّل نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسية لـ "ح.س.ج.ج.أ.ح.و" (PPA.MTCD) تر أحمد شقرون، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب، (د.م)، 2007، ص 34.

القبض على الكثير من عناصرها وسجنهم، وفي السجون كان يتم استجوابهم باستخدام أشدَ أنواع التعذيب بغية الحصول على المعلومات[1].

لقد بلغ عدد المعتقلين في 31 مارس 1950 حوالي 155 مناضل معظمهم من منطقتي المدية والشلف التي كانت عرضة القمع أكثر من غيرها[2]، وقد كان من بين المعتقلين قيادات هامة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمثال: أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد [3] وصدرت في حقهم عدة أحكام جائرة كالسّجن المؤبد والأعمال الشاقّة [4]، وامتلأت السجون بالمعتقلين الذين تجاوز عددهم 500 مناضل[5].

بعد اعتقال أعضاء المنظمة الخاصة قامت الاستعمارية الفرنسية بقمع مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تعرّضت مقرّاتها في معظم مناطق الوطن للتفتيش من قبل الشرطة الفرنسية التي لم يكن بحوزتها في الكثير من الأحيان إذن القيام بذلك، أمام تغاضي السّلطات عن هذه التجاوزات[6].

تمت محاكمة مناضلي المنظمة الخاصَة بالبليدة في 22 سبتمبر 1951 وعرض أهم قادة المنظمة وبعض أعضائها المعتقلين للمثول أمام محكمة البليدة حيث كان عددهم حوالي 56 عضوا، وبدأت المحاكمة بناء على التّهم التالية:

- المساس بأمن الدولة وتكوين جماعة أشرار.
- المساس بوحدة التراب الفرنسي[7].

إلاّ أنّ المتّهمين استغلَوا فرصة الدعاية السياسية وركزوا في أجوبتهم على القمع والتعذيب الذي سلّط عليهم أثناء الاعتقال وأكدوا على "مبدأ الاستقلال والسيادة" للنقاش فيه ما أدى إلى استئناف المحاكمة في جلسات مغلقة[8].

صدرت الأحكام على المعتقلين في 11 مارس 1952 وتراوحت ما بين 3 و8 سنوات سَجنا، أمّا كلّ من محمد خيضر [1] وحسين أيت أحمد فحكم عليهما بالسّجن غيابيا، وأحمد بن بلة[2] بسبع سنوات سجنا، إضافة إلى الغرامات المالية والتجريد من الحقوق المدنية[3].

---

(1)- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر مسعود حاج مسعود ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010 ، ص 229.

(2)- نفسه، ص ص 229،228.

(3)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 346.

(4)- أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006، ص 86.

(5)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 227.

(6)- محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر 2000، ص 144 -148.

(7)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 228-230.

(8)- نفسه، ص 230-242.

من خلال ما سبق، يتّضح أن السّلطات الاستعمارية، اتبعت سياسة مزدوجة في الجزائر، إصلاحية وقمعية (ترغيبية وترهيبية) فما إن تعلن عن مشروع إصلاحي إلَا وتتبعه بردَ فعل قمعي والعكس، هذه الإستراتيجية كان لها انعكاس مباشر على الحركة الوطنية والشعب الجزائري الذي دفعه تعسّف الإدارة الاستعمارية إلى تغيير مواقفه تجاه النظام الاستعماري القائم، واختار هذه المرَة أن تكون الثورة المسلحة هي الحل الأمثل لبلوغ الهدف المنشود ألا وهو الاستقلال.

(1)- محمد خيضر من مواليد مارس 1912 بالعاصمة، من مناضلي حزب الشعب الجزائري، انتخب في سنة 1946 كنائب في الجمعية الوطنية الجزائرية، مسؤول عن الحزب في القاهرة، بعد ثورة 1954 عين كرئيس للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل في عملية اختطاف الطائرة 1956، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة (1958-1962)، بعد 1962 تولى الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، اغتيل في جانفي 1967: للمزيد انظر: محمد العربي الزبيري و آخرون: المرجع السابق، ص 64.

(2)- هو أحمد بن بلة ولد في ديسمبر 1918 بعد الحرب العالمية الثانية، انضم إلى حزب الشعب، في 1949 مسؤول عن التنظيم والمنظمة الخاصة اعتقل في 1950، إثر الهجوم على بريد وهران، من أعضاء الوفد الخارجي 1954، وهو أحد زعماء جبهة التحرير، اعتقل بعد اختطاف طائرة 22 أكتوبر 1956، نائب لرئيس الحكومة المؤقتة 1960، أوّل رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1965) توفى سنة 2015، انظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين موفم للنشر،الجزائر، 2008، ص 190.

(3)- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 346.

الفصل الثاني

الفصل الثانـي:

الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956

المبحث الأول: اندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية

1. التحضير للثورة وتفجيرها
2. ردود الفعل الفرنسية

المبحث الثاني:الموقف الفرنسي من سير الثورة

1. الإجراءات السياسية والعسكرية الفرنسية
2. اتساع نطاق الثورة وتطوّر الموقف الفرنسي

بداية من عام 1954 عرفت الجزائر حدثا هاما ،كان نتيجة لسنوات طويلة من النضال في سبيل تحقيق الاستقلال، غير أنَه في هذه الفترة اختار أسلوبا أخر وهو الكفاح المسلح هذا الذي فرضت على الجمهورية الفرنسية الرابعة التَنويع من أساليبها السياسية والعسكرية لإمكان القضاء على الثورة و تثبيت الو جود الفرنسي في الجزائر.

المبحث الأول: اندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية

لم تكن الثورة الجزائرية حدثا عارضا وإنّما كانت مرتبطة بما سبقها من أحداث وظروف محلية ودولية، وجاءت بعد تحضيرات حثيثة قام بها جماعة من الوطنيين الذين تأكَدوا أن الوسيلة الوحيدة للتخلَص من الاستعمار هي الثورة المسلّحة.

1-التحضير للثورة وتفجيرها :

أ-ظروف اندلاع الثورة:

تضافرت مجموعة من الظروف المحلية والإقليمية والدولية وأدَت في الأخير إلى قيام الثورة التحريرية في 1954 نذكر منها:

- **الظروف الخارجية:**

من نتائج وانعكاسات الحرب العالمية الثانية إحداث إختلال عميق في ميزان القوى تراجع مكانة القوى الاستعمارية الكبرى خاصة فرنسا جرَاء الخسائر والهزائم التي لحقتها أثناء الحرب، وهذا ما أعطى فرصة للشعوب المستعمرة ومنها الجزائر للتفكير في استغلال هذا الظرف للقيام بالثورة [1]، خصوصا مع انتشار الأفكار التحررية التي اجتاحت العالم،انتهت باستقلال العديد من شعوب إفريقيا وآسيا كسوريا ولبنان في 1946، الهند وباكستان في 1947، ليبيا في 1951[2] زيادة على الخبرة العسكرية التي اكتسبها الشباب الجزائري من خلال مشاركته في هذه الحرب إلى جانب فرنسا ما جعله مستعدا للعمل المسلح[3].

بالإضافة إلى الدعم الذي حظيت به الحركات التحررية من قبل بعض الأطراف خاصة مصر بعد نجاح ثورتها عام 1952، والاتّحاد السّوفياتي في إطار صراع الحرب الباردة[4]، كما أنَ اندلاع الثورة في كل من تونس 1952 والمغرب 1953 كان المحرّك الأساس الذي دفع الجزائر إلى السير على نفس النّهج، لاسيما وأنّ الأوضاع التي كانت

(1)- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 63.

(2)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، (د.م)، 2013، ص 14.

(3)- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 56.

(4)- رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص 63.

تعيشها فرنسا تشجع على ذلك، فقد أدى إنهزامها في معركة ديان بيان فو في ماي 1954 أمام الفيتنام إلى القضاء على فكرة أنَ الجيش الفرنسي لا يهزم[1].

- **الظروف الداخلية:**

كانت السياسة الاستعمارية القائمة على النّهب والسّلب والقّمع أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة التحريرية، فمنذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر، سعى للقضاء على المقومات الأساسية ومحو الشخصية الجزائرية بكلّ الوسائل والأساليب المتاحة[2]، هذا إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري بسبب استئثار المعمرين واستحواذهم على خيرات البلاد وثرواتها وحرمان الجزائريين منها، ما جعلهم يعانون من الفقر والبؤس والأمراض والمجاعة [3]، وتحولت إلى مستعمرة يستفيد منها الكولون لا غير[4].

إنَ النتائج الوخيمة لأحداث 8 ماي 1945، أثبتت مدى وحشية الاستعمار الفرنسي ورفضه القاطع لمطالب الشعب الجزائري، الذي تأكد بعد هذه الأحداث من عدم جدوى الكفاح السياسي، وأصبح مقتنعا أنَ ما يؤخذ بالقوّة لا يسترد إلاّ بالقوّة[5]، وهنا نسجل اعتراف أحد الجنرالات الفرنسيين قائلا: «إن القمع الدموي للاضطرابات كان غلطة كبيرة فالنزاع الحالي يعني ثورة نوفمبر 1954 قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى» [6]، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات المشوهة التي وسعت الهوة وكرّست مصالح المستوطنين على حساب الجزائريين[7].

ولعلّ انتشار الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري بفضل جهود الحركة الوطنية ومساعيها لنشر الأفكار التحررية والحفاظ على مقومات الشعب الجزائري وهويته [8]، ما أدى إلى ظهور جماعة من الشباب الثوريين الذين بادروا للإعداد للعمل المسلّح منذ 1947 في إطار المنظمة الخاصة[9].

---

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الاول، المرجع السابق، ص 114 .

[2]- صالح بن النبيلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائري للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2012، ص 287.

[3]- عبد الله مقلاتي: المرجع التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 13.

[4]- عبد النور حاجي: ظروف اندلاع وانطلاق الثورة الجزائرية 25 جويلية 2017 ،21:45. Abdenour hadji blogspot.com.

[5]- محمد مبارك الميلي: الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج2، ج2، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، 1984، ص 12.

[6]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)،ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992،ص ص 255،256.

[7]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص183.

[8]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص 55،56.

[9]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص ص 23،24.

غير أنّ أبرز العوامل التي مهدت لاندلاع الثورة هي تلك الأزمة التي عرفها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في أواخر عام 1953 والتي أدت إلى ظهور اللّجنة الثورية للوحدة والعمل التي باشرت بالتحضير الجدي للعمل المسلّح،بعيدا عن بؤرة الصراع[1].

ب- اندلاع الثورة:

كان من بين أهم تداعيات الأزمة التي مرّت بها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ميلاد اللّجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954 على يد مجموعة من الشباب أغلبهم من قدماء المنظمة الخاصة، وبهدف إنقاذ الحزب من الانشقاق وإعادة توحيده قامت اللّجنة وعلى رأسها محمد بوضياف بعدّة جولات في معظم أرجاء الوطن قصد تحسين العلاقة بين المناضلين[2]، ورغم الجهود المبذولة من قبل هؤلاء لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة إلاّ أنّهم فشلوا في مساعيهم[3].

نتيجة لذلك قرر أعضاء اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل الانتقال إلى مرحلة التحضير والإعداد للعمل المسلّح، خاصة وأنّ الظروف الداخلية والخارجية كانت مهيأة لذلك[4]، وتلبية لهذا المطلب فقد عقدت هذه اللّجنة سلسلة من الاجتماعات أهمّها اجتماع عقد في أواخر شهر جوان 1954[5] بحي صلامبي (Salembie) بالجزائر العاصمة (المدنية حاليا) ضم 22 عضو جميعهم من قدماء المنظمة الخاصة، وخلال الاجتماع قدّم بوضياف تقريرا عاما استعرض فيه نشاط المنظمة منذ تأسيسها وإلى غاية اكتشاف أمرها، مع التطرق لأزمة الحزب وموقف اللجنة منه، وتقديم لمحة عن الأوضاع السائدة في كلّ من تونس والمغرب[6].

ختم بوضياف تقريره بالقول: «نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة، وأمام أزمة الحزب ووجود حرب التحرير بكل من تونس والمغرب علينا واجب التشاور وتقرير ما ينبغي عمله في المستقبل» [7]، وقد صادق المجتمعون على لائحة جاء فيها: «إنّ اندلاع الثورة المسلّحة هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر»[8].

---

(1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التّاسع عشر والعشرين، ج 2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر،1999 ص 114.

(2)- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين منشورات (ANEP)، (د.م)، (د.ت)، ص392.

(3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص80.

(4)- مصطفى هشماوي: جذور أوّل نوفمبر 1954 في الجزائر، (مجلّة أوّل نوفمبر)، العدد 159، 1998، ص 13.

(5)- محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأوّل، المرجع السّابق، ص 82.

(6)- محمد تروزين: اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون (المقاومة الوطنية و الحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر1954)، مج1، ج1، ص ص279،280.

(7)- محمد بوضياف: المصدر السابق، ص49.

(8)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 364.

بعد اتخاذ القرار بضرورة التعجيل بتفجير الثورة تم تكليف محمد بوضياف بتكوين هيئة لتنفيذ قرارات الاجتماع، فتم إنشاء لجنة الخمسة التي ضمّت إلى جانب هذا الأخير كل من بن مهيدي[1]، بن بولعيد[2]، رابح بيطاط[3]، وديدوش مراد[4]، وبانضمام كريم بلقاسم[5] تحولت إلى لجنة الستة[6].

وبداية من شهر سبتمبر عقدت لجنة الستّة عدّة إجتماعات تمّ خلالها وضع الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة، وفي آخر اجتماعاتها يوم 23 أكتوبر 1954 تمّ ضبط تاريخ اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر وتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق عسكرية وتعيين المسؤولين عليها[7]، وهي:

- المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة: مصطفى بن بولعيد.
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني: ديدوش مراد.
- المنطقة الثالثة: القبائل: كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة: الجزائر وضواحيها: رابح بيطاط.

(1)- هو محمد بن العربي بن مهيدي أحد أبرز قادة الثورة ولد سنة 1923 بضواحي عين مليلة ، مناضل في حزب الشعب منذ 1941،ألقي القبض عليه خلال أحداث 8 ماي 1945، التحق بصفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1946، من مؤسسي المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في تحضيرات الثورة (اجتماع 22 ولجنة الستة،) شارك في مؤتمر الصومام،تولى إدارة وتنسيق العمل السياسي والعسكري بالعاصمة، من مقترحي إضراب ثمانية أيام، ألقى عليه القبض واستشهد تحت التعذيب في 04 مارس 1957. للمزيد أنظر: سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954، ط3 دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2015، ص107-113.

(2)- هو مصطفى بن بولعيد من مفجري الثورة ولد يوم 5 فيفري 1917 ب أريس بمنطقة الأوراس، مناضل في حزب الشعب بعد أحداث 8 ماي 1945 وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عضو في اللجنة المركزية 1953، من بين القادة الستة الذين حضروا للثورة، عين قائدا على منطقة الأوراس النمامشة ،اعتقل في فيفري 1956 لكنه تمكن من الفرار، استشهد في 1956، أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 191.

(3)- رابح بيطاط أحد أبرز قادة الثورة ،من مواليد 1925 بعين الكرمة بقسنطينة، انضم إلى حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية عضو في المنظمة الخاصة، شارك في التحضيرات لاندلاع الثورة المسلحة، عين قائدا على المنطقة الرابعة، اعتقل في مارس 1955 عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة، كما عيّن أمينا عامّا لجبهة التحرير في 1962، وزير الدّولة 1965 ،وزيرا للنقل 1972 توفي في 2000،للمزيد أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية... المرجع السابق، ص 589-592.

(4)- ديدوش مراد أحد أبرز قادة الثورة من مواليد 1922 بالعاصمة، انضم إلى حزب الشعب بعد 1945، عيّن مسؤولا على المنظمة الخاصة لناحية قسنطينة، في 1952 عين على رأس فدرالية فرنسا، شارك في إنشاء اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل، شارك في الاجتماعات التحضيرية للثورة، عين قائدا على المنطقة الثانية، استشهد في جانفي 1955 للمزيد أنظر محمد حربي، نفس المرجع، ص ص 193،194.

(5)- هو كريم بلقاسم من مفجري الثورة، ولد في 1922 بآيت يحي موسى بذراع الميزان تيزي وزو، انضم إلى جمعية أحباب البيان ثم "حزب الشعب الجزائري"، التحق بالجبال في 1947 قبل بداية الثورة المسلّحة، حكم عليه غيابيا لمرتين بالسجن المؤبد في 1951 و1952، شارك في لجنة الستة لإعداد الثورة، عين قائدا على المنطقة الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام 1956 ، شغل منصب وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، ووزير الخارجية وزير الداخلية في 1960، قاد مفاوضات إيفيان 1962، اغتيل في أكتوبر 1969 بألمانيا للمزيد أنظر: منشورات المتحف الجهوي لتيزي وزو: كريم بلقاسم (1922-1970)، تيزي وزو،2005،ص 2-9.

(6)- عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، تر موسى أشرشور زينب قبي، تقديم عبد الحميد مهري، مراجعة وتنقيح، زينب قبي،ط2،منشورات الشهاب، 2010، (د.م)، ص ص 78،79.

(7)- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 25.

- المنطقة الخامسة: وهران: العربي بن مهيدي[1].

هذا بالإضافة إلى تسمية الجناح السياسي جبهة التحرير الوطني (FLN) والجناح العسكري جيش التحرير الوطني (ALN)، كما تم تعيين بوضياف كمنسق في الداخل، وفي الخارج الوفد الخارجي الممثل للثورة بالقاهرة وهم محمد خيضر، أيت أحمد، أحمد بن بلة[2].

وبناء على هذه المعطيات تم تفجير الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وأرفق ذلك بتوزيع وإذاعة بيان أوّل نوفمبر لشرح أسباب الثورة ووسائلها وأهدافها [3]. ومما جاء فيه: «الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»[4].

بالعودة إلى اختيار يوم أوّل نوفمبر كموعد لتفجير الثورة فقد تزامن وعيد القديسين (La toussaint) وهو الذي يشكل يوم عطلة واحتفال للفرنسيين حتى بالنسبة للجنود والدرك ورجال الشرطة، الشيء الذي أعطى فرصة للمجاهدين وعددهم لم يتجاوز 1500 للقيام بعدّة هجومات وعمليات عسكرية شملت جميع أنحاء الوطن. ركزت على الثكنات العسكرية،مخازن الأسلحة، مراكز المستوطنين ومراكز الشرطة والدرك [5]، تخريب وسائل الاتصال، مخازن الوقود والطاقة، قطع الطرقات وبلغ عددها حوالي 30 عملية عمَت كل التراب الوطني، مكنت المجاهدين من اغتنام الأسلحة[6].

2-ردود الفعل االفرنسية :

لقد شكّل اندلاع الثورة صدمة للسلطات الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا، إذ لم تكن الحكومة الفرنسية تتوقع مثل هذا الحدث، ففي الوقت الذي كانت فيه التحضيرات للثورة في مراحلها الأخيرة صرّح وزير ال داخلية فرانسوا ميتران في 17 أكتوبر 1954 بوهران «وعلى كلّ حال ما يمكنني أن أثبته هو أن الحضور الفرنسي سوف يدوم على البقاء في هذه البلاد، كما ليست لدينا أي فكرة ثورية، وليس عندنا نية للقفز في المجهول»[7].

---

[1]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، القبة2007،ص 11.

[2]- بن ميمونة: الثورة التحريرية (1954-1962) تحضير وانطلاقة ثورة نوفمبر 1954، (مجلة الجيش)، العدد 472 الجزائر،2000، ص 8.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 25.

[4]- للمزيد أنظر الملحق رقم:(01) ،ص 147.

[5]- يحي شرفي الأمير: الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس، الطريق إلى نوفمبر...، المرجع السابق، مج 1، ج1، ص 205-207.

[6]- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أوّل نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت)، ص 166.

[7]- شارل أنري فافرون: المرجع السابق، ص 173.

وأعقبه بتصريح آخر في 22 أكتوبر قبل صعوده إلى الطائرة في مطار عنابة عائدا إلى باريس حيث قال: «إني حريص على أن أقول أني وجدت العمّالات الفرنسية الثلاث في حالة من الهدوء والازدهار، وإني أسافر وأنا مفعم أملا»، مؤكدا على أنّ: «فرنسا بالجزائر وبفضل الجزائر، والجزائر بفرنسا، أمّا الذين يرفضون ذلك، فإنّ قوّة القانون وعظمة الجمهورية ستعرفان كيف تبرهنان لهم أن فرنسا سيدة مصير نفسها» [1]. وذلك نظرا للهدوء الذي عرفته الجزائر منذ 1948[2].

غير أنّ ما وقع في الفاتح نوفمبر 1954 كان كفيلا بتكذيب كل الادعاءات، فقد أحدث تفجير الثورة خوفا رهيبا في أوساط الفرنسيين شعبا وحكومة[3].

أ-موقف الحكومة العامَة بالجزائر :

في صبيحة الفاتح نوفمبر 1954، سارع الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بإصدار بلاغ لطمأنة المستوطنين والتّقليل من حدّة ما جرى، جاء فيه: «في ليلة 1 نوفمبر وقع هجوم في مناطق مختلفة من الجزائر، خاصة في الشرق قسنطينة ومنطقة الأوراس أكثر من 30 هجوما بقيادة فرقة من الإرهابيين والخارجين عن القانون، قتل على إثرها ضابط وشرطيين في باتنة وخنشلة وحارسين في منطقة القبائل، كما جرى إطلاق النار على الدرك. وحرق مخازن الفلين بمنطقة القبائل، وتمّ اتّخاذ كلّ الإجراءات اللاّزمة لمواجهة الموقف، نطلب من كلّ المستوطنين عدم الخوف ممّا يجري فهُم في أمان»[4].

لقد اعتُبرت الإدارة الاستعمارية الثورة مجرد عمليات تخريبية، قام بها جماعة من "قطاع الطرق" والفارين من السّجون، واتّهمت الأيادي الخارجية بالضلوع في هذه الأحداث[5]، ووجهت أصابع الاتّهام إلى التونسيين،حيث صرح بهذا الصدد "روجي ليونار" (Roger Leonard)[6] قائلا: «إننا نحس بأن هذه العمليات يديرها مشرفون أجانب» ويضيف جاك شوفالي (رئيس بلدية مدينة الجزائر): «إننا لدينا الدليل القطعي على أنّ أحداث

---

(1)- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرّة نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2013، ص ص 48،49.

(5) - Guy Perville : La guerre d’Algérie (1954-1962), 2ème Ed, Puf , p35.

(3)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 123.

(2)- Mohamed Harbi: 1954 la guere commence en Algérie, Ed Borzaleh, Algerie,2009,p p 20-21.

(5)- أبو هشام: الأصداء الأولية أو رد الفعل، (مجلة أوّل نوفمبر) العدد 37، الجزائر، 1979، ص36.

(6)- روجي ليونار من الشخصيات السياسية الفرنسية من مواليد 1898 عين حاكما عاما للجزائر في شهر أفريل 1955، وتولى إدارة شؤون البلاد إلى غاية عزله في شهر أفريل 1955، حاول القضاء على الثورة إلاّ أنّه فشل، عين في مكانه جاك سوستال توفى سنة 1988، للمزيد أنظر، محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص67.

يوم الإثنين تم تدبيرها ضمن مخطط توافقي... يهدف إلى فك الحصار عن جماعات الفلّاقة الموجودين قرب الحدود التونسية»[1].

من جانب آخر لم تكتف الإدارة الاستعمارية باتهام تونس وإنما حمّلت أيضا مصر مسؤولية ما يحدث في الجزائر، واعتبرتها المحرك الحقيقي لها، خاصة وأنّ بيان أوّل نوفمبر تمّ إذاعته من "إذاعة صوت العرب" بالقاهرة [2]، وفي الندوة الصحفية التي عقدها روجي ليونار في 03 نوفمبر قال: «يبدو أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أنّ تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتّحدة قريبا، ضمن ملف المغرب الفرنسي، وحيث أن ملف الجزائر أبيض، فارغ، لا مظالم فيه ولا شكاوي، بل ليس فيه شيء إطلاقا، فقد أرادوا اصطناع انتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى ملف مغربنا الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة»[3].

بالموازاة مع ذلك أصدرت الإدارة الاستعمارية قرارا في 5 نوفمبر يقضي بحل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بتهمة الوقوف وراء هذه الأحداث،إلى جانب اعتقال العديد من عناصره[4]، كما قام الجيش الفرنسي بعمليات تمشيط واسعة مسّت خاصّة منطقة الأوراس ومنطقة القبائل، وأمرت السّلطات بتصفية كلّ من يشتبه به، كونها غير مستعدة لفتح السجون أمام "الإرهاب" كما وصفتهم، فالقتل هو الوسيلة الوحيدة للقضاء عليهم نهائيا[5].

بالإضافة إلى القمع، ركزت الحكومة العامّة على الإعلام، وقادت حملة إعلامية دعائية شرسة، استهدفت من خلالها تشويه سمعة الثوّار والانتقاص من قيمة الثورة، فوصفت الثوار بأصحاب السّوابق العدلية، لهذا لا مجال للدّهشة من انضمامهم إلى أصدقائهم المحكوم عليهم هروبا من العقاب، هم جماعة معزولة منبوذة من قبل الشعب الذي يريد إبقاء الجزائر فرنسية[6]، وبهذا الصدد صرحت جريدة " L'Echo d'Alger" بتاريخ 10 نوفمبر خبرا بأن:«سكان تيزي غنيف بمنطقة القبائل قد حاولوا الاعتداء على 32 إرهابيا وقعوا أسرى أثناء عملية قامت بها قوّات الأمن»[7].

---

(5)- Colette et Francis Jeanson : L'Algérie hors la loi, Ed ANEP, Rouiba, 2009, p212.

(2)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 130، 131.

(3)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 89.

(4)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسية للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

(5)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 406، 407.

(6)- الغالي غربي: المرجع السابق ، ص133.

(7)- حسينة حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 121.

ب-موقف المستوطنين :

كان المستوطنون الأوربيون شديدي الحرص على إبقاء الجزائر فرنسية حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم على أراضيها، لذلك كان وقع اندلاع الثورة شديدا عليهم خصوصا وأنّ السّلطات الفرنسية لم تتمكن من معرفة الفاعل الحقيقي، وطالبوا بتوفير الحماية اللاَزمة وتسليط العقوبات على المتسببين في الفوضى [1]، وقد كتبت جريدة " Journal d'Alger" في 3 نوفمبر مقالا مطولا عن رد فعل المستوطنين الأوروبيين جاء فيه: «السكّان الأوروبيون يطلبون من الدرك والشرطة الحماية من الإرهابيين». واصفة هلعهم إثر مشاهدة مراكز الدرك محاصرة وكتبت بعد يومين: «أريس [2] محاصرة من قبل الإرهابيين والسّكان يستنجدون "لا تتركونا لمصيرنا"»[3].

ومن جانبها فقد عبرت جريدة " L'echo d'Alger" عن قلق المستوطنين قائلة: «إنّ الجزائر قد تحركت أمس وليست الأرض هي التي زلزلت... وليست الجماهير هي التي ثارت، إنّه شيء أسوأ من ذلك كلّه إنّه الإرهاب» [4]، وعلى إثر ذلك أصدرت اتحادية رؤساء بلدية القطر الجزائري نداء طالبت من خلاله الحاكم العام بضرورة خنق التمرد قبل استفحاله وتسليط العقاب على المجرمين، ومما جاء فيه: «إنّنا لا نتّجه إلى الولاية العامة فحسب، بل نستغيث بباريس لاتخاذ الإجراءات الصارمة والتدابير الحازمة»[5].

ولعلّ أبرز دليل على شدّة تمسّك المستوطنين بالجزائر ما صرّح به ممثّلهم في المجلس الجزائري: «إنّني خائف! إنّ ثلاثة أجيال من أجدادي يرقدون تحت هذه الأرض، ولا أريد بأي ثمن كان أن أتخلى عنها، وأقولها بكلّ صراحة لمن يريد سماعي إنني أفضل الموت على أن أترك أرضي»[6].

ولم يكتف المستوطنون بطلب الحماية من الحكومة العامة وإنّما خملوا السّلاح للدفاع عن أنفسهم فطيلة الأيام التي تلت اندلاع الثورة تراكمت طلبات رخص حمل السلاح من طرف الأوروبيين على مكاتب رؤساء الدوائر ومحافظي الشرطة[7].

ج-موقف الحكومة الفرنسية بباريس :

غداة اندلاع الثورة صدر بيان من وزارة الداخلية الفرنسية جاء فيه: «وقعت عدّة اعتداءات في هذه اللّيلة عبر نقاط كثيرة من التراب الجزائري صادرة عن مجموعة أشخاص

---

(1)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السّابق، ص44.

(2)- منطقة في باتنة.

(3)- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 97، 98.

(4)- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص116 .

(5)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 89.

(1)- Mohamed Harbi : Op.Cit, p33.

(7)- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص 115.

منعزلة، ولقد اتخذت تدابير فورية من طرف الحاكم العام للجزائر، ووضعت وزارة الداخلية تحت تصرف هذا الأخير قوّات إضافية من الشرطة، يسود الآن هدوء كامل في كلّ الجزائر»[1]، من جهته فقد صرّح رئيس الحكومة الفرنسية بيير مانديس فرانس (Pierre Mandes France) [2] بما يلي: «هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم، ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتّخذنا الإجراءات الصّارمة التي يقتضيها الموقف، وجنّدنا جميع الإمكانيات حتّى تتغلّب قوّة الأمّة»[3].

ردّا على طلب نوّاب الحزب الشيوعي الجزائري في البرلمان الفرنسي بقمع التمرد وتحقيق الاندماج الكلي للجزائر بفرنسا قال مانديس فرانس: «لا تخافوا إنّ الأمّة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا... وسنضرب بشدّة، وبعد عودة الأمن والنظام، سنزيل البؤس عن العمال في فرنسا وعن الجزائريين في بلادهم »[4]، مؤكّدا في ذات السياق على أنّ: «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ولن نقبل لبلد آخر أن يحميها... وإذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في تونس والمغرب فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية»[5].

وأمام لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الفرنسي أكّد وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران على ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الفرنسية ولن يتحقق ذلك إلاّ باعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية وامتدادا لفرنسا، وهذا ما صرّح به في 12نوفمبر: «هناك بلدان كثيرة تريد الاستقلال، بالنسبة للجزائر هذا لن يكون، لأنّ الجزائر هي فرنسا، من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا، وتلك هي إرادتنا» [6]. موضّحا أنّ مصالحه ستتخذ الإجراءات اللاّزمة للقضاء على المتمرّدين والمشاغبين، في ذات السياق أدلى بتصريح لصحيفة " La Parisienne Libérer" جاء فيه: «إنّنا في حاجة ماسة لمساعدة سكان الجزائر المساعدة الكاملة لإقرار الأمن في البلاد الجزائرية»[7].

---

(1)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 171.

(2)- بيير مانديس فرانس سياسي فرنسي من مواليد 1907 بفرنسا حصل على شهادة الدكتوراه في القانون، انتخب نائبا في الحزب الاشتراكي، ثم رئيسا بلدية لوفيير سنة 1935، وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة الفرنسية، استقال سنة 1945، رئيس المجلس الفرنسي وتولى وزارة الخارجية، رئيس الحكومة الفرنسية. أنظر الغالي غربي: المرجع السابق، ص242.

(3)- نفسه ، ص 125.

(4)- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص ص 105 ،106.

(2)- Guy Perrilé : Op.Cit, p p 35,36.

(3)- François Malye, Benjamin Stora : François Mitterand et la guerre d’Algérie, Ed Calmun Lévy, France, 2010, p81.

(7)- أبو هشام: المرجع السابق، ص37.

وفي الأخير وضح فرانسوا ميتران سياسته تجاه ما يحدث في الجزائر بالقول: «إنّ المفاوضات الوحيدة هي الحرب» [1]. هي نفس الفكرة التي دافعت عنها الأحزاب السياسية الفرنسية التي نادت بضرورة استعمال القوّة والقمع في حقّ المتمرّدين، وضرورة صيانة الإنجازات الحضارية التي حققتها فرنسا طول فترة الاحتلال[2].

من خلال ما سبق يتّضح أن كلّ الأطراف الفرنسية سواء المستوطنين أو الحكومة العامة،أو الحكومة الفرنسية بباريس قد اتفقت كلها على فكرة جوهرية مفادها أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، لهذا وحفاظا على وحدة التراب الفرنسي فإنّه لابد من قمع الثورة بشتى الوسائل وعلى هذا الأساس رسمت السلطات الفرنسية الخطوط العريضة للسياسة التي ستطبقها في الجزائر وفق ما تقتضيه المستجدات الحاصلة.

---

(5)- François Malye, Benjamin Stora :Ibid,p 82.

(2)- زبير رشيد: موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية)، العدد 9،(د.م)، 2013، ص 147.

المبحث الثاني: الموقف الفرنسي من سير الثورة

سارعت الحكومة الفرنسية إلى اتّخاذ عدّة إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية في الجزائر، هذه الأوضاع التي أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الفرنسية، وتضع الحكومة أمام وضع حرج يقتضي منها التحرك بسرعة لإثبات سيطرتها خاصة وأنّ ما كانت تصفه بالأعمال التخريبية التي يقودها "الخارجين عن القانون" بدأت تأخذ منحنى آخر أكثر خطورة.

1-الإجراءات الفرنسية للقضاء على الثورة:

مع حلول سنة 1955، أدركت السّلطات الاستعمارية أنّه لا فائدة من مواصلة حملة الإدعاءات الكاذبة للتقليل من شأن ما يحدث في الجزائر، وبناءً على ذلك عملت على إرساء قواعد سياسة جديدة التي ينبغي تطبيقها لاحتواء الأوضاع، تمحورت أساسا حول نقطتين تمثّلت الأولى في الإعلان عن تطبيق برنامج إصلاحات والثانية في اتخاذ القرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على الثورة[1].

أ-الإجراءات العسكرية :

بالنسبة للإجراءات العسكرية، فقد شرعت السلطات الفرنسية تحت إشراف روجي ليونار في جانفي 1955 بتنظيم عمليات عسكرية واسعة النطاق، تركزت خاصة في منطقة الأوراس، التي شهدت عملية قصف وتمشيط في إطار ما أطلق عليه عملية "فيرونيك" منذ 19 جانفي لتليها عملية "فيوليت" في 23 من نفس الشهر، شارك فيها آلاف الجنود الفرنسيين المزودين بجميع أنواع الأسلحة تساندهم فرق المظليين [2]، بالإضافة إلى مضاعفة عدد القوّات العسكرية المتواجدة في الجزائر، فمنذ اللّحظات الأولى التي تلت اندلاع الثورة سارعت السلطات الفرنسية إلى تطوير الآلة الحربية [3]، حيث ارتفعت عدد القوّات الفرنسية من 56000 في 1954 إلى 734000 في فيفري 1955[4].

إنّ أبرز إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية هو إعلان قانون "حالة الطوارئ" [5]، الذي جاءت به حكومة "إدغارفور" (Edgar Faure)[6]، التي قامت في 24 فيفري 1955 خلفا

---

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأوّل، المرجع السابق، ص 100 .

[2]- نفسه ، ص ص 102،103.

[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 336.

[4]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص162.

[5]- أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص 136.

[6]- ادغارفور سياسي فرنسي ولد في أوت 1908، مارس مهنة المحاماة بباريس، والتحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية، أشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر، تسلم عدة مناصب حكومية منها وزارة المالية 1950-1951، وزيرا أوّل في 1952، ووزيرا للخارجية في 1955، وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية 1966-1979،توفي في مارس 1988، للمزيد أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق،ن ص ص 245،246.

لحكومة "مانديس فرانس" التي سقطت بتاريخ 06 فيفري 1955 بسبب فشلها في وضع حد للثورة الجزائرية[1].

ولتوضيح أهداف هذا الإجراء أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بيانا جاء فيه: «إنّ حالة الطوارئ تشكل حلاّ وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلّي لجميع الحريات،وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية، لأنّها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية ذلك أنّ حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنّها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعدّ كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن العام للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية»[2].

وابتداءا من 3 أفريل 1955 أصبح قانون حالة الطوارئ ساري المفعول بعدما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الجمهورية الفرنسية الرابعة، وطبّق في بداية الأمر على منطقة الأوراس والقبائل [3]، وبموجب هذا القانون تم إعطاء الشرطة الفرنسية الحق في اعتقال أي شخص مشتبه به دون الحاجة إلى أخذ الموافقة من الجهات القضائية إلى جانب إصدار الأحكام بفرض الإقامة الجبرية ومنع التنقّل إلاّ بإذن السّلطات الأمنية [4]، كما سمح للمحاكم العسكرية بالنظر والفصل في قضايا المساجين منذ 30 أكتوبر[5] 1954، وبهذا تم نقل السّلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش الذي تركزت في يده السّلطة الفعلية في الجزائر[6].

ب-سياسة التهدئة:

لم تكتف الإدارة الاستعمارية باستخدام الأساليب العسكرية للقضاء على الثورة، وإنّما عمدت على انتهاج أسلوب آخر تمثل في سياسة التهدئة، التي اتخذتها حكومة ادغارفور كوسيلة أخرى لوقف زحف الثورة، فبدأت سياسة الإصلاحات مع تعيين جاك سوستال (Jack Sousstel)[7] حاكما عاما على الجزائر خلفا "الروجي ليونار"[8].

---

(1)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص204.

(2)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 267،268.

(3)- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص127.

(4)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 208، 209.

(5)- انظر الملحق رقم (02) ص 148.

(6)- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص 127.

(7)- جاك سوستال سياسي فرنسي ولد سنة 1912، درس الفلسفة والأجناس، انضم إلى صفوف القوى الفرنسية الحرة في 1940، أشرف على المديرية العامة للمصالح الخاصة بالجزائر، وزير المستعمرات ثم استلم وزارة الإعلام، عين حاكما عاما للجزائر من قبل مانديس فرانس في 1956، غادر الجزائر، قام بتأسيس الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية، عينه ديغول وزيرا منتدبا بمقاطعات الصحراء كان له علاقة بمنظمة الجيش السري الفرنسي، فنفي إلى روما وعاد سنة 1968، توفى سنة 1990 للمزيد أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص 243.

(5)-Yves Courrièr : La guerre d’Algérie le temps des léopars, T2, Ed Renvaldi, Spain, 1976, p 14.

استلم جاك سوستال مهامه في الجزائر بتاريخ 15 فيفري 1955، وفي خطاب له أمام المجلس الجزائري في 23 فيفري، أكد على تمسك فرنسا بالجزائر معلنا عن مبادئ السياسة التي ينوي تطبيقها، فقام بإطلاق مشروع إصلاحي حمل اسمه "مشروع سوستال الإصلاحي"[1]، نص على منح بعض الإمتيازات للجزائريين كالأراضي ومناصب الشغل وبناء المستشفيات التي كان هدفها عزل الشعب عن الثورة تحت غطاء الإدماج والمساواة في الحقوق والواجبات[2].

لكن سرعان ما لقي هذا المشروع الرّفض سواء من جانب المستوطنين الذين وجّهوا له الانتقادات واعتبروه هدية مجانية تقدم للمتمردين وسارعوا إلى حشد كل الإمكانيات الممكنة لإفشاله، أو من جانب الجزائريين الذين اعتبروه مشروعا إدماجيا تجاوزه الزمن، فكان ذلك نهاية أسطورة الإدماج التي نادي بها سوستال[3].

2- اتّساع نطاق الثورة وتطوّر الموقف الفرنسي :

أ-سير الثورة وانجازاتها :

لقد كان الرّهان الحقيقي الذي واجه الثورة بعد اندلاعها هو كيفية الحفاظ على استمراريتها والصمود في وجه الردود العنيفة للجمهورية الفرنسية لذلك سطرت القيادات الثورية إستراتيجية تستطيع من خلالها تثبيت أقدام العمل المسلح والسّير به نحو الأمام،سعيا منها لتعميم حالة انعدام الأمن في كلّ التراب الوطني وإرغام السّلطات الفرنسية على الاعتراف بها، كما ركزت أساسا على نشر أفكار ومبادئ الثورة وأهدافها في الأوساط الشعبية، التي لم يكن باستطاعة الثورة الصمود لولا دعمها[4].

لم تكتف جبهة وجيش التحرير الوطني بتركيز جهودها على المستوى الدّاخلي فحسب،بل قام الوفد الخارجي الممثل للثورة بجهود حثيثة للتعريف بالقضية الجزائرية، وكسب الدّعم والتأييد الدّولي لها، ومن منبر مؤتمر باندونغ المنعقد في 24 أفريل 1955 باندونيسيا كانت المحطة الحاسمة لتدويل القضية الجزائرية التي حضيت بدعم وتأييد الدول الأفروأسياوية المشاركة فيه، فكان أوّل انتصار تحققه الثورة الجزائرية على الصعيد الدّولي[5].

وبالرّغم من النجاحات التي حققتها الثّورة في هذه المرحلة إلاّ أنّها واجهت عدّة صعوبات تتلخص أهمّها في قلّة الإمكانيات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الأسلحة

---

[6]- Colette et Français Jeanson : Op.Cit, p225.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج2، ص ص 27،28.

[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 213-215.

[4]- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 236،237 .

والذخيرة، في الوقت الذي فرضت فيه القوّات الفرنسية حصارا رهيبا بأحدث الأسلحة وأقوى العتاد الحربي لخنق الثورة خاصّة في منطقة الأوراس[1]، بالإضافة إلى استشهاد بعض القادة أمثال ديدوش مراد في 18 جانفي 1955، وإلقاء القبض على بعضهم الآخر على غرار بن بولعيد في 12 فيفري ورابح بيطاط في23 مارس1955 وهذا أفقد الثورة أبرز قادتها[2].

لتشكل صعوبة الاتصال بين مختلف المناطق العسكرية عائقا كبيرا في وجه التنسيق بين قادة الثورة [3]. يضاف إليها مشكل العناصر المصالية المعارضة للثورة المعروفة "بحركة بلونيس[4]" التي استغلتها فرنسا لضرب الثورة[5].

وأمام هذه الوضعية الحرجة كان لزاما على قادة الثورة التحرك بسرعة واتخاذ الخطوات التي من شأنها التأكيد على استمرار الثورة، لذلك قررت قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وعلى رأسها زيغود يوسف [6]، شن هجومات واسعة على مراكز العدو في المنطقة[7].

بدأت التحضيرات لهذه الهجومات منذ شهر جوان 1955، بمبادرة شخصية من زيغود يوسف الذي صرّح قائلا: «اليوم أصبحت القضية قضية حياة أو موت، ففي نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر ولكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين، إمّا شن غارات عامّة يحدث من جرائها الإنفجار الشامل، وبالتالي نحث كلّ الجهات على مضاعفة عملياتها ويذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، وإمّا أن يكون هذا بمثابة برهان على أننا عاجزون أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال، وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة وتكون في النهاية عملية انتحارية»[8].

---

[1]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ج2، ص ص 29،30.

[2]- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص79 .

[3]- نفسه ، ص 80.

[4]- هي حركة مضادة لجيش الثورة التحريرية تزعمها الجنرال "محمد بلونيس" ،أطلقت عليها تسمية "قضية بلونيس" نسبة إليه،إستطاع جيش التحرير الوطني القضاء عليها.للمزيد أنظر:يحيى بوعزيز:الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 (أوّل نوفمبر 1954-19مارس1962)،ط1،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2004،ص 163.

[5]- Benjamin Stora, Op.Cit, p154.

[6]- زيغود يوسف قائد ثوري جزائري، ولد في فيفري 1921 بولاية قسنطينة، مناضل في حزب الشعب الجزائري، من بين أعضاء المنظمة الخاصّة بداية من 1948، كان ضمن اللّجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في اجتماع 22 في جوان 1954، قائد منطقة الشمال القسنطيني بداية من 1955، قام بالتحضيرات لهجومات 20 أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام 1956، استشهد في 23سبتمبر 1956 للمزيد أنظر: محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر،الجزائر،2013.

[7]- عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 335.

[1]- Roger Vétillard : 20 Août 1955 dans le Nord Constinois, Un tounant dans la guerre d’Algérie, Ed Riveneuve, 2012, p 37.

وبهدف التحضير الجيد عقد زيغود يوسف سلسلة من الاجتماعات تم فيها تحديد الأهداف المرجوة من هذه الهجومات والتي تتعلق مجملها بفك الحصار وتحقيق الضغط المفروض على منطقة الأوراس منذ الانطلاقة الأولى للثورة[1]، إلى جانب السعي إلى إفشال المشاريع الاستعمارية كمشروع سوستال الإصلاحي، ومحاولة لفت أنظار العالم إلى القضية الجزائرية، وإسماع صوت الثورة في المحافل الدّولية خاصة هيئة الأمم المتحّدة[2]، بالإضافة إلى حث باقي المناطق على النهوض حتى تشمل الثورة جميع ربوع الوطن[3].

كما تم تحديد منتصف يوم 20 أوت 1955 كموعد لتنفيذ الهجومات التي بلغت حوالي 30 هجوما، استهدفت الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة والدرك والمستوطنين في معظم مناطق الشمال القسنيطيني (قالمة، سكيكدة، جيجل، قسنطينة...) تواصلت العمليات لمدة ثلاثة أيام أسفرت عن مقتل 123 شخص من بينهم 71 أوروبي[4]، وإلحاق خسائر مادية هامة بمصالح الاستعمار[5].

ب-تطور الموقف الفرنسي السياسي والعسكري :

كان رد فعل الاستعمار الفرنسي وحشيا، حيث ارتكب مجازر رهيبة في حق المدنيين من الرّجال والنساء والأطفال والشيوخ، بالإضافة إلى التعذيب والتنكيل والإبادة الجماعية لسكان الشمال القسنطيني، إذ قاد الجيش حملة انتقامية شرسة على المواطنين العزّل أدّت إلى مقتل نحو 12000 جزائري، منهم 5000 شخص تم إعدامهم جماعيا بملعب سكيكدة[6]، ومن خلال الشهادة التي قدّمها أحد الجنود الفرنسيين المشاركين في هذه الجرائم يمكن ان نلمس القمع الوحشي الذي مورس على الجزائريين حيث قال: «إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق... وبقينا مدّة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة تقذف النار على الجميع... بعد ذلك أصدرت أوامر جديدة من القيادة تقضي بجمع الأسرى وفي الغد أمطرت

---

(1)- الشافعي درويش: 20 أوت 1955، يوم تاريخي من أيام ثورة، نوفمبر المجيدة (مجلة الواحات للبحوث والدراسات)، مج7 العدد 2، غرداية، 2014، ص 76.

(2)- عثمان الطاهر علية: إنتفاضة 20 أوت 1955 كما وصفها وخطط لها زيغود يوسف، (مجلة أوّل نوفمبر)، العددين 155-156،الجزائر، 1997، ص ص 5،6.

(3)- علي كافي: مذكرات الرّئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر ،الجزائر 1999، ص 84.

(5)- Larbi Merakeb : Guerre d’Algérie (1954-1962), le point de 20 Août, 2ème Ed, Ed El Amel, p 32.

(5)- عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص 340.

(6)- مصطفى بيطام: 20 أوت 1955، 20 أوت 1956 شعاعان منيران على درب نوفمبر 1954، (مجلة الذاكرة)، العدد 07،الجزائر 2001، ص 51.

المدافع أمامهم...وبعد عشر دقائق انتهى كلّ شيء، وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة»[1].

كانت أحداث 20 أوت 1955 محطة بارزة في مسار الثورة التحريرية، وذهب بعض الكتاب الفرنسيين إلى اعتبارها: «كأوّل هجوم موسّع وشامل، كشف عن إعداد دقيق ووجود قوّات نظامية هامة... إنّه يمثل منعرجا لحرب التحرير الجزائرية، سواء من الناحية الشمولية أو من ناحية اختيار الأهداف» [2]. واعتبرها المؤرخ الفرنسي ايف كوريي:«الهجوم الأوّل الحقيقي لحرب الجزائر التي دخلت الآن مرحلتها النشطة، الأقنعة تسقط والسياسات، ستتطور من الآن فصاعدا سيكون هناك "ما قبل 20 أوت" و"ما بعد 20 أوت"»[3].

وبالرغم من الحصيلة الثقيلة التي خلفتها هجومات 20 أوت 1955، إلاّ أنّها استطاعت تحقيق الأهداف التي سطرت لها، فقد أكدّت على استمرار الثورة وشموليتها لكامل التراب الوطني، وبرهنت بذلك على فشل السّلطات الاستعمارية في تطويق الثورة بمنطقة الأوراس[4]، كما ساهمت في تكريس القناعة الثورية لدى الشعب الجزائري الذي احتضن الثورة والتف حولها [5]، فتحققت مقولة العربي بن مهيدي: «ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب» [6]، ووضع بذلك حد لحالة التردد والخوف ودفعت الجماهير الشعبية للإقبال على صفوف المجاهدين والانخراط فيها[7]، بالإضافة إلى التأكيد على قوّة الثورة فقد شكّلت الهجومات تحديا صريحا للسلطات الاستعمارية، وما شنُها في وضح النهار إلاّ دليلا قاطعا على ذلك[8].

من جانب آخر فقد أحدثت الهجومات فوضى عارمة في أوساط الجيش الفرنسي بباريس، حيث انتشرت بين عناصره روح التمرد والعصيان ضدّ الحرب في الجزائر، وسجل تمرد أكثر من 400 جندي من قوّات الطيران، الذين رفضوا المجيء إلى الجزائر[9]،

---

(2)- Alistaire Horne : Histoire de la guerre d'Algérie, traduit par Yves du Guveny, Ed 4, Ed Dahlab, Algérie, 2007, p p 125,126.

(2)- علي كافي: المصدر السابق، ص86.

(4)- Mohamed Harbi et Gilbert Meynier :Le FLN document et histoire(1954-1962), Ed Casbah, Algérie, 2004, p 42.

(4)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 109.

(2)- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier :Op.Cit, p 42.

(6)- محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأوّل، المرجع السابق، ص 122.

(7)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: ثورة أوّل نوفمبر 1954: الشمال القسنطيني هجوم 20 أوت 1955، (مجلة المصادر)، العدد 3، دار الحكمة للطباعة، الجزائر، 2000، ص 173.

(8)- علي كافي: المصدر السّابق، ص 86.

(6) - Colette et Francis Jeanson : Op.Cit, p 243.

و200 جندي من فرقة المدفعية رقم 401 ووزعوا المناشير التي أعلنوا فيها رفض استخدامهم كأداة لتنفيذ سياسة تعسفية ينكرها أغلب الفرنسيين المتحررين[1].

ولعل أبرز نتيجة تمخضت عن هذه الهجومات هي النجاح الباهر الذي حققته على المستوى الديبلوماسي، بحيث تمكنت من إيصال صوت الثورة إلى هيئة الأمم المتحدة، وأدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة في 30 سبتمبر 1955م[2].

ورغم أنّها لم تدرس بسبب انسحاب فرنسا من الاجتماع بحجة أن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ولا يحق لأحد التدخل فيها [3]، إلاّ أنّها كانت ضربة قوية توجّه للاستعمار الفرنسي، أين صرّح سوستال في هذا الصدد قائلاً: «إنّ ما حدث في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجّه إلى جبهة التحرير» [4]، وأضاف: «هناك حدثين يفرضان نفسيهما على الذّهن، وهما الفاتح نوفمبر 1954 و20 أوت 1955، وهذا الأخير أكبر لأنّ الحوادث بعده تكاثرت وأخذت بعدا آخر»[5].

وبالفعل فإنّ السياسة الفرنسية في الجزائر ستأخذ منحنى آخر أشد قمعا وأكثر فتكا وأوسع نطاقا، فبعد هذه الحوادث مباشرة قامت الإدارة الاستعمارية بتعميم حالة الطوارئ في كلّ القطر الجزائري وما انجّر عنها من التصعيد في عمليات القمع والإبادة الجماعية في حق الجزائريين[6]، ولإحلال الأمن وإعادة الأمور إلى نصابها لجأت السلطات الفرنسية إلى تعزيز قوّاتها العسكرية في الجزائر إذ بلغت 190 ألف جندي بينما كانت قبل هذه الحوادث 80 ألف جندي[7]، مدعومة بقوات الحلف الأطلسي والفرق الاحتياطية[8]، ولم تكتف بذلك بل قامت بتوزيع السّلاح على المستوطنين الأوروبيين للمشاركة في أعمال القمع والتقتيل[9].

وزيادة على هذا فقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى:

- **إنشاء المكاتب الإدارية الخاصة:**

---

(7) - Ibid ,p 247.

(1) - Benjamin Stora: Op.cit, p 136.

(3)- عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 350.

(4)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ج 1، ص 40.

(5)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 111.

(5) - Colette et Francis Jeanson : Op.cit, p 241.

(7)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 230.

(8)- عبد المجيد كمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مديولي للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص 86.

(9)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ، ص 230.

إجراء آخر سيكون له تداعيات كثيرة على مسار الحرب في الجزائر، وهو المتعلق بإنشاء المكاتب الإدارية الخاصة (SAS) بموجب القرار الذي أصدره جاك سوستال بتاريخ 26 سبتمبر 1955[1]، وهي عبارة عن مصالح مدنية وعسكرية مهمتها تسيير شؤون الجزائريين[2]، تختص بعدّة قطاعات منها الإدارة، وتقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية، كما تهتم بالعمل السيكولوجي والاستعلامات [3]، ويشرف عليها ضباط يتم انتقاؤهم بصورة دقيقة وفق معايير محددة، ويخضعون لتدريبات خاصة، بحيث يتلقون مبادئ اللغة العربية واللّهجات المحلية ودروسا في علم الاجتماع الإسلامي، زيادة على تربّصات تطبيقية ورحلات دراسية لمدّة سنة كاملة، لضمان تأدية المهام الموكلة إليهم، وتسهيل الاحتكاك بالجزائريين ومراقبة تحركاتهم[4].

وإذا كانت هذه المصالح تعطي فكرة في ظاهرها، وكأنّها أداة لتقديم المساعدات المادية للجزائريين، إلاّ أنّها في الحقيقة كانت وسيلة من وسائل الحرب التي استخدمتها السّلطات الفرنسية ووضعت كامل ثقتها فيها للحصول على المعلومات الضرورية التي من شأنها تقديم الدعم لها في الميدان العسكري على وجه الخصوص [5]، عن طريق القوّة الثالثة الموالية التي كانت تهدف إلى خلقها من خلال هذه المصالح، فكانت بذلك إستراتيجية جد فعالة للقضاء على الثورة [6].

وبالعودة إلى الشأن السياسي الفرنسي فقد قرر رئيس الحكومة إدغارفور بتاريخ 2 ديسمبر 1955 حل المجلس الوطني والذي نتج عنه حل المجلس الجزائري فكان ذلك طعنة شديدة توجّه لسياسة سوستال ومشروعه الإدماجي الذي انهار تماما بموجب هذا القرار [7] وفي 02 جانفي 1956 تقرر إجراء الانتخابات التشريعية التي أسفرت عن فوز "غي مولي" (Gay Mollet) [8] من الحزب الاشتراكي الفرنسي[9]، وفي 31 جانفي تمت المصادقة من

---

(1)- قريقور ماتياس: الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، تر م.جعفري، ط 1، منشورات السّائحي، الجزائر 2013، ص 32.

(2)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 233.

(3)- قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص 53.

(4)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 178.

(5)- الغالي غربي : المرجع السابق، ص 174.

(6)- قريقور مانياس: المرجع السابق، ص ص 144، 145.

(7)- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 238.

(8)- غي مولي سياسي فرنسي من مواليد 1905 بفرنسا، تحصل على شهادة الليسانس في الإنجليزية، مارس مهنة التدريس، انضم إلى الحزب الاشتراكي في سنة 1923، شارك في الحرب العالمية الثانية، رئيس اللّجنة الدستورية 1946، وزير دولة سنة 1946، ممثل فرنسا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأوروبي 1948- 1956 ،رئيس الحكومة من فيفري 1956 إلى ماي 1957، نائب رئيس الاشتراكية الأممية 1951-1969، رئيس ديوان البحث للاشتراكية 1969-1975، توفي في أكتوبر 1975. أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 252،253 .

(3) - Alistaire Horne : Op.cit, p131.

قبل البرلمان الفرنسي على قرار تشكيل الحكومة الجديدة، وعلى إثر ذلك تسلم "غي مولي" السلطة، وفور تعيينه قام بعزل الحاكم العام سوستال، واستبداله "بالجنرال كاترو[1]"[2].

غير أنّ معارضة المستوطنين وسخطهم الذي عبّروا عنه إثر زيارة غي مولي إلى الجزائر في 6 فيفري 1956، دفع هذا الأخير إلى تعيين حاكم جديد على الجزائر والذي حرص هذه المرة أن يكون ملائما للوضع المتأزم وهو روبير لاكوست (Robert Lacoste)[3] لإنقاذ الموقف[4].

في 6 فيفري 1956 إثر زيارته للجزائر وضح غي مولي سياسته بالقول :" إن الحكومة ستحارب وإنَ فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر، وأنَها ستبقى هناك، إنَ الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا"، أما بالنسبة للاكوست فإن موقفه كان :" نحن في الربع الساعة الأخير فلا نسرع بتقديم إصلاحات سياسية" [5]، في إشارة منه إلى تلك العملية التي هيأتها أجهزة الاستخبارات الفرنسية تحت اسم " Force Kabylie" أو عملية العصفور الأزرق "Opération Oiseau bleu" كعملية عسكرية سرية، بدأ سوستال في نسج خيوطها الأولى ليواصل لاكوست تنفيذها[6]، حيث قررت المخابرات السرية الفرنسية تشكيل جيش مضادّ لمحاربة جيش التحرير وذلك في إطار خلق قوّة ثالثة لضرب الثورة، فجنّدت مجموعة من العناصر المحلية بمنطقة القبائل وزوّدتهم بالأسلحة والأموال لإنشاء الجبهة المضّادة[7].

استطاعت قيادة المنطقة الثالثة كشف خيوط المؤامرة بواسطة المعلومات التي تحصّلت عليها من طرف المدعو أحمد زايدات [8]، الذي كان على علاقة بالمدعو عشيش طاهر أحد المتعاملين مع جهاز الاستخبارات الفرنسية [9]، وفعلا أمر كريم بلقاسم بتنفيذ

---

(1)- هو جورج ألبير جوليان كاترو، جنرال بالجيش الفرنسي شارك في الحربين العالميتين الأولى و الثانية ،حاكم عام للهند الصينية سنة 1939،عين قائد أعلى للقوات لفرنسا 1941-1943،عيّنه غي مولي وزيرا مقيما في 1956 إلاَ أنَه عُزل بسبب المظاهرات التي قام بها المستوطنون ضدّه ،توفي في 1969. للمزيد أنظر:المعرفة جورج كاترو www.marefa.org.29أوت 2017،12:00.

(5) - Yves Courrièr : Op.Cit, p 154.

(3)- روبير لاكوست سياسي فرنسي، ولد بفرنسا درس الحقوق، مناضل في النقابة الفرنسية، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا أثناء الاحتلال النازي، عين وزير للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة الفرنسية، وزير للصناعة في عدة حكومات فرنسية، عينه في مولي وزيرا مقيما في الجزائر 1956-1958 خلال 3 حكومات متعاقبة توفى سنة 198، للمزيد أنظر: سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 110.

(7) - Alistair Horne : Op.Cit, p p 154,155.

(5)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 366.

(2)- Camille Lacoste Dudjardin : Opération Oiseau Bleu des Kabyles des éthnologue et la guerre d'Algérie, Ed la découverte, Paris, 1997, p p 52,54.

(7)- يحي بوعزيز:الثورة في الولاية الثالثة ...، المرجع السابق، ص ص 111، 112.

(8)-أحمد زايدات المدعو حند أوزايد من مواليد 1913 بمدينة عزازقة، عضو في المنظمة الخاصة، عضو أساسي في عملية العصفور الأزرق،عين قائدا في الولاية الثالثة من طرف كريم بلقاسم توفى في ميدان القتال سنة 1953، للمزيد أنظر:

Chekini Mohamed Said : Un rebelle dans la ville « Azazga » (1954-1956), 2012, p 90.

(9)- تقرير ولاية تيزي وزو: مؤامرة العصفور الأزرق، (مجلة 1 نوفمبر)، العدد 63، الجزائر، 1983.

المخطط وتم تجنيد حوالي 1500 عنصر [1] مزودين بمختلف الأسلحة والذخيرة والألبسة العسكرية حتّى أصبحوا مستعدين تماما ليس للقضاء على الثورة ولكن للالتحاق بها [2]، بعد صدور قرار قيادة الثورة بانضمامهم إلى صفوفها [3]، وعلى اثر ذلك بعث كريم بلقاسم برسالة إلى روبير لاكوست جاء فيها: «سيدي الوزير بعملية "k" اعتقدتم أنّه باستطاعتكم أن تحققوا ضد الثورة ما حققه حصان طروادة، لكن تم خداعكم، إنّ الذين اعتقدتهم أنّهم خونة هم وطنيون حقيقيون» وأضاف: «إنّ الهدية التي بعثتموها للثورة قد تسلّمتها نشكركم،وسنكافئكم عنها في أقرب الآجال»[4].

كان وقع الصدمة شديدا على الإدارة الفرنسية خاصة لاكوست الذي تأكد أن "الرّبع الساعة الأخير" الذي كان ينادي ويفتخر به انقلب عليه [5]، وفي هذا الصدد صرّح النقيب "بيير أنوتيك" (Pierre Hentic): «رسالة كريم بلقاسم أشعرتنا وكأن جبل سقط على رؤوسنا، قدّمنا 400 بندقية حرب، و400 بندقية صيد وقتلوا بها الذين كانوا في حقيقة الأمر أصدقاء فرنسا»، معترفا بقوّة جنود العصفور الأزرق بالقول: «إنّ القبائل لا يقاتلون أبدا إلى جانبنا، الطائر الأزرق طار من المخابرات السرية الفرنسية ليرفرف إلى جبهة وجيش التحرير الوطني»[6].

- **عمليات التهدئة العسكرية:**

أمام هذه الهزائم المتتالية لم تجد السّلطات الفرنسية سوى العودة إلى الحل العسكري، وابتداءا من شهر أفريل 1956، شرع الجنرال "دي فور" في عملية التطهير وتمشيط واسعة في منطقة القبائل الصغرى (واد الصومام)، أطلق عليها اسم عملية "الأمل والبندقية" شارك فيها 30 ألف جندي فرنسي [7]، كهدف تحقيق مشروع التهدئة الذي جاء به لاكوست والذي عبر عنه بالقول: «سوف تنجح التهدئة في أواخر شهر ماي 1956، وسوف أتمكّن من إجراء انتخابات بالمنطقة الهادئة في بلاد القبائل في شهر أكتوبر»[8].

وهكذا شرعت القوات الفرنسية في قصف المداشر والقرى وإبادة سكانها، واستمرت إلى نهاية شهر جويلية، إلاّ أنّها لم تحقق أهدافها، لهذا لجأ إلى أسلوب آخر قام على تقسيم

---

[1]- أنظر الملحق رقم: (3) ص 153.

[7] - Alistair Horne : Op.cit, p 266.

[3]- محمد سعيد لعربي: عزازقة عبر التاريخ ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2017، ص 289.

[1] - Alistair Horne : Op.Cit, p 266.

[5]- جريدة المجاهد: كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثورة، ج1، العدد 30، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،(د.م)،(د.ت) ص 137.

[3] - Pierre Hentic : L’affaire « k » ou « Opération Oiseau Bleu », extrait de tant qu’il aurra des étoiles, partisant, Ed Mattzon, p68.

[7]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائرفي القرنين... ، المرجع السابق،ج 2، ص 151.

[8]- تقرير ولاية بجاية: عملية الأمل والبندقية، (مجلة أوّل نوفمبر)، العدد 63، المرجع السابق، ص 7.

البلاد إلى مناطق مربّعة في إطار ما يعرف بنظام "الكادرياج" (Quadrillage) التي تسمح بتمشيطها شبرا شبرا[1]، غير أن هذا التكتيك كان مكلّفا جدا ،باعتبار أنه يتطلب أعداد ضخمة من الجنود لتحقيق المراقبة الفعالة لكل المناطق المحددة. وسرعان ما أثبتت هذه الطريقة فشلها، فلم تكن القوات الفرنسية قادرة على توفير الحماية لكل المراكز ،فضلا عن كونها أدَت إلى تشتيت الجيش الفرنسي وتقسيمه إلى وحدات وفرق مصغّرة ما سهّل على جيش التحرير الوطني مواجهتها وإلحاق الهزائم بها[2].

وهكذا أثبت مشروع التقسيم العسكري فشله في تحقيق التهدئة التي كان لاكوست قد حدَد لها موعدا في شهر ماي 1956[3]، هذا الفشل الذي أنكره لاكوست وإدّعى أنَ مشروعه قد حقق الهدف المبتغى حيث جاء في أحد تصريحاته بهذا الصدد "لقد حققنا أهدافنا، فالكادرياج قد أتى ثماره وقد تحسَنت الوضعية في الجزائر تحسَنا ملحوظا وخصوصا في شرق عمَالة قسنطينة وفي وادي الصومام وفي القبائل الكبرى والصغرى وفي كل من ولاية وهران، وقد بلغ عدد القرى التي انضمَت إلينا 400 قرية، وأنَ التهدئة تتحقق شيئا فشيئا حسب البرنامج الذي سطّرناه، بل إنَها ستتم قبل الأجل المضروب وقد بدأ المسلمون يرفضون أوامر قادتهم، كما أن الفرق المسَلحة لم تعد تخفي مللها وتعبها ،بل إنَ بعض الثوَار قد فضَلوا العودة إلى منازلهم، أما قادة الثورة فهم حائرون جدّا"[4].

لقد كان على السلطات الفرنسية التفكير مليّا لإيجاد مخرج لهذه الأوضاع ،وتحقيق الانتصار العسكري لتهدئة الرأي العام الفرنسي الذي ما فتئ يوجّه انتقاداته اللاذعة لهذه السياسة[5]، التي فشلت في إيقاف زحف الثورة، ما خلق أزمة سياسية داخل الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها وظهر اختلاف حادّ بين المسؤولين الفرنسيين حول المسألة الجزائرية[6]، حيث برز تيارين أوَلهما تيّار يرغب في الحفاظ على الجزائر الفرنسية عن طريق القوَة العسكرية، ودعا إلى تعزيز الإجراءات القمعية للقضاء على الثورة ،وتيّار آخر صغير كان يطالب بالحوار والمفاوضات مع الثوّار كسبيل لإنهاء الحرب[7].

أفرز هذا الانقسام سيطرة دعاة الحرب، ما كرّس تدخل الجيش في إقرار السياسة العامة في الجزائر ،فأصبح بذلك الجهاز العسكري هو صاحب السلطة الفعلية [8]، وعلى إثر

---

(1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنيين...، المرجع السابق، ج 2، ص 156.

(2)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 255، 256.

(3)- عقيلة ضيف الله:المرجع السابق، ص ص 256، 257.

(4)- جريدة المجاهد: تصريحات المسؤولين الفرنسيين "ربع الساعة يدوم خمس سنوات ...و ما يزال"، العدد 54، ج 2،الجزائر (د.ت)، ص 288.

(5)- الغالي غربي : المرجع السابق، ص 359.

(6)- عقيلة ضيف الله :المرجع السابق، ص 251.

(7)- عمار بوحوش:المرجع السابق، ص ص 216، 217.

(8)- نفسه ، ص 417.

ذلك عمَد أصحاب السلطة الجدد إلى انتهاج سياسة قائمة على استخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة "لإنقاذ الجزائر الفرنسية" وأصبح الجيش يضغط على الحكومة وهذا ما عبر عنه أحد الجنرالات الفرنسيين بقوله: "إنَ القادة العسكريين قد ملوا من رفع وتنكيس العلم الفرنسي مرَة في المغرب... ومرة أخرى في تونس وبالأمس في الهند الصينية واليوم في الجزائر"و أضاف "إنَ رجال السياسة قد عبثوا بنا في الهند الصينية، وفي المغرب ... ولن يستطيعوا أن يعبثوا بنا في الجزائر إنّي أقسم أنَ ذلك لن يحدث"، وهذا ما فهمه لاكوست ومن ورائه غي مولي أنّ الجيش لن يقبل الهزيمة في أخر مستعمرة فرنسية في شمال إفريقيا[1].

أمام هذا الوضع الحرج لم تجد فرنسا حلا إلا الدخول في مفاوضات مع مستعمراتها تونس والمغرب ومنحها الاستقلال في 1956، للتفرّغ للمسألة الجزائرية [2].

وبالموازاة مع العمل العسكري أطلق غي مولي برنامجا يتضمّن ثلاث نقاط أساسية: وقف إطلاق النار، إجراء انتخابات، ومن ثم إجراء مفاوضات مع النواب المنتخبين، وهذا بهدف إخماد الثورة، ومغالطة الرأي العام الفرنسي والدولي بأن فرنسا ترغب في تسوية سلمية للقضية الجزائرية[3]، وقد بادر بإرسال مبعوثين للاتصال بقيادة جبهة التحرير الوطني التي جددت شروطها للتفاوض، وبدأت اللقاءات السرية بين الطرفين منذ جويلية 1956 وبعد جولتين من المحادثات الاستطلاعية في كل من بلغراد(صربيا)، وروما(إيطاليا) انتهت المفاوضات دون نتيجة[4].

رغم كل هذه المشاريع السياسة والعسكرية إلا أنَ السلطات الفرنسية عجزت عن تحقيق أهدافها، وواصلت الثورة زحفها لتحقيق نجاحات باهرة في المراحل الموالية.

وخلاصة القول أن السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة عرفت طيلة الفترة الممتدة من 1954 إلى غاية 1956 تغيرات حاسمة ما كان يفرضه الوضع الأمني في الجزائر، فمنذ اندلاع الثورة سعت الحكومة الفرنسية إلى استخدام عدَة أساليب سياسية وعسكرية، كان الهدف منها القضاء على الثورة والحفاظ على الجزائر فرنسية، غير أنَ هذا المسعى الجوهري الذي قامت عليه الحكومات الفرنسية على اختلافها لم يكن من الهين تحقيقه في ظل الانتصارات التي استطاعت الثورة تحقيقها على جميع

[1]- نفسه ، ص 418.

[6] - Benjamin Stora: Op.Cit, p 140.

[1] - Ben Yousef Ben Khedda : Aban-Ben M'Hidi leur apport à la révolution Algérienne,1ér Ed, Ed Echatibia, Algérie, 2012, p 32.

[2] - Benjamin Stora: op.cit, p p 139, 140 .

الأصعدة السياسية والعسكرية، الداخلية منها والخارجية، وهو ما سيفرض على الجمهورية الفرنسية الرابعة التصعيد من إستراتيجيتها للقضاء على الثورة في المرحلة الموالية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية 1956-1958

المبحث الأول: تنظيم الثورة واستمرار زحفها

1. مؤتمر الصومام
2. نتائج المؤتمر وانعكاساته على سير الثورة

المبحث الثاني :الاستراتيجيات الفرنسية للقضاء على الثورة

1. الاستراتيجيات العسكرية
2. الاستراتيجيات السياسية
3. الحرب النفسية

المبحث الثالث:انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة

1. فشل حكومات الجمهورية المتعاقبة في إيقاف زحف الثورة
2. انقلاب 13 ماي 1958 وانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة

قطعت الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى شوطا كبيرا في سبيل الاستقلال، غير أنَ الصعوبات التي واجهتها وضعت القيادة أمام ضرورة إيجاد الحلول المناسبة ووضع الهياكل التنظيمية التي من شأنها تدعيم قواعد التنظيم الثوري وتفعيله،بالمقابل فقد تحركت هياكل الجمهورية الفرنسية الرابعة لمواجهة التطورات الجديدة للثورة باستخدام أساليب تتماشى مع متطلبات الوضع الراهن.

المبحث الأول: تنظيم الثورة واستمرار زحفها

مثَّل عام 1956 محطة حاسمة في المسار التاريخي للثورة الجزائرية، حيث شهد حدثا بارزا ساهم في تحديد المعالم التنظيمية السياسية، العسكرية والإدارية للثورة التحريرية ألا وهو مؤتمر الصومام، في الوقت الذي سارعت فيه السلطات الاستعمارية لتطوير إستراتيجياتها لإيقاف زحف الثورة والقضاء عليها.

1- مؤتمر الصومام:

استطاعت الثورة التحريرية منذ انطلاقاتها الأولى وإلى غاية 1956 تحقيق عدّة انتصارات على الصعيدين السياسي والعسكري، وذلك بشموليتها لكامل التراب الوطني وكسب دعم الشعب والتفافه حولها ،وهو ما أدّى إلى ارتفاع عدد الملتحقين بصفوفها بالإضافة إلى كسب الدعم والتأييد الدولي خاصة من قبل الدول الافروآسياوية، الشيء الذي مكّنها من توجيه ضربات قوية للجيش والحكومة الفرنسية[1].

وإذا كان الثوّار قد أنجزوا بنجاح مهمة تفجير الثورة فإن هذه الخطوة رغم أهميتها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الجوهري لهذا المشروع الثوري الهادف إلى تمكين الشعب الجزائري من استرجاع سيادته الوطنية، فبين تحقيق هذا الهدف المنشود والثوار كانت هناك عقبا رهيبة في شتى المجالات، شكلت خطورة بالغة على الثورة ولو أحسن الاستعمار استغلالها لاستطاع ضربها في الصميم[2].

لهذا كان لزاما على قادة الثورة تذليل هذه العقبات وتجاوزها ومحاولة جعل الثورة أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الانتصارات في المستقبل، وتلبية لهذا المسعى فقد ارتأى زعماء الثورة ضرورة عقد مؤتمر وطني للنظر في الحالة الراهنة وتقييم مسار الثورة، ورسم آفاقها المستقبلية ثم تحديد نموذج تنظيمي موحّد للكفاح[3].

---

(1)- عبد العزيز واعلي: أحداث ووقائع الحرب في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تقديم عبد الحفيظ أمقران، دار الجزائر للكتب الجزائر، 2011، ص 347.

(2)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص41.

(3)- جودي أتومي: وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل (1956-1962) قصص حرب ،ج2، دار ريم للطباعة والنشر والتوزيع (د.م) (د.ت)، ص 67 .

والجدير بالذكر أن الحركة الثورية قد شهدت في الفترة الممتدة من 1954-1956 توسّعا على الصعيدين السياسي والعسكري، وبدأت فكرة اللقاء بين قادة الثورة تنمو في أواخر عام 1955 لتتبلور أكثر خصوصا بعد هجومات الشمال القسنطيني، ويذكر أن لجنة السّتة قد ختمت آخر اجتماعاتها في 23 أكتوبر 1954 بالاتفاق على تحديد موعد للقاء في جانفي 1955، غير أن الصعوبات التي واجهتها الثورة حالت دون عقد هذا اللّقاء[1].

2-نتائج المؤتمر وانعكاساته على سير الثورة:

لقد حصلت محاولات عديدة من قبل المسؤولين للإعداد لهذا اللّقاء، خاصة من جانب عبّان رمضان[2]، الذي أفرزت جهوده في الأخير إصدار قرار عقد المؤتمر [3] بقرية إفري أوزلاقن على الضفّة الغربية لوادي الصومام في 20 أوت 1956[4].

قام المؤتمرون بدراسة جميع المسائل والمشاكل المتعلقة بسير النشاط الثوري في كل الميادين وتقييم المرحلة الأولى للثورة، ومن بين أهم المسائل التي تم إدراجها في جدول أعمال المؤتمر البحث عن حل عاجل لمشكلة التموين والتّسليح [5]، وبعد المناقشات انتهى المؤتمرون بالإجماع على ضرورة إيجاد صيغ جديدة تبنى وفقها الأسس السياسية والعسكرية للثورة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة. واستجابة لذلك تم صياغة وثيقة الصومام التي تضمنت مجموعة من القرارات التنظيمية[6]، ففي لجانب العسكري حيث تقرر وضع خطط عسكرية جديدة تتماشى ومتطلبات الوضع الراهن لمواجهة مخططات العدوّ والتصدي لها وذلك من خلال إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وتقسيمه إلى فيالق، كتائب، فرق، وأفواج واستحداث الرتب العسكرية، وتحديد مرتبات الجنود حسب رتبهم[7].

كما تقرّر تقسيم البلاد إلى ست ولايات ورسم حدودها بإضافة الولاية السادسة (الصحراء)، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق، نواحي وأقسام [8]، وأنشئت فروع متنوعة وهياكل جديدة جيش التحرير الوطني، كمصالح الاستعلامات والصّحة والتّموين والقضاء

---

(1)- مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة)، (1954-1956) مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر صادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص51 .

(2)- عبان رمضان سياسي جزائري من مواليد 10 جوان 1920 في قرية عزوزة بفورناسيونال (الأربعاء ناث بيراثن)، دخل مدرسة الأهالي بمسقط رأسه ما بين 1926 و1928، وتحصل على شهادة الدراسة الابتدائية في 1933، توجه إلى البليدة اين تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1948 ،أمين عام لبلدية شلغوم العيد، انضم إلى حزب الشعب،عضو في المنظمة الخاصة، ألقى عليه القبض في 1950 حكم عليه بالسجن إلى غاية 1955، أين انضم إلى الثورة، يعتبر المنظم الرئيسي لمؤتمر الصومام 1956، أغتيل في 26 ديسمبر 1957 بالمغرب. للمزيد أنظر: خالفة معمري: عبان رمضان، تر زينب زخروف، ط 2، منشورات صالة، الجزائر، 2008 ص 29-39.

(5)- Benyoucef Ben Khedda : Op.Cit ,p 35.

(4)- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2015، ص 242.

(5)- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958: تيزي وزو 7-8 فيفري 1985، ص 4.

(6)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...ج2، المرجع السابق، ص 158.

(7)- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 147.

(8)- عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 418-420.

وغيرها من المصالح التي ساعدت في تنظيم وتدعيم وحدات جيش التحرير [1]، هذا بالإضافة إلى التركيز على توسيع نطاق العمليات العسكرية، وإضعاف الجيش الفرنسي وتدمير الاقتصاد الاستعماري بعمليات التخريب[2].

من بين مقررات الصومام نقل الثورة إلى المدن، لتكون على إثرها العاصمة منطقة حرّة، وعمدت إلى تنظيم هياكل جبهة التحرير الوطني فيها [3]، وأصبحت منطقة الجزائر الحرّة (ZAA) تحتوي على تنظيم سياسي عسكري محكم بفعل جهود عبان وبن مهيدي، وستلعب هذه المنطقة دورا فعالا في مسار الثورة بعد وقت ليس ببعيد [4]، ففي جانفي سيتم الإعلان عن إضراب ثمانية أيام (من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957) والذي سيكون له تداعيات بالغة على مسار الثورة، كانت العمليات في المدن تتخذ صيغا متعددة منها التصفية الجسدية للعناصر الأجنبية والمعادية والخونة إلى جانب التصعيد من نطاق العمليات الفدائية في المؤسسات الاستعمارية الكبرى والأماكن العامة التي يجتمع فيها المستوطنون كالمقاهي والحانات، وقد اهتم بهذه المهمّة الرجال والنساء وحتّى الأطفال[5].

ولم تكتف جبهة التحرير الوطني بتركيز أهدافها على الصعيد الداخلي فقط، وإنّما أقرّت ضرورة نقل الثورة إلى داخل التراب الفرنسي وتهديد فرنسا في عقر دارها، وأولت نوعا من الأهمية للمساعدة التي يمكن الحصول عليها من قبل بعض الأطراف الفرنسية المعارضة للمسارات التعسّفية في الجزائر، من خلال الاتصال بالمنظمات والحركات واللّجان القائمة ضدّ الحرب كالصحافة وتعريف الرّأي العام الفرنسي بحقيقة ما يحدث في الجزائر[6]، وعلى إثر ذلك تمّ تشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فشرعت الفدرالية في تكوين مجموعات من الفدائيين لتفعيل نشاط الثورة [7]، وتنظيم الإضرابات وجمع اشتراكات المهاجرين [8]، ليكون نقل الحرب إلى فرنسا وسيلة لإرغام الحكومة الفرنسية على التفاوض،ودليلا على أن جبهة التحرير الوطني قادرة على تهديد أمن فرنسا[9].

---

[1]- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958: المرجع السابق، ص 5.

[2]- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة، المرجع السابق، ص.171.

[3]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 167.

[1] - Benyoucef Ben Khedda: Op.Cit, p p 47-51.

[5]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 163.

[6]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ج2، ص ص 180،181.

[7]- علي هارون: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي (1954-1962)، تر الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 31.

[8]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص ص 75 ،76.

[9]- دحو جربال: المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، تاريخ الكفاح المسلّح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، تر سناء لوزيدة، منشورات الشهاب، باتنة، 2003، ص 60.

أما على الصعيد السياسي فقد خرج المؤتمر بقيادة جماعية موحّدة للثورة وحدد جبهة التّحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري [(1)]، وهذا ما سمح بتوحيد المواقف والجهود لضمان نجاح الثورة [(2)]، كما تم تكوين الهيئات القيادية ومؤسسات الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) التي تكوّنت من (05) أعضاء مهمّتها مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد، فكانت بذلك الهيئة العليا لتسيير الثورة إلى جانب المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) الذي خوّلت له الصلاحية لإصدار القرارات الحاسمة والمصيرية كوقف إطلاق النار وإعلان المفاوضات[(3)].

ولمّا كان الشعب هو أساس ضمان استمرارية الثورة فقد أقرّ المؤتمر تأطير مختلف فئاته وتوجيهها لخدمة القضية الوطنية، على غرار الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي تأسس في 24 فيفري 1956[(4)]، الاتحاد العام للتجار الجزائريين، الحركة النسائية[(5)]، إضافة اتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGMA) الذي تأسس في جويلية 1955 والذي سبق وأن أعلن دعمه للثورة إثر إضراب الطلبة في 19 ماي 1956[(6)]، قبل أن يلتحقوا بمعاقل الثورة في نفس السنة[(7)].

من جانب آخر فقد أولى المؤتمر أهمية بالغة للدعاية والإعلام لمواجهة الحرب النفسية التي كانت من بين أساليب الاستعمار للقضاء على الثورة [(8)]، عن طريق نشر الوعي السياسي في أوساط الشعب والرد على أكاذيب المستعمر ونشر شعارات جيش التحرير الوطني ومضاعفة مراكز الدعاية وتوزيع المناشير، وإشاعة الأخبار التي تستغل لخدمة الثورة[(9)]، وقد أسندت هذه المهمة للمحافظين السياسيين الذين تم تكريمهم على أعقاب المؤتمر[(10)].

لقد ركّز الصومام على أولوية العمل السياسي على العسكري [(11)]، واهتمّ بصورة القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، فتمّت مضاعفة المساعي الدبلوماسية للتعريف بالقضية الجزائرية وإيصالها إلى المحافل الدولية ومحاولة التصدي للإشاعات التي تروّج لها

---

(1)- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958: المرجع السابق، ص 6.
(2)- عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 423.
(2)- Gerrard Streiff : La guerre d'Algérie discours textes officiels, Ed Oskor, France, 2012, p 28.
(3)- Benyoucef Ben Khedda : Op.Cit, p 29
(5)- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 157.
(5)- Benyoucef Ben Khedda : Op.Cit, p 29 .
(7)- كليمون مور هنري: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGMA) (1955-1962) شهادات، دار القصبة للنشر الجزائر،2012، ص 34.
(7)- Gerrard Strerieff : Op.Cit p 30.
(9)- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق ، ص 164.
(10)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 43.
(11)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ،ج3، ص 60.

الحكومة الفرنسية، وحرص جيش التحرير الوطني على تسجيل حضورها المنتظم على السّاحة الدولية من خلال ممثليها في الخارج[1].

عرف النشاط الدبلوماسي في هذه المرحلة انتعاشا كبيرا، وكان جيش التحرير الوطني يعتمد عليه كأسلوب جد هام للنضال، فبداية من أوت 1956 قاد الوفد الخارجي عدّة جولات إلى مختلف الدول كسوريا، لبنان، المغرب الأقصى وغيرها[2]، إلى جانب افتتاح عدّة مكاتب بداية من مارس 1956 في العديد من الدول والعواصم كنيويورك، جاكرتا، وموسكو[3].

بذل أعضاء الوفد الخارجي وعلى رأسهم أيت أحمد ومحمد يزيد جهود حثيثة للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، ففي 12 نوفمبر 1956 سلم الوفد الخارجي مذكرة إلى الهيئة بمناسبة انعقاد دورتها الحادية عشر جاء فيها: «إنّنا نتشرف بتبليغكم في هذه الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني التي نمثلها،المذكرة المتعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر » [4].

أفرزت جهود الوفد الخارجي تحقيق عدّة نجاحات دبلوماسية في هيئة الأمم، وقد اعتبرت الدورة الحادية عشر دورة حاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية، حيث تقرر مناقشتها لأوّل مرّة دون تصويت أو نقاش [5]، انتهت بإصدار لائحة تدعو إلى إيجاد حل سلمي للمسألة[6]، وجاء في هذه التوصية «الأمل في تعاون يقضي إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل يتمّ التوصّل إليه في إطار الوسائل المتوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة»[7].

تمكّنت جبهة التحرير الوطني وبمساعدة 22 دولة أفروآسياوية من إدراج المسألة الجزائرية ومناقشتها في الدورة 12 المنعقدة في 1957، وارتكزت جهود الوفد الجزائري على محاولة الحصول على إنجاز إضافي يخدم القضية ويكون أداة ضغط على الحكومة الفرنسية كالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[8]. لكن هذا المسعى لم يتحقق بسبب الدّعم الذي حظيت به فرنسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية [9]، إذ جاء في

---

(1)- عمر بوضربة: تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 94.

(2)- نفسه ص 167-169.

(3)- عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص ص 113 ،114.

(4)- عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1، دار الواحة للكتاب،(د.م)، 2012، ص 356.

(5)- عبد الكالمل جويبة: المرجع السابق، ص 355.

(6)- محمّد عبّاس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 244.

(7)- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 246.

(8)- نفسه ، ص.260.

(9)- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 365.

تقريرها النّهائي لهذه الدورة «الاعتراف بحق الشعب الجزائري في العمل من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي» واقترح مناقشات فعّالة لحل الموقف المضطرب [1]، غير أن مساعي تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ستشق طريقها نحو الأمام إلى غاية 1958 وما تلاها أين ستنتزع القضية الجزائرية التأييد والدّعم الدولي[2].

إنَ الأهمية التي أولاها مؤتمر الصومام للعمل الدبلوماسي قد مكّن الثورة الجزائرية من أن تتحوّل إلى قضية تشغل الرّأي العام الدّولي، وأصبحت حديث العام والخاص، فكان لهذا النشاط الدبلوماسي المكثّف بعد المؤتمر دوره الفعّال في تعزيز انتصاراتها[3].

لم يغفل المؤتمر الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والتنظيمية، واتّخذت عدّة قرارات في هذا الصدد أهمّها مقاطعة الإدارة الاستعمارية، وسحب الأحكام القضائية من المحاكم الاستعمارية وغيرها من الإجراءات التي استطاعت من خلالها الثورة استحداث هياكل وتنظيمات للشّعب استطاعت من خلالها تجريد السّلطات الاستعمارية من أي سلطة مدنية،وهذا بشهادة أحد الصحفيين الفرنسيين بعد قيامه بتحقيق في منطقة القبائل: "إنّ الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة، إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خالية لا يتقدّم أحد بقضيته"[4].

في نفس السياق يضيف صحفي آخر في سبتمبر 1956: «لقد شاهدت الكثير من الدلائل التي برهنت أن جبهة التحرير الوطني، يسيطران على مناطق واسعة جدا من الأراضي الجزائرية والعكس من ذلك فإن الإدارة الفرنسية أصبحت معدومة في الواقع...سجلات الحالة المدنية فارغة، إذ أنّ المدنيين يسجلون مواليدهم عند الإدارة الجزائرية ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع المنازعات المتعلقة بالأملاك والإرث والطلاق»[5].

عموما فإنّ مؤتمر الصومام يعدّ انتصارا كبيرا للثورة التحريرية، حيث أرسى تنظيما سياسيا وعسكريا محكما ومتكاملا [6]، وأخرج الثورة من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجّه، وأعطى لها أبعادا تنظيمية في غاية الصّرامة والثقة، وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم، فاعتبروا أنّ المؤتمر قد كشف عن الجهد الكبير والهام الذي تم بذله من

---

(1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر القرنين...، المرجع السابق، ج2،ص.309.

(2)- نفسه، ص 313.

(3)- تقرير ولاية بجاية: تاريخ الثورة التحريرية المرحلة الثالثة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، ص 09.

(4)- عمار قليل: المصدر السّابق، ج1، ص ص 428، 429.

(5)- نفسه، ص 429.

(6)- عبد الحفيظ أمقران الحسيني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (مجلة أول نوفمبر)، العدد 68، الجزائر، 1984، ص 96 .

أجل ضبط قواعد دقيقة لتسيير جبهة التحرير الوطني، كما أنّه أسس لوضع معالم أوليّة لمؤسسات شبيهة بتلك التي تملكها الدول الحديثة[1].

لقد كان «صغيرا في حجمه، كبيرا في سمعته، وكانت مقرراته ميثاقا وطنيا، أعطى لأوّل مرّة محتوى للثورة الجزائرية، وأعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، حيث أزال فكرة الزّعامة واقرّ أن الثورة من الشعب وإلى الشعب» [2]، وشكّل نقلة نوعية في مسيرة الثورة التحريرية على حد تعبير بن طوبال [3]: «...شهدنا لأوّل مرّة مثل هذا التنسيق ومثل هذه المعركة، أعني تنصيب هياكل في جميع الأماكن ولأوّل مرّة كان لنا جيش موحّد...فحظيت ثورتنا بنفس وبروح جديدة لاستئناف سيرها...وبقيادة موحّدة وفي هذا الوقت كان التنسيق فعليا بين الولايات...وهو ما لم يكن موجودا من قبل»[4].

بالرّغم من الضجّة التي أثارتها بعض قرارات المؤتمر إلاَ أنَه استطاع وضع تنظيمات سياسية وهياكل عسكرية ومؤسسات قيادية شكلت قاعدة صلبة ارتكزت عليها الثورة لمواصلة مسارها[5].

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الفرنسية للقضاء على الثورة بعد مؤتمر الصومام

أمام قوة الثورة واتساعها والتنظيم المحكم الذي أصبحت عليه بعد مؤتمر الصومام أدركت فرنسا خطورة الوضع، فسارعت إلى تطوير أساليبها السياسية والعسكرية للقضاء عليها ولجأت إلى تطبيق أساليب واستراتيجيات حربية أكثر ردعا.

ويظهر جليا من خلال التقارير العسكرية الفرنسية وكتابات بعض الضباط التي تعود إلى تلك الفترة أن فرنسا أصبحت على علم بالتطورات والتنظيمات التي طرأت على جيش

---

[1]- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2006، ص 155-157.

[2]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 160.

[3]- هو سليمان بن طوبال ولد بميلة سنة 1923، التحق بحزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، عضو في المجموعة الـ22، شارك في هجومات 20 أوت 1953 رفقة زيغود يوسف، شارك في مؤتمر الصومام، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، شارك في مفاوضات إيفيان توفى سنة 2010. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر (د.م)،(د.ت).

[4]- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 126، 127.

[5]- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 157.

التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام، حيث جاء في أحد هذه التقارير: «إنّ تكرار الاشتباكات العنيفة لا في الجزء غير المحروس جيدا من الشمال القسنطيني وحسب بل وفي مناطق أخرى من البلاد لدليل على أنّ ظروف الكفاح قد تغيرت على المستوى العسكري،فلقد ولّى عهد العصابة غير المنظمة والمزودة ببنادق الصّيد، وصار في جزء كبير من الأراضي الجزائرية بإمكان قواتنا أن تصطدم في أي وقت بوحدات نظامية أفضل تسليحا غالبا ما تكون مؤطرة تأطير جيدا، وقادرة على تنفيذ أعمال منسقة[1].

نتيجة لتفاقم الوضع وسعيا منها لإيقاف زحف الثورة، طَبقت السّلطات الاستعمارية جملة من الإجراءات القمعية على الصعيدين السياسي والعسكري[2] يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الاستراتيجيات العسكرية :

أ-تصعيد الحرب في الجبال :

كانت ردود فعل الأجهزة الاستعمارية في الجزائر عنيفة جدا حيث عمدت إلى شنّ حملات انتقامية شرسة على الولاية الثالثة عموما ومنطقة وادي الصومام على وجه الخصوص فعملت على قصف القرى والمداشر وتدميرها، وعاقبت الضباط والمسؤولين الذين تولوا مهمة الإشراف على المنطقة التي انعقد فيها المؤتمر[1].

من جانب آخر فقد أولت القيادة الاستعمارية الأولوية للعمليات العسكرية ضدّ وحدات جيش التحرير الوطني حيث بلغ عدد العمليات العسكرية في سنة 1956 حوالي 500 عملية في الشهر الواحد شملت كل التراب الوطني [2]، مدعَمة بأحدث الأسلحة والعتاد الحربي بما فيها الطائرات التي كانت تستعمل في عمليات التمشيط والقصف، يضاف إليها المساعدات الكبيرة التي تلقتها من الحلف الأطلسي [3]، حيث فاق العتاد البري في هذه المرحلة 14000 قطعة سلاح منها 50.000 قطعة أوتوماتيكية، و130.000 جهاز لاسلكي[4].

ب- المحتشدات :

كانت المحتشدات من أهم الوسائل التي استعملتها السّلطات الاستعمارية لعزل الشعب عن الثورة[5]، ولم تكن فكرة المحتشدات وليدة الثورة التحريرية، وإنّما هي عبارة عن أحد الممارسات التي ورثتها، الجمهورية الفرنسية الرابعة عن سابقاتها وطبّقتها في الجزائر، وقد

---

[1]- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 58.

[2]- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958: المرجع السابق، ص 14.

[1]- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958:المرجع السابق ، ص 14 .

[2]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 359.

[3]- عمار قليل: المصدر السابق، ج3، ص 90.

[4]- لمياء بوقريوة: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 28.

[5]- عمار قليل: المصدر السابق ، ص 33.

لخّصت أهدافها في القول: «إنّ لأوّل ما يجب القيام به لحرمان المتمردين من مرتكزاتهم هو تجميع أفراد الشعب، وتنظم كل القبائل في مخيمات...بذلك يكون المساجين تحت تصرفنا...إنّ الأمر الأساسي هو أن نصبح قادرين على وضع الشعب تحت مراقبتنا بذلك نستطيع القيام بأشياء كثيرة هي اليوم مستحيلة علينا والتي قد تمكّننا من الاستيلاء على عقلة بعد أن تكون قد استولينا على جسمه»[1].

بدأ إنشاء المحتشدات منذ 1954، ثم أخذت في الانتشار بداية من 1956 في عهد حكومة غي مولي، وبداية من سنة 1957 أخذ قرار إنشاء المحتشدات يأخذ طابعه الرّسمي المقنّن، وصدرت بشأنه قرارات حكومية كالقرار الصادر في 1957/09/17 القاضي بترحيل سكان المناطق الجبلية، تمهيدا لتجميعهم في المحتشدات[2].

ولإحكام المراقبة ومنع أي احتكاك بين الشعب والثوار فلقد لجأت السّلطات الاستعمارية إلى إقامة المحتشدات [3]، وكانت هذه الطريقة تعتمد على تهجير السكان من القرى والمداشر وجمعهم في مراكز مكشوفة محاطة بالأسلاك الشائكة تتكفل بمراقبتها فرق من الجنود الفرنسيين[4].

تطبيقا للمخطط الذي رسمته القيادة العسكرية الفرنسية لإخماد نار الثورة والحيلولة دون تطبيق مناهج الصومام فقد تقرر إنشاء المحتشدات عبر كامل التراب الجزائري[5]، وفقا لهذا الإجراء أنشأت السّلطات الاستعمارية ما يزيد عن 2500 محتشد في كلّ أنحاء البلاد[6]، وأسمتها السّلطات الاستعمارية "مناطق الأمان". لقد تمّ إنشاؤها قرب المراكز العسكرية لتجميع السكان بها، وفرض مراقبة مشددة عليهم للحيلولة دون اتصال جيش التحرير الوطني بهم بالتالي خنق الثورة في الجبال[7].

وفي بداية جوان 1957 شرع الجيش الفرنسي في محاصرة القرى والدواوير والأرياف،وأُجبر سكانها على المغادرة والتوجه إلى المحتشدات التي خصصت لهم، ووزعت مناشير في هذا الصدد تنذر السّكان بضرورة المغادرة باعتبار أن كل عملية إخلاء تعقبها عملية قصف وتدمير للقرى [8]، في هذا الصدد صرّح أحد النواب الفرنسيين أمام

[1]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 244.
[2]- إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص 120.
[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 274.
[4]- عمار قليل: المصدر السابق، ج3، ص 34.
[5]- لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العد والفرنسي للتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، (د.م)، 2007، ص 152.
[6]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 245.
[7]- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 152.
[8]- عمار قليل: المصدر السابق، ج3، ص 34.

البرلمان قائلا: «حتى لا يجد الفلاحون مأوى لهم في القرى أثناء ترحيلهم، ولكي لا يتمكّن أبناء القرى الصغيرة من مساعدتهم، فقد اضطررنا للقيام بعملية تطهير جوي ضد قرى هذه المنطقة[1].

وشهدت سنة 1958 التكثيف من عدد المحتشدات التي خصّصت لها السّلطات الفرنسية ميزانية ضخمة بلغت 29004 مليون فرنك[2]، وقد بلغ عددها في العاصمة فقط 66 مركز يضم 40 ألف شخص ويبلغ العدد العام لعدد الأشخاص في كل مركز بـ 1000 شخص[3].

وقد جهزت المحتشدات بمرافق وملحقات، وبلغ عدد نازليها ما يقرب 3 ملايين شخص سلطت عليهم أشد أنواع التعذيب والحرمان وانتشرت فيها الأوبئة الأمراض[4]، حيث يشير إلى ذلك أحد الفرنسيين: «...قبائل برمّتها أسلمت للجوع للبرد، للضرب، للوباء في مراكز التجمع...» [5].

داخل هذه المحتشدات كان ضباط الفرق الإدارية الخاصة يمارسون الحرب النفسية والدعائية قصد استمالة الأهالي ومنعهم من الالتحاق بالثورة[6]، غير أنّ هذه المحتشدات التي كانت تهدف إلى عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب أصبحت تشكل خطورة على السّلطات الاستعمارية فقد ضمّت بداخلها مختلف شرائح المجتمع مكنت أعوان جيش التحرير الوطني من القيام بنشاطاتهم التوعوية والدعائية فقاموا بتأطير الشعب وتوعيته، وكان بذلك لهذه المحتشدات نتائج عكسية لما توقعته السلطات الفرنسية[7].

كما أنّ إخلاء مناطق كبيرة من البلاد نتيجة عمليات التهجير قد أوجد مساحات جديدة أتاحت لجيش التحرير فرصة التنقل والحركة[8]، ومن جانب آخر فإن جيش الاحتلال بعد إقامة المحتشدات لم يعد باستطاعته الحصول على المعلومات الكافية بخصوص تنقلات جيش التحرير الوطني لأنّ قوّاته أصبحت مضطرة لملازمة مراكزها[9].

---

(1)- نفسه، ص 35.

(2) - Piérre vidal-Naquet : Les crimes de l'armée Française, Librairie François Maspero, Paris 1975, p 140.

(3)- ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 122.

(4)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين... ، المرجع السابق، ج2، ص 245.

(5)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 275.

(6) - Pièrre Vidal-Naquet : Les crimes..., Op.Cit, p 142.

(7)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص ص 124،125 .

(8)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 247.

(9)- نفسه، ص 247.

ج- المناطق المحرّمة:

بالإضافة إلى المحتشدات تعتبر المناطق المحرّمة إجراء آخر لمحاصرة الثورة وإخمادها، تَم إنشائها في المناطق الإستراتيجية التي تتمركز بها وحدات جيش التحرير الوطني التي أطلقت عليها السّلطات الاستعمارية اسم "المناطق المتعفّنة"[1].

لقد ركّزت السّلطات الفرنسية على المناطق الحدودية الشرقية لإنشاء هذه المناطق المحرمة[2]، وفق المرسوم الذي أصدره مجلس الوزراء الفرنسي والذي حدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها[3]، ولإنشاء أي منطقة محرمة كان يتم إجلاء السّكان منها، لتليها عملية قصف جوّي أو مدفعي أو بالإحراق المباشر، وتصبح بعد ذلك محرّمة[4]، وتبقى المدافع مصوّبة دائما نحوها استعدادا لقصفها من حين لآخر [5]، ومع اشتداد الثورة توسّع نطاق المناطق المحرّمة، التي تحوّلت إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرّمة دوليا، كقذائف "النبالم" والغازات الخانقة[6].

غير أن جيش التحرير الوطني استطاع تحويل هذه المناطق إلى مجال حر للتحرك،واستغلها لإنشاء المخابئ ومراكز الإقامة فتحولت إلى مناطق محرّمة على الفرنسيين وليس على جيش التحرير [7]، إذ لم تكن الجيوش تدخلها إلاّ في إطار عمليات واسعة النطاق وبجيوش كثيرة العدد، ومن ثمّ فشلت السلطات الاستعمارية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية من وراء هذا الإجراء[8].

د- الأسلاك الشائكة والمكهربة:

من بين أهم مصادر السّلاح لجيش التحرير الوطني، تلك التي كانت تحصل عليها عبر المناطق الحدودية مع تونس والمغرب التي شكلت إحدى أهم قواعد جيش وجبهة التحرير[9]، وإدراكا من السّلطات الفرنسية لخطورة المنطقة الحدودية باعتبارها منفذا للسلاح فقد لجأت إلى تطويق الحدود الجزائرية[10].

لقد عبّرت السّلطات الفرنسية عن قلقها من الموضوع فقد أشارت في أحد تقاريرها بتاريخ 03 أفريل 1957 على أن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا

---

[1]- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر الجزائر، 2010، ص 375.

[2] - ابراهيم طاس: المرجع السابق ، ص 127.

[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 272.

[4]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 246.

[5]- نفسه، ص 246 .

[6]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 272، 273.

[7]- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 127.

[8]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 272.

[9] - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 222.

[10] - مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسلّح السرية، تر أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، (د.م)، 2010، ص 60.

لتصل إلى يد الثوار[1]، كما لفتت الانتباه إلى أن شهري أفريل وماي 1957 شهد دعما مكثّفا من المغرب وتونس للثورة، خاصة ما تعلق بالجهة الشرقية، وأصدرت تقريرا آخر في 22 جويلية من نفس السّنة جاء فيه: «الثوار الوطنيون هم أكثر تنظيما وتبلغ الثورة الحالية 25000 رجل ولديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز 15000 منهم فقط، وقد تحسنت أسلحة الثوار كثيرا بالمقارنة مع ما كانت عليه السّنة الماضية ويتلقى الثوار ما بين 700 و800 قطعة سلاح حديثة في الشهر، منها حوالي 500 قطعة من تونس» [2].

وعليه قرّرت السّلطات الاستعمارية إقامة حواجز شائكة ومكهربة على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، عرف بخط "موريس" [3]، نسبة إلى وزير الدّفاع "أندري موريس"

"André Mourice"[4]، وزير الدفاع في عهد حكومة "بورجيس مينوري" " Bourdjis Minouri"[5]، التي قامت في 12 جوان 1957 خلفا لحكومة "غي مولي"[6].

ومنذ أواخر 1956 تمّ الشروع في التشييد الذي انتهى في سبتمبر 1957، بإقامة حزام من الأسلاك الشائكة الممتدة على طول 150 كلم^2 على الحدود الغربية وعلى مسافة 320 كلم^2 على الحدود الشرقية مع تونس [7]، مدعمة بسبعة أسلاك مكهربة تصل قوّتها إلى 12000 فولت[8]، كما مزوّدة بأجهزة الرقابة الخاّصة والأضواء الكاشفة (أجهزة التنصّت والأشعة الحمراء) بالإضافة إلى تشديد الرّقابة العسكرية لمنع أي محاولة عبور لهذه الأسلاك[9].

زيادة على تقنيات المراقبة فقد زوّدت السّلطات الاستعمارية هذا الخط بأجهزة الرادار لإمكان رصد تحركات وحدات جيش التّحرير الوطني [10]، إلى جانب زرع أرضية بالألغام

---

(1) - محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 213.

(2) - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 105.

(3) - عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص 71.

(4) – أندري موريس عسكري فرنسي، وزير الدفاع في عهد حكومة بورجيس مينوري، اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الحدود الجزائرية من الشرق والغرب، في عام 1956، أطلق عليه تسمية "خط موريس" نسبة إليه للمزيد أنظر: خطي شال وموريس تعريفهما وأسباب إنشائهما: 24 ديسمبر 2009 https://qalam.com، 23:00.

(5) - هو موريس بورجيس مونوري من مواليد 1914، وزير الدفاع الفرنسي، حاكم عام من 12 جوان 1957 إلى نوفمبر 1957،خلف لي غي مولي، تقلد عدّة مناصبه في فرنسا توفى سنة 1993 أنظر: Mourice Bourges .16:20.Mounoury :wikipidia http://fr.wikipidia.org 04/09/2017.

(6) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 277.

(7) - مصطفى بيطام: <u>الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام</u>، (مجلة الذاكرة)، العدد السادس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000، ص ص 51،52.

(8) - عمار قليل: المصدر السابق، ج 2، ص 71.

(9) - يوسف مناصرية وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص51-53 .

(10)- مصطفى بيطام: المرجع السابق، ص 55.

حيث تراوحت مع نهاية 1957 ما بين 200 إلى 900 ألف لغم بمعدل 50 ألف لغم لكل 20 كلم[1]، ومباشرة بعد اكتمال الخط الشائك والمكهرب شرعت السلطات في إنشاء منطقة محرمة على امتداد 400 كلم قرب الحدود التونسية، ولأجل ذلك قامت ابتداء من فيفري 1958 بتهجير سكان المناطق الحدودية[2].

وقد علّقت عليه السّلطات والشخصيات الفرنسية أمالها للقضاء على الثورة وإعادة التهدئة، ودليل ذلك ما جاء على لسان غي مولي في 25 نوفمبر 1956: «لقد صارت التهدئة الآن شيئا مضمونا فلا يوجد أحد يعتقد في انتصار الثوار لنستطيع أن نؤكد أن العمليات العسكرية ستتوقف عمّا قريب»، وفي 3 سبتمبر 1957 صرّح الجنرال "سالان" (Sallan)[3]: «إنّ الثوار يشعرون باضطراب عميق»[4].

أحدثت الخطوط الشائكة والمكهربة صعوبة بالغة لجيش التحرير في الحصول على السّلاح جرّاء الرّقابة الممتدة على الحدود، ومرّت شهور ولم يتمكّن المسؤولون من إدخال أي قطعة سلاح[5]، ورغم محاولات جيش التحرير المتكررة لاختراقه إلاّ أنّها باءت بالفشل وأفقدت الثورة حوالي 4000 مجاهد حسب الإحصائيات الفرنسية خلال سبعة أشهر فقط[6].

خلال هذه الفترة كانت معسكرات التدريب في كلّ من تونس والمغرب وليبيا ومصر تجري تدريبات للجنود فيما يتعلق بكيفية فك الألغام، واختراق الخطوط المكهربة[7]، ونتيجة لتطور الوسائل والأساليب المستعملة في تخريب الخطوط[8]، فقد كثرت محاولات الاختراق والتخريب، في منتصف شهر ديسمبر 1957 تمكنت وحدات جيش التحرير الوطني من تخريب ما يزيد عن 20 كلم، وتواصلت بعد ذلك معركة الحدود[9].

وبذلك استطاعت الثورة تخطي هذه العقبة وتكثيف العمليات العسكرية قرب هذا الخط خاصة في الحدود الشرقية التي شهدت ابتداء من عام 1958 اتساعا كبيرا للنشاط الثوري

---

(1)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 100 .

(2)- يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنيين...، المرجع السابق، ج2، ص 226.

(3)- هو راؤول سالان عسكري فرنسي مواليد 1888، تجند في 1917، أرسل إلى الهند الصينية 1921-1937، قائد عام للقوات الفرنسية للشرق الأقصى 1948 ثم بالهند الصينية 1952، قائد أعلى للقوات المتعددة الأسلحة في الجزائر عام 1956، حاكم عسكري بباريس 1959،أحد منظمي انقلاب 1961، أنشأ منظمة الجيش السري، ألقى عليه القبض في الجزائر 1962، توفي في 1984. أنظر: رشيد أوعيسى: كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر محمد المعرابي وعمر المعرابي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 400.

(4)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 108.

(5)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...،المرجع السابق ،ج2، ص 223 .

(6)- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 110.

(7)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر القرنين...،المرجع السابق، ص 223.

(8)- عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص 74.

(9)- ابراهيم طاس: المرجع السابق ، ص 110.

فيها، وتنظيما محكما قصد مواجهة إستراتيجية العزل والتطويق التي فرضتها فرنسا عن طريق خط موريس[1].

ه-الرّد الفرنسي على معركة الجزائر :

كان من بين أهم مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تصعيد العمل الفدائي في المدن، وعلى إثر ذلك أعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب عرف بإضراب الثمانية أيام[2] بدأ في 28 جانفي 1957 واستمر إلى غاية 04 فيفري من نفس السنة [3]، هذا في الوقت الذي كان فيه لاكوست يعتبر العاصمة منطقة هادئة بعيدة عن التهديد من قبل الثوار، وكان يطلق عليها "منطقة تهدئة نموذجية بامتياز"، شرعت أفواج جيش التحرير الوطني في التوسيع من نطاق العمليات الفدائية[4].

هذه المفاجأة غير السارة أربكت لاكوست، ودفعة لتفويض الصلاحيات المطلقة للجنرال ماسو لإعادة الأمن والسلام مهما كان الثمن [5]، ومباشرة قام باستحداث إستراتيجية تسمح له بتنفيذ مهامه حيث قام بتطويق العاصمة وتقسيمها إلى أربع قطاعات وأسند إدارة كل قطاع إلى واحدة من الكتائب الأربعة المكوَنة للفرقة العاشرة من المظليين[6].

كان رد فعل السّلطات الاستعمارية عنيفا، حيث قادت الفرقة العاشرة للمظليين تحت إمرة ماسو(MASSU)[7] حملة قمع واسعة، استهدفت التنظيم الثوري بالعاصمة [8]، وعلى هذا الأساس تم توزيع القوات الفرنسية في كلّ أحياء العاصمة [9]، وبالإضافة إلى الفرقة العاشرة للمظليين تم تسخير قوات الشرطة التي بلغت 1500 رجل، كما تم استحداث جهاز الاستعلامات والاستغلال مكوّن من 70 عنصر مهمتهم نقل الأخبار وتقديم التقارير اليومية لما يحدث في العاصمة[10].

لجأ المظليون الفرنسيون بقيادة القائد الأوّل سالان والجنرال ماسو إلى استخدام كل الوسائل المتاحة للحصول على المعلومات التي تمكنهم من استرجاع السلم والأمن، أهمّها

---

(1)- عمار قليل:المصدر السابق، ج2، ص 74- 76.

(2)- أنظر الملحق رقم (4) ،ص 156.

(3)- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 157.

(7) - Pierre Vidal- Naquet : Les crimes de l’Armée Française, Librairie François Mospero, Paris 1975, p 72.

(1) - Pierre vidal-Naquet : Op.Cit, p 72.

(6)- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 192.

(7)- هو جاك ماسو عسكري فرنسي من مواليد 1908، شارك في العديد من المعارك في شمال إفريقيا والشرق الأقصى 1954 التحق بالمظليين وفي 1957 توفى قيادتها مع الإشراف على القطاع العسكري في العاصمة، لعب دوا هاما في انقلاب 13 ماي 1958، عين قائدا للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، للمزيد أنظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 260،261.

(4) - Ben Youcef Ben Khedda : Op.Cit, p 52.

(9)- جيلالي صاري: ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي، 4 فيفري 1957)، تر خليل أوذايبية، موفم للنشر، الجزائر،2012 ص 35.

(10)- ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 265 .

القمع الذي استطاعت بواسطته اعتقال مئات الأشخاص [1]، ليوضع المعتقلون في مراكز خاصة أطلق عليها "مراكز الانتقاء والعبور"[2].

أمام التدفّق الهائل لأعداد المعتلقين لجأت السّلطات الفرنسية إلى سياسة الفرز للمساجين وتعريضهم للتعذيب بغية انتزاع المعلومات، وكثيرا ما كان يتمّ تصفيتهم إذا لزم الأمر، والبعض الآخر يموت تحت طائلة التعذيب[3]، كان القمع والاضطهاد على أشدّه حتى أنّ محافظ الشرطة لمدينة الجزائر قد قدم استقالته تنديدا بهذه الممارسات الوحشية من طرف الجنرال ماسو وأتباعه[4]، وكان بذلك التعذيب من بين أهم الوسائل التي استخدمها الجنود المظليون للقضاء على التنظيم الثوري بالعاصمة [5]، فعهد لاكوست إلى الجنرال ماسو و"أوساريس" " OUSSARICE"[6] بتصفية المساجين كما منحت له الصلاحية لتعذيب العربي بن مهيدي وتصفيته جسديا[7].

أسفرت عمليات المطاردة والقمع على مقتل المئات من الجزائريين واعتقال العديد منهم، وحسب محافظ شرطة مدينة الجزائر فإن عدد المفقودين بلغ حوالي 3024[8]، في حين أكدت مصادر أخرى أنّ العدد يفوق ذلك بكثير فقدرته بـ3994 مفقود[9].

كانت مراكز الفرز مجهزة بقاعات مخصّصة للتعذيب والاستنطاق [10]، كما دعمت بعدّة مصالح كمصلحة العمل النفسي والإعلام، مكتب الدراسات والاتصال، مركز الإعلام العام،مركز التدريب على السّلاح النفسي جهاز حماية المدن وعموما فقد انتشرت مراكز التعذيب بكثرة وبهدف إضفاء السرية على أشكال التّعذيب الممنهج، ولتبرير هذه الممارسات فقد لجأت السّلطات الاستعمارية إلى إصدار هذه الترسانة من القوانين، التي أنشئت بموجبها هذه المراكز، لم يكن بمقدور أي أحد معرفة مصير المعذبين، وهذا ما يظهر فيما رواه

---

(7) - Ben Youcef Ben Khedda :Op.Cit p 52.

(2)- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 193.

(3)- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص 83.

(2) - Malika El Korso : Algérie (1954-1962) la torture en question le dossier de jean Muller, Ed Dahleb, Alger, 2013, p p 31,32.

(5)- جيلالي صاري: المرجع السابق ،ص83.

(6)-هو بول اوساريس عسكري فرنسي من مواليد 1918، جنرال في الجيش الفرنسي، شارك في حرب الهند الصينية والثورة الجزائرية عرّف باستخدامه للتعذيب في معركة الجزائر توف عام 2013، أنظر: الجزيرة نت الجنرال الفرنسي السابق أوساريس. www.aldjazeera.net 04/09/2017.18:30

(5)- Malika El Korso : Op.Cit ,p 32.

(6) -Pierre Vidal-Naquet : La torture dans la république (1954-1962), Ed Hiber, Alger, 2012, p 50.

(7) -Yves Godard : Les paras dans la ville, les trois batailles d'Alger, T1, Ed Fayard, Paris, 1972 p 433 .

(10)- بوعلام نجادي: الجلادون (1830-1962)، تر محمد المحرابي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات ANEP (د.م)،2007، ص 140-142.

مسؤول إحدى الثكنات العسكرية لزوجة أحد المفقودين قائلا: «ليس لديّ أي أخبار عن وجهة المساجين» [1]، بهذا فقد كان يتم تصفية المشتبه بهم بعد تعذيبهم بمختلف الوسائل والأشكال التي كانت تخضع لرغبات الجلاّدين ومزاجهم [2].

وبالرغم من الخسائر التي خلّفتها أحداث معركة الجزائر إلاّ أنّها انعكست في جانب آخر إيجابا على الثورة التحريرية خاصة على المستوى الخارجي، فقد ساهمت هذه الأحداث في تدعيم موقف القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتّحدة إثر انعقاد دورتها الحادية عشر [3] بفعل ما نقلته الصّحافة من أخبار عن أعمال القمع والاضطهاد الممارسة أثناءها [4]، وقد سبق وأن أشار عبّان رمضان إلى هذه النقطة بقوله: «حتّى وإن كانت معركة الجزائر ستؤدي إلى خسائر، لكن قضيتنا لابد أن تصل إلى العالم» [5]، وفعلا استطاعت تحقيق الأهداف المرسومة لها بحيث تم مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم دون نقاش أو تصويت، فاكتسبت بذلك نجاحا آخر ووصلت أخبار الثورة إلى كل العالم.

و- العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1956 :

تغطية لهزائمها المتكررة في الجزائر، ومحاولة لإثبات أن الثورة الجزائرية مسيّرة من الخارج، وسعيا منها إلى قطع طرق الإمداد والدّعم الخارجي للثورة [6]، شاركت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب كل من بريطانيا وإسرائيل في 31 أكتوبر 1956 مستغلة فرصة تأميم مصر لقناة السويس [7]، لتوجيه ضربة قاسية لها بسبب الدّعم الذي كانت تقدّمه للثورة الجزائرية [8]، فحسب ما ورد في تقرير جيش التحرير الوطني في 1 جانفي 1958: «لا ينسى أي جزائري أن مصر الشقيقة تعرضت لعدوان شنيع كانت فيه ضحية لتأييدها للشعب الجزائري المناضل...» [9].

وبالعودة إلى هذه النقطة فإن فرنسا كانت تدرك منذ اندلاع الثورة أهمية الدور الذي تلعبه مصر في دعمها لهذا فقد ألقى "مانديس فرانس" في 13 نوفمبر 1954 تصريحا أمام البرلمان الفرنسي تعرّض فيه إلى العلاقات الفرنسية المصرية العريقة التي تعود إلى نصف قرن –على حد تعبيره- كما أشار إلى أهمية المساعدات التي تقدّمها فرنسا لها، خاصة في

---

(1) - Pierre Vidal- Naquet : Op.Cit, p 51.

(2)- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 160.

(3)- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص ص 163،164.

(4) - Youcef Saadi : La bataille d'Alger, T2, Ed Publisud, Paris, 2002, p 163.

(5) - Alistair Horne : Op.Cit, p 198.

(6)- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، مج1، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، 1984، ص 237.

(7)- عمار قليل: المصدر السابق، ج3، ص 122.

(8)- أحمد منغور: المرجع السابق، ص 73.

(9)- اسماعيل ديش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2005، ص 68 .

الميدان الاقتصادي والفائدة التي يمكن تحقيقها من تدفق رؤوس الأموال الفرنسية لمصر مستقبلا، وقد كان هذا العدوان الثلاثي تنديدا وتحذيرا لها من دعم الثورة[1].

ونظرا للمساعدات المصرية للجزائر فقد وجدت فرنسا فرصة ملائمة لتوجيه ضربة قاسية لها، تحدّ من نطاق الدّعم وتضمن الاحتفاظ "بالجزائر فرنسية" [2]، إذ جاء على لسان رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957 أمام البرلمان الفرنسي: «إنّ رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرّأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها»[3].

لقد كانت هذه الحادثة بمثابة غزو تأديبي وإنذار موجّه من فرنسا لكلّ من تسوّل له نفسه تقديم المساعدة للثورة [4]، وعلى عكس ما كانت تتوقعه فرنسا فقد لقي العدوان إدانة دولية واسعة[5]، وساهم في تدعيم موقف القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتّحدة،عندما تمّ مناقشتها في الدورة الحادية عشر للهيئة [6]، فكان ذلك بمثابة انهزاما لفرنسا وتهديدا لمكانتها وهيبتها الدّولية[7].

ي- قصف قرية ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 :

نظرا للأهمية التي كانت تمثلها المنطقة الحدودية الشرقية بالنسبة للثورة الجزائرية، فقد ركّزت السلطات الاستعمارية على تطويقها ومحاولة عزلها [8]. ولجأت بتاريخ 8 فيفري 1958 إلى قصف قرية ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية، بحجة متابعة وحدات جيش التحرير الوطني[9]. على إثر ذلك تم تنفيذ ضربات جوية خاطفة ركّزت على مراكز جيش التحرير الوطني الموزعة على الحدود الشرقية [10]، فكان القصف عنيفا وتمّ باستخدام الطائرات، قدّرتها بعض المصادر بـ 25 طائرة[11]، وخلّفت عملية القصف حصيلة ثقيلة، عشرات من القتلى والجرحى، بلغت حسب المصادر الفرنسية أكثر من 70 قتيل و130 جريح[12].

---

(1) - ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 177.

(2) - محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص ص 169،170 .

(3) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص354.

(4) - رشيد بوسالم، ظريفة مساعيد: التسليح أثناء الثورة (مجلة أول نوفمبر)، العدد 472، الجزائر، 2002، ص17.

(5) - ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 181.

(6) - لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 198 .

(7) - لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص 36.

(8)- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2013، ص 352 .

(9)- ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 188.

(10)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 355.

(11)- ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص 188.

(12)- لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 201.

كانت هذه الحادثة كفيلة بإثارة الرأي العالمي الذي استنكر بشدّة هذه الممارسات، ما دفع الحكومة الفرنسية برئاسة فيليكس غايار (Philixe Gayard) [1] إلى التأكيد على أنّ القوّات الفرنسية التي نفذت العملية قد استعملت حقها في الدفاع عن نفسها وقد جاء في تصريح أحد المسؤولين في 9 فيفري 1958 ما يلي: «لم يستعمل الطيارون سوى حقهم في الدفاع عن أنفسهم، إن طيارينا استعملوا حقهم في الدفاع عن أنفسهم ضدّ قذائف المدافع المضادة للطيران التي صوّبت نحوهم من التراب التونسي...يجب التأكيد على أنّ تونس أصبحت قاعدة إستراتيجية هامة بالنسبة للجزائريين»[2].

ومن جانبها فقد سارعت الحكومة التونسية في 13 فيفري 1958 إلى تقديم شكوى ضدّ فرنسا لدى مجلس الأمن، وهذا ما أعطى بعدا آخر للحادثة انعكس بشكل مباشر على العلاقات الفرنسية الأمريكية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1958 امتناعها عن دعم السياسة الفرنسية كما رفضت التدخل لدى مجلس الأمن عند عرض النزاع الفرنسي-التونسي[3].

من جهة أخرى فإن هذه الحادثة كان لها انعكاس إيجابي على الثورة الجزائرية حيث ساهمت في التعريف بها أكثر لدى الرأي العام العالمي، وكانت بذلك خطأ فادحا من قبل الجمهورية الفرنسية الرابعة وانهزاما يضاف إلى سلسلة الإخفاقات السابقة في القضاء على الثورة، وأدت تداعياته إلى خلق أزمة سياسية داخل الحكومة الفرنسية، وأثارت السّخط على موقف الحكومة الرّسمي، وكانت سببا في سقوط حكومة غايار في 15 أفريل 1958 بعدما صوّت البرلمان بالأغلبية لانتزاع الصلاحيات منها[4].

2- الاستراتيجيات السياسية :

لم تكن مصالح الجمهورية الفرنسية الرابعة راضية عن الانتصارات التي كانت تحرزها القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونتيجة لذلك فقد عملت جاهدة على الوقوف أمام مساعي جبهة التحرير الوطني للتعريف بالثورة الجزائرية، ولجأت بذلك إلى كلّ الوسائل التي تمكّنها من الاحتفاظ بالجزائر فرنسية ومنع أي تدخّل خارجي في المسألة الجزائرية [5].

[1]- فيليكس غايار سياسي فرنسي شغل منصب وزارة المالية قبل أن يتم تكليفه بإنشاء الحكومة الخامسة في الجمهورية الفرنسية الرابعة خلفا لبورجيس مينوري ،انتهج سياسة عدائية تجاه الثورة ،نفذ قصف قرية ساقية سيدي يوسف،أنظر الغالي غربي:المرجع السابق 237.

[2]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 361.

[3]- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 191- 193 .

[4]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 239، 240.

[5]- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 346.

وعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة عمدت الدبلوماسية الفرنسية في عهد حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة المتعاقبة على انتهاج سياسة "الكرسي الفارغ" ،بحيث كانت تنسحب من الجلسات المنعقدة للتعبير عن رفضها طرح المسألة الجزائرية ومناقشتها، على غرار ما حدث أثناء انعقاد الدورة العاشرة في عام 1955، أين ركّزت فرنسا على تمسكها بمبدأ أنّ القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا ووحدتها الداخلية[1]، وهي الحجّة التي قدّمها الوفد الفرنسي لمنع هيئة الأمم المتحدة من مناقشة القضية الجزائرية معتمدة في ذات الوقت على دعم حلفائها خاصّة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ومما جاء على لسان المندوب الفرنسي أنّه: «يمنع على الأمم المتحدة مناقشة الشؤون الداخلية لفرنسا، مادامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا،وما دام الجزائريون من جميع الأجناس والعقائد مواطنون فرنسيون...إنّ جميع الدول التي كان لها تأثير دولي قد اعترفت بحق فرنسا في ضمّ الجزائر منذ القرن التاسع عشر... لا توجد أمّة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمة الفرنسية» [3]. وهو نفسه الاتجاه الذي واصلت عليه أجهزة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الدورات التي ستأتي، ففي الدورة الحادية عشر المنعقدة في 1956 تحرّك الوفد الدبلوماسي الفرنسي للردّ على تدخلات الدول الداعمة للقضية الجزائرية، ففي رده على الانتقاد الموجّه للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر رد سوستال قائلا: «30% من ميزانية الجزائر مخصّصة للتعليم، وأبناء البربر والعرب يتردّدون على المدارس التي حطم معظمها المتمردون»[4].

أمام التقدّم الذي أحرزته جبهة التحرير الوطني لم تيأس الحكومة الفرنسية من كسب المعركة الدبلوماسية، فلجأت إلى أساليب المراوغة لكسب الرأي العام العالمي وربح المزيد من الوقت لإخماد الثورة [5]، عندما أعلنت عن رغبتها في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لمغالطة الرأي العام العالمي[6].

من جانب آخر سرعان ما لجأت السلطات الفرنسية إلى إجراءات أخرى كان هدفها الحيلولة دون تدويل القضية الجزائرية ونذكر منها:

---

[1]- علي تابليت: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)، تقديم ويندل كللاند، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال،(د.م)،(د.ت)، ص 64.

[2]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 341.

[3]- نفسه، ص ص 243، 244.

[4] - عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص357.

[5]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص ص 244،245.

[6]- محمّد العربي الزبيري: قراءة في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص163.

أ-القرصنة الجوية 22 أكتوبر 1956:

من المعلوم أنّ الحكومة الفرنسية برئاسة غي مولي كانت قد طرحت مشروع المفاوضات، وعلى إثر ذلك جرت عدد لقاءات بن الوفد الفرنسي وممثلي جبهة التحرير الوطني[1]، وفي هذا الإطار تقرر عقد اجتماع يضمّ كل من الملك المغربي والرئيس التونسي وممثلي جبهة التحرير والوفد الفرنسي بتونس، بهدف إيجاد تسوية ملائمة للمسألة الجزائرية وتم الاتفاق على عقد الاجتماع أواخر شهر أكتوبر 1956[2].

تلبية لهذا الاتفاق تحركت الطائرة المقلة لممثلي جبهة التحرير الوطني من الأراضي المغربية نحو تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956[3]، غير أن المصالح الفرنسية كانت تتابع الموضوع بدقة وقامت بإطلاع السلطات الفرنسية في الجزائر بالمعلومات اللازمة، فقررت توقيفهم عن طريق اختطاف الطائرة واعتقال كل من بن بلة، خيضر، مصطفى الأشرف [4] آيت أحمد وبوضياف[5].

أثارت هذه الحادثة الرأي العام العالمي وخلفت موجة استنكار وتنديد في الأوساط الدولية[6] التي راحت تضغط على الحكومة الفرنسية من أجل إطلاق سراح المعتقلين[7]،ودفعت الرأي العام الفرنسي للمطالبة بالبحث في حل سياسي للمسألة الجزائرية بعدما اتضح أن الحلول العسكرية لم تعد تجدي نفعا [8]، كما وضعت هذه الحادثة فرنسا في وضع حرج أمام الرأي العام العالمي إثر انعقاد الدورة الثانية عشر للأمم المتَحدة في 1957 ،فظلت الحكومة الفرنسية تؤكد على عدم أحقية هيئة الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا، كما شرعت في الحديث عن السياسة الفرنسية المتَبعة في الجزائر خاصة ما تعلق بمشروع الإصلاحات الذي طرحته الحكومة الفرنسية من أجل طمأنة الرأي العام العالمي الذي أبدى قلقه من تصاعد حدة المواجهة في الجزائر[9].

---

(1)- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين....، المرجع السابق،ج2، ص ص308 ،309.

(2)- محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر....، المرجع السابق، ص 164.

(3)- عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص96.

(4)-مصطفى الاشرف من مواليد في 1917 بالمسيلة، انخرط في صفوف حرب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، انخرط في صفوف الثورة كان من بين المختطفين في حادثة اختطاف الطائر، كان من بين المختطفين في حادثة اختطاف الطائر في 1956، أنظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص252.

(5)- نفسه، ص 252.

(6)- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 695.

(7)- جريدة المقاومة الجزائرية: بعد حادثة الاختطاف، ط2، العدد 2، دار الرائد للكتاب، 1956، ص 12.

(8)- عبد الله شريط: المرجع السابق، ص 714.

(9)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 246.

ب-القانون الإطار (*La Loi Cadre*):

بداية من 1957 عمدت الحكومة الفرنسية برئاسة بورجيس مينوري إلى إطلاق مشروع إصلاحات في الجزائر عرف بالقانون الإطار (La loi cadre)هذا الذي تمحور حول إقامة نظام سياسي وإداري جديد في الجزائر[1].

تضمن القانون 19 مادّة، ونصّ في مادته الأولى على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"[2]، كما نصّ على تقسيم الجزائر إلى عدّة أقاليم (من 8 إلى 10 أقاليم)، تتمتع بالاستقلالية الإدارية، يسيّر كل إقليم جمعية منتخبة، هذه الجمعية تنتخب مجلس حكومة "يترأسه ممثل في الجمهورية الفرنسية"، كما يتم إنشاء برلمان فيدرالي مهمته التنسيق بين مختلف الأقاليم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لينتخب هذا البرلمان بدوره مجلسا فيدراليا يترأسه ممثل لرئيس الجمهورية الفرنسية يكون بمثابة السلطة التنفيذية،بالمقابل تحتفظ الجمهورية الفرنسية بمجالات الدفاع والقضاء والتعليم، والشؤون الدبلوماسية[3].

غير أن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 30 سبتمبر 1957، وأثار معارضة شديدة من قبل النواب وعلى رأسهم جاك سوستال[4]، ووزير الدفاع أندري موريس بالإضافة إلى الموجة الإعلامية الصاخبة التي أثيرت ضد المشروع، والمظاهرات التي نظمها معّمرو الجزائر المندّدة بالحكومة على أعقاب إطلاق هذا المشروع[5]، أدّت في الأخير إلى سقوط حكومة بورجيس مينوري في أواخر سبتمبر 1957[6].

وبعد قيام حكومة فليكس غايار في 5 نوفمبر 1957[7] تم عرض مشروع القانون بعد إدخال تعديلات كثيرة عليه[8]، وحاز هذه المرة على موافقة المجلس الوطني الفرنسي وتمت المصادقة عليه بـ 296 صوت مقابل 244 صوت بتاريخ 31 جانفي 1958[9]، وبالرغم من التزكية الممنوحة لبرنامج حكومة غايار إلاّ أنّ ذلك لم يحسّن الوضع، بل أدى إلى مضاعفة

---

(1)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 235.

(2) - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 423.

(3) - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 75،76.

(4) - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص ص 223،224.

(5) - الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 236، 237.

(6) - جمال فنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 275 .

(7) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص277.

(8) - أنظر الملحق رقم (6)، ص 159

(9) - صالح بلحاج: نفس المرجع، ص 76 .

حقد المستوطنين على مضمون القانون الذي يتيح في نظرهم للجزائريين المساواة معهم في التمثيل النيابي وهذا ما يهدّد وجودهم في الجزائر[1].

وعموما فإنّ القانون الإطار كان مناورة جديدة حاولت من خلالها الجمهورية الفرنسية الرابعة ربح المزيد من الوقت للقضاء على الثورة، وبقي مجرّد حبر على ورق، كما كان بمثابة دليل على جهل فرنسا بالواقع الحقيقي وحجم الخطر الذي يهدد وجودها وبقاءها في الجزائر، وأظهر في نفس الوقت المستوى الرديء الذي كان عليه رجالات ومسؤولي الجمهورية الفرنسية الرابعة وعمق الأزمة الكامنة في جسد هذه الأخيرة[2].

3- الحرب النفسية :

لم تكتف السلطات الاستعمارية في الجزائر بالأساليب العسكرية والسياسية للقضاء على الثورة التحريرية، بل لجأت إلى أسلوب آخر لم يقل فتكا عن سياستها القمعية والوحشية ألاّ وهو الحرب النفسية [3]، «كأضمن سلاح تستخدمه الدول في الحرب الحديثة لأنّها تقوم بالدور الفعّال في مقتل إرادة ومعنويات الخصم» وكوسيلة مكمّلة للجهد العسكري [4]، كانت تعتمد أساسا على الإعلام والدعاية الذي تمحورت مهامه حول قيادة حملات دعائية واسعة كان الهدف منها تشكيك الشعب في الثورة وقادتها، وزرع الفوضى واليأس في صفوفه لمنعه من الالتحاق بها[5].

وبغية تشويه صورة جيش التحرير الوطني، وإشاعة الأخبار الكاذبة والمزيفة،قامت بنشر المناشير والتصريحات باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، والترويج لأفكار عن الصراع بين قادة الثورة، واستشهاد بعضهم أو استسلامهم، وغيرها من المؤامرات النفسية التي كانت تحيكها الإدارة الاستعمارية تحت إشراف المصالح الإدارية الخاصة (SAS) المكلّفة بالعمل البسيكولوجي الهادف إلى اختراق الثورة وتفجيرها من الداخل[6].

ولضمان أفضل النتائج أُنشئت عدّة هياكل وأجهزة مكلّفة بالعمل البسيكولوجي على غرار المكتب الثاني والخامس للفرق الإدارية الخاصة التي كانت تمارس من خلالها كل أشكال العمل النفسي كالدعاية والضغط النفسي والجسدي [7]. ومن مظاهر الحرب النفسية نذكر:

---

[1] - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 238.

[2] - جمال قنان: المرجع السابق، ص 275.

[3] - محمد الصالح الصديق: عملية العصفور والأزرق، منشورات دحلب (د.م)، 1990، ص 32.

[4] - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص157.

[5] - محمّد الصالح الصديق: المصدرالسابق، ص ص 33، 34.

[6] - عبد الكريم شوقي: دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 134،135.

[7] - إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 168.

أ-التعذيب:

كان التعذيب في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة "مؤسسة دولة"، وإحدى أبرز الوسائل التي تم الاعتماد عليها لإنهاء الحرب والقضاء على الثورة، وذلك عن طريق المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه الممارسات [(1)]. فمنذ بداية الثورة لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخدام التعذيب، غير أنّه سرعان ما تحوّل إلى ضرورة حتمية وإستراتيجية لابدّ منها للاحتفاظ بالجزائر [(2)]، خصوصا بعد صدور قانون السلطات الخاصة (Les pouvoirs spéciaux)[(3)] الذي حمل رقم 56/274 في 17 مارس 1956 الذي خوّل للحاكم العام المقيم بالجزائر سلطات استثنائية في التسيير[(4)].

واستنادا إلى ذلك تمّ منح مسؤولية إعادة الأمن في الجزائر للسلطات العسكرية هذه التي استخدمت كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتنفيذ المهمة، بما فيها القمع والتعذيب بكل أشكاله[(5)]، حيث جاء في المادّة الخامسة من قانون السلطات الخاصّة: «تمتلك الحكومة في الجزائر السلطات المطلقة من أجل اتخاذ كل التدابير الاستثنائية التي تقتضيها الظروف قصد فرض النّظام والمحافظة على الأشخاص والممتلكات وحماية الإقليم (التراب)»[(6)].

وابتداء من 1956 دخل القمع والتعذيب مرحلة جديدة، وأصبحت حرب الإبادة الأسلوب الأكثر استخداما [(7)]، بالاعتماد على مجموعة من الهياكل والمؤسسات المخصصة لهذا الغرض، على غرار المفرزة الحضرية للحماية، المفرزة العملياتية للحماية، مركز الاستعلامات والعمليات[(8)]، هذه المراكز وأخرى كانت تحت إشراف مختصين وخبراء في فنون التعذيب[(9)].

في هذه المخابر كان الضبّاط الفرنسيون يمارسون التعذيب بالاعتماد على وسائل متعددة ومتنوعة أشهرها التعذيب بالكهرباء بحيث يتم تطبيق الكهرباء على جسد الضحية وربطه إلى سلم حديدي في إناء مملوء بالماء ويمرّر التيار الكهربائي على الجسم، بالإضافة إلى التعذيب بالماء، التعذيب بالنار، وغيرها من الوسائل والآليات التي كانت تخضع

---

(2)- Pierre Vidal-Naquet :La torture dans…, Op.Cit, p 9.

(2) - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 282.

(3) _ للمزيد أنظر الملحق رقم (5) ،ص 157.

(4) - محمد تقية: المصدر السابق، ص 341.

(5) _ نفسه ،ص 341.

(6) - لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 185.

(7) - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 253.

(8) - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 296-302.

(9) - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 164 .

باستمرار للتحسين والتطوير [1]، وفي هذا الصدد صرّح أحد الضباط الفرنسيين من مصالح التعذيب بالقول: «...وشيئا فشيئا تم استحداث أساليب جديدة أكثر فعالية، لقد تمّ بذل مجهودات جبارة لعب الخيال فيها دور المساعد إلى أن تمّ إتقان هذا الفن»[2].

مورس التعذيب على يد جنرالات فرنسيين مختصين أمثال الجنرال ماسو وأوساريس خاصة أثناء معركة الجزائر، حيث اعترف أوساريس شخصيا أنه أشرف على قتل 24 شخص، كما أعطيت له أوامر بقتل المئات من المشبوهين دون محاكمة، وأشرف على تعذيب مشتبه به حتى مات متأثرا من جرّاء التعذيب «وما كنت متأثرا بوفاته بل كنت قد تأسفت على أنّه مات دون أن يدلي باعترافات فلم أخجل لذلك ولم أشعر بالذنب إزاء ذلك أيضا»[3]، كان الوضع في نظره يقتضي "انتزاع الرحمة" من قلبه والتي تعني بدورها ممارسة التعذيب واللجوء إلى الاغتيالات[4].

ونتيجة لتفشي ظاهرة التعذيب بدأت الصحافة في نقل الأخبار [5]، ووصلت تفاصيل ما كان يحدث في الجزائر إلى أسماع مختلف الهيئات والمنظمات الشعبية والنقابية والثقافية الفرنسية والعالمية، وبدأت وتيرة التنديد والاستنكار تتعالى حتى من قبل الرأي العام الفرنسي،في الوقت الذي ظلت فيه أجهزة الجمهورية الفرنسية الرابعة تذكر ذلك وتقلل من أهميته[6].

ب-عملية الزرق (*La Bleuite*):

بعد الهزيمة التي منيت بها المخابرات السرية الفرنسية إثر عملية العصفور الأزرق،لجأت في 1957 إلى تحضير مؤامرة جديدة كان الهدف منها القضاء على الثورة،وأطلق عليها تسمية "عملية الزرق" (La Bleuite)[7]، أو عملية " KJ27" (Opération KJ27)، وهي عبارة عن عملية استخباراتية دبّرتها السلطات الاستعمارية عن طريق الفرق الإدارية الخاصة،وتحديدا على مستوى المكتب الخامس الخاص بالعمل

(1) – بوعلام نجادي :المرجع السابق، ص 145-149.
(2) - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 302.
(3) - سعدي بزيان: المرجع السابق، ص33.
(4)- الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر (1957 - 1959) ،تر مصطفى فرحات ،دار المعرفة ، الجزائر ،2008 ، ص 81 .
(5) - بوعلام نجادي: المرجع السابق ، ص 218.
(6) - الغالي غربي: المرجع السابق ، ص 284.

(5)- Alistair Horne : Op.Cit, p 268.

البسيكولوجي على يد "بول ألان ليجي" (Paul Alain Leger)[1] أحد ضباط فرقة الاستعلامات والاستغلال[2].

كانت بدايات التخطيط للعملية على أعقاب معركة الجزائر التي انتهت بإلقاء القبض على معظم عناصر جبهة التحرير الوطني وسجنهم، أين كان يتكفل الضباط الفرنسيون بقيادة "ليجي" بالمعتقلين الذين سلطت عليهم أشد أنواع التعذيب بغية الحصول على المعلومات، إلى جانب تحويلهم إلى عملاء وخونة عن طريق التأثير عليهم بالمصالح البسيكولوجية[3].

نجح "بول آلان ليجي" في تكوين شبكة متعاونين بلغ عددهم حوالي 70 رجلا أطلقت عليهم تسمية "الزرق" نسبة إلى لون اللّباس الذي كان يرتديه هؤلاء العملاء [4]، كانت أولى الخطوات الفعلية التي انتهجها " ليجي" لتنفيذ مخططه بمساعدة عملائه، اختطاف قيادة المنطقة الرابعة من الولاية الثالثة المتمثلة في شخصية "سي الحسين صالحي" عام 1958 في ظروف غامضة [5]، جعلت العقيد عميروش [6] يجري سلسلة من التحريات مع الجنود والضباط وحتى المدنيين لكشف اللغز لكن دون جدوى[7].

غير أنّ اكتشاف خيوط هذه المؤامرة تعود لقضية الفتاة "طاجير زهرة" المدعوة "روزا" المناضلة في صفوف الثورة كفدائية بالجزائر العاصمة مكلّفة بخياطة الأعلام الوطنية، فعلى اثر اكتشاف أمرها التحقت بصفوف المجاهدين لكن سرعان ما تم إلقاء القبض عليها من قبل السّلطات الفرنسية التي سلّمتها إلى النّقيب" ليجي" [8]، هذا الذي كان يخطط لإدخالها في شبكته التجسسية كعميلة، لتجسيد فكرته قام بإطلاعها على قائمة تحتوي على أسماء مجاهدين من الولاية الثالثة يتعاملون مع فرنسا [9]، وبدورها سارعت روزا لإبلاغ

---

[1]- بول ألان ليجي عسكري فرنسي من مواليد 1922 بالمغرب الأقصى، أحد ضباط مصلحة الاستعلامات الفرنسية، شارك كمتطوع في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، كما شارك في حرب الهند الصينية، في 1955 عين مصلحة الاستخبارات والتوثيق ثم قائد لفرقة الاستعلامات والاستغلال التي كانت تعمل لضرب الثورة من الداخل، أنظر: Ibid, p 268.

[2]- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 168.

[3]- ابراهيم لونيسي: العقيد عميروش وعملية الزرق، ضحية لمؤامرة أم منفذ للثورة من كارثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2012، ص ص 35،36.

[4]- محمد سعيد لعربي: المرجع السابق، ص 291.

[5]- عبد العزيز واعلي: المصدر السابق، ص ص 163، 164.

[6]- هو عميروش ايت حمودة مناضل جزائري من مواليد 31 أكتوبر 1926 بآث واسيف، مناضل في حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1947، انضم إلى المنظمة الخاصة في 1948، ألقي القبض عليه في 1950، أطلق صراحه في 1952، مساعد رئيسي لكريم بلقاسم، استشهد في مارس 1959 رفقة سي الحواس في طريقهم إلى تونس، للمزيد أنظر: Chabane Nordine : Colonel Amirouche, L'Aigle de Djurdjura, Ed ENAG, Alger, 2006, p 14-20.

[7]- إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 42.

[8]- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة... ، المرجع السابق، ص ص 173، 174.

[9]- محند سعيد لعربي: المرجع السابق، ص 292.

المجاهدين عن القائمة، ومن هنا برزت الفكرة القائلة بوجود عملاء داخل صفوف الثورة وبذلك وُضعت الولاية الثالثة في مأزق[1].

بعد اكتشاف المؤامرة لم يكن أمام قيادة الولاية الثالثة سوى مواجهتها، حيث اتخذ العقيد عميروش جملة من الإجراءات للحد من إنشائها داخل وخارج الولاية الثالثة تمثلت في:

- توقيف جميع الشباب الوافدين من العاصمة.
- وقف عملية التجنيد.
- تكوين لجنة مكلّفة بإجراء تحريات وتحقيقات لاعتقال المشتبه فيهم.
- إقامة محكمة مكلفة بدراسة ملفّات الزرق وإصدار الأحكام عليها[2].

كانت عمليات الاستنطاق مرفوقة بجلسات التّعذيب بغية الحصول على المعلومات، وهذا ما أدى إلى تأزم الأوضاع [3]، وفي هذا الصدد عبّر ميكاشير صالح- في مؤلَفه- الذي تعرض للتعذيب مرّتين: «أصبحنا نتحاور فيما بيننا بالنظرات فقط » للدلالة على القطيعة بين المجاهدين مضيفا : « لقد امتلأ الأكفادو بصرخات المعذبين، أصبح الجو فاسدا بسبب ركام الجثث » [4].

لقد كان لظهور واستفحال عملية الزرق في الولاية الثالثة أثر الزلزال على هياكلها التي تلقت ضربة موجعة بعد فقدان الكثير من المسيرين جراء الإعدامات التي كانت تحدث[5]، وقد اختلفت الآراء حول تقدير عدد ضحايا هذه المؤامرة، فهناك من يضخم العدد إلى حوالي 3000 ضحية[6] والبعض الآخر يؤكد أن العدد الحقيقي للضحايا بلغ حوالي 500 ضحية، في حين يحصرها آخرون بين 200 و400 ضحية[7].

وبين هذا وذاك تبقى هذه المناورة النّفسية التي نفذتها أجهزة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر وعلى رأسها المكاتب الإدارية الخاصة التي نالت الدعم والتأييد والإشادة من قبل لاكوست بفضل النتائج المشجعة التي حققتها [8] ،من بين أهم الاستراتيجيات التي حاولت من خلالها القضاء على الثورة وتفجيرها من الداخل، كإستراتيجية لم تقل فتكا عن الاستراتيجيات العسكرية.

---

(1)- عبد العزيز واعلي: المصدر السابق، ص 165.

(2)- جودي أتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ المسيرة الطويلة لأسد الصومام، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص 190.

(3)- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية... ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2007، ص 228.

(4)- ميكاشير صالح: في مراكز القيادة للولاية الثالثة (1957-1962)، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2012، ص 67،68.

(5)- جودي أتومي: المصدر السابق، ص 191.

(6)- عبد العزيز واعلي: المصدر السابق، ص 172.

(7)- إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص 51،52.

(8) - أنظر الملحق رقم (7)، ص 160.

المبحث الثالث: استمرار زحف الثورة وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة

لقد استطاعت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها الأولى إرباك السلطات الفرنسية التي لم تستطع بالرّغم من كل الجهود والإمكانيات المادية والمعنوية التي تم تسخيرها من أجل القضاء على الثورة التي استطاعت بعد مرور 4 سنوات من اندلاعها إحداث شرخ هائل داخل كيان الجمهورية الفرنسية الرابعة ،هذه التي عجزت تماما على الصمود أمام تنامي قوة الثورة وشموليتها فكان مصيرها الانهيار والسقوط.

1-انعكاسات الثورة على أوضاع فرنسا ومكانتها الدولية :

أ-الانعكاسات السياسية (انعدام الاستقرار السياسي):

شكّل اندلاع الثورة صدمة عنيفة لأجهزة الجمهورية الفرنسية الرابعة سواء المتواجدة في الجزائر أو في فرنسا، ومباشرة بعد أحداث الفاتح نوفمبر لجأت السلطات الفرنسية إلى انتهاج سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية لقمع الثورة، فشنت حملة إعلامية واسعة لتشويه الثورة والتقليل من شأنها عبر وسائل الإعلام والجرائد المختلفة أعقبتها تصريحات المسؤولين الحكوميين الفرنسيين وعلى رأسهم " منديس فرانس" الذي أكّد: لا يمكن أن نتهاون عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية .إنّ مقاطعات الجزائر تمثل جزءا من الجمهورية الفرنسية منذ مدة طويلة ولن يقع التراجع عن ذلك.... إنّ الانفصال بين الجزائر وفرنسا مستحيل،هذه الفكرة يجب أن تكون واضحة

سواء في فرنسا أو في الخارج ولن تتهاون أية حكومة فرنسية ولا أي برلمان فرنسي في هذا المبدأ الأساسي[1].

ولأن "الجزائر هي فرنسا ويجب أن تبقى كذلك" من وجهة نظر الفرنسيين فإن الحل العسكري والقمع بدون هوادة هو السبيل الوحيد لقمع الثورة ،وذلك يستدعي مضاعفة الجهود الحربية والزيادة من حجم الإمدادات العسكرية وبناء المراكز ومعسكرات التعذيب والاستنطاق قصد وأد الثورة وإرهاب الجماهير للحيلولة دون التحاقهم بها[2].

لم يكن الحل العسكري كافيا في رأي السلطات الاستعمارية لهذا لجأت إلى أسلوب الإصلاحات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية،ظنا منها أن المشكلة الجزائرية لا تتطلب سوى تحسين مستوى معيشة الجزائريين ،بهذا فقط يمكن تجاوز الأزمة[3].

غير أنّ هذه السياسة لم يهضمها المستوطنون ،الذين دفعهم خوفهم من فقدان الجزائر وخسارتها "بأرخص الأثمان"، إلى الضغط على الحكومة والبرلمان الفرنسي عن طريق سلسلة من الاحتجاجات قادها رؤساء البلديات وكبار الشخصيات التي أصبحت بفعل تنامي نفوذها في الجزائر المسيطر على المسرح السياسي ،واستطاع ممثلوهم في البرلمان إثبات عجز سياسة مانديس فرانس وفشله في احتواء الوضع[4].

فشل حكومة مانديس فرانس وعجزها عن إخماد الثورة الجزائرية دفعت البرلمان الفرنسي إلى سحب الثقة منه فكانت بذلك أولى حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة التي انهارت بسبب الثورة التحريرية، وعلى إثر ذلك سارعت الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى إيجاد حكومة جديدة باستطاعتها معالجة القضية وتسوية الأزمة.

بعد سقوط حكومة مانديس فرانس شهدت فرنسا أزمة سياسية حادة نتيجة الفراغ الحكومي الذي امتد من 5 إلى 24 فيفري 1955، حيث فشلت كل المبادرات من قبل الشخصيات السياسية الفرنسية للفوز بثقة البرلمان الذي حرص في هذه الفترة بالذات على اختيار حكومة قادرة على مواجهة الأزمة التي تمر بها فرنسا في الجزائر، فتم الاتفاق على تعيين إدغارفور كرئيس للحكومة الجديدة التي تشكلت في 24 فيفري 1955[5].

بالنسبة لحكومة إدغارفور كانت تواجه تحدي هام ألا وهو وأد الثورة في المهد، وقد شخص إدغارفور الأزمة الجزائرية على أساس أنها ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية سببها

[1]- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 266.

[2] - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 191، 192.

[3] - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 409.

[4] - حسينة حماميد: المرجع السابق ، ص 123- 125.

[5] - جمال قنان: المرجع السابق، ص 265.

البطالة والفقر وارتفاع عدد السكان [1]. لهذا اِنكبت الحكومة الجديدة على إعداد مشروع إصلاحات أشرف عليه الحاكم العام جاك سوستال [2]، لكن سرعان ما واجهته معارضة المستوطنين الذين رفضوا بأي شكل من الأشكال التساوي مع الجزائريين[3].

من جانب أخر سارعت حكومة إدغارفور إلى التصعيد من حدّة الإجراءات القمعية التي كرستها بعد إعلان قانون حالة الطوارئ ،بالإضافة إلى تدعيم الهياكل الاستعمارية في الجزائر بالمكاتب الإدارية الخاصة وأعداد هائلة من الجنود والعتاد الحربي[4].

وبالرغم من كل هذه الاستراتيجيات والإمكانيات التي سخرتها حكومة إدغارفور للقضاء على الثورة إلاّ أنها لم تستطع الصمود أمام تزايد حدّتها وسرعان ما بدأ عجزها يظهر للعيان، ولم تجد الحكومة مخرجا سوى حل البرلمان والإعلان في انتخابات تشريعية كلّها تستطيع إيجاد حل للأزمة[5].

أسفرت هذه الانتخابات التشريعية عن سقوط حكومة إدغارفور ،فكانت بذلك ثاني حكومة للجمهورية الفرنسية الرابعة تنهار بسبب عجزها في القضاء على الثورة .

ب- حكومة غي مولي وضرورة إعادة السلم والتهدئة: جانفي 1956-ماي1957 :

تمّ تزكية غي مولي من قبل البرلمان الفرنسي في 31 جانفي 1956، فتمّ تكليفه بتكوين حكومة جديدة، وكأول إجراء قام بعزل سوستال من منصب الحاكم العام المقيم بالجزائر واستبداله بالجنرال كاترو [6]، هذا الاسم الذي أثار سخط المستوطنين، فكانت المواجهة الأولى لحكومة غي مولي مع المستوطنين إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الجديدة إلى الجزائر بتاريخ 06 فيفري 1956، أين عبّر المستوطنون عن سخطهم بمظاهرات عارمة قاموا خلالها برشق غي مولي بالطماطم والبيض الفاسد [7]، هناك فقط أدرك أن سياسته لم تكن لتنال رضى المعمرين، ونتيجة لذلك فقد لجأ إلى الحل العسكري[8].

وبتعيين لاكوست حاكما عاما على الجزائر دخل القمع الاستعماري مرحلته الجديدة[9]، التي استدعت الاعتماد على مختلف الاستراتيجيات الحربية لتحقيق التهدئة التي وعد بها، ووضع لها أجَل في أواخر شهر ماي 1956[10]، وتلبية لذلك قام بمضاعفة عدد

---

(1)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 205.

(2)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 268.

(3)- نفسه، ص 269.

(4) – عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 230.

(5) – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص 269.

(1) - Yves Courriér : Op.Cit, p 154 .

(2) - Benjamin Stora, Op.Cit, p 137 .

(8) – حسن شمص: وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 456.

(9) – هارتموت الزنهانس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر أحمد بن محمّد بكلي، إشراف ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر،(د.ت) ،ص 186.

(10) - عقيلة ضيف الله:المرجع السابق ، ص 256.

الجيوش الفرنسية حتى بلغت 45000 جندي[1]، ومرّ فصل الصيف دون أن يتمكن لاكوست من تنفيذ "الربع الساعة الأخير" التي ناد بها [2]، وبعد أن أدرك فشله الذريع لجأ إلى طلب مزيد من الإمدادات المالية والعسكرية من حكومة باريس[3]، الشيء الذي أدى إلى التصعيد من نطاق القمع عن طريق إنشاء المحتشدات والمناطق المحرمة قصد عزل الثورة عن الشعب[4].

لكن هذه الاستراتيجيات سرعان ما أثبتت فشلها في قمع الثورة، بل وأثارت استنكار الفرنسيين أنفسهم[5]، وأمام الانسداد السياسي وتفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة ارتفاع نفقات الحرب ظهرت أزمة سياسية حادة داخل الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها، وبرز الخلاف بين المسؤولين حول السياسة الواجب إتباعها لإخماد الثورة[6].

تسارعت حدّة النزاع وانتهت بسحب الثقة من حكومة غي مولي، وبالتالي فشلت ثالث حكومة للجمهورية الفرنسية الرابعة في إعادة السلم والتهدئة في الجزائر.

بعد سقوط حكومة غي مولي دخلت الجمهورية الفرنسية الرابعة في أزمة سياسية جديدة، بعد فشل كلّ محاولات إقامة حكومة جديدة، وبعد الفراغ الحكومي الذي امتد لـ 22 يوم[7]، تمّ وضع الثقة في بورجيس مينوري لتكوين الحكومة التي عُلّقت عليها الآمال لإنقاذ الموقف وإيجاد حلّ للمأزق الذي وضعت فيه فرنسا جراء الحرب التي تخوضها في الجزائر[8].

وجدت حكومة بورجيس مينوري نفسها أما تحديين، أولهما وجوب القضاء على الثورة نهائيا وبأسرع وقت ممكن، وثانيهما كيفية الحفاظ على صورة فرنسا وهيبتها العالمية ومواجهة الضغط الرهيب الذي أصبحت تمارسه جبهة التحرير الوطني والأطراف الداعمة لها على الجمهورية الفرنسية الرابعة في المحافل الدولية خاصة على مستوى هيئة الأمم[9].

بالإضافة إلى التصعيد من أعمال العنف والإبادة، لجأت حكومة بورجيس مينوري إلى الحل السلمي عندما طرحت مشروع القانون الإطار الذي أحدث موجة استنكار عارمة،

---

(1) - هارتموت الزنهانس: المرجع السابق، ص 186.

(2) – عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 439.

(3) – جريدة المجاهد: كيف فضح الفرنسيون أنفسهم بادعائهم الانتصار على الثورة الجزائرية أرباع الساعة تتجدد... ولا تنتهي، ج1 العدد 12، 1957، ص 272.

(4) – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 274.

(5) – إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 90.

(6) – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 216، 217.

(7) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 277.

(8) - عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

(9) - جمال قنان: نقل النوعية في ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني، (مجلة الذاكرة)، العدد الرابع، 1996، ص ص 19، 20.

سواء في أوساط المعمرين أو النواب داخل المجلس الوطني الفرنسي،إلى جانب الحملة الإعلامية الواسعة ومظاهرات المستوطنين المنددة بحكومة باريس في 18 سبتمبر 1957(1).

أمام انسداد الوضع عجزت حكومة بورجيس مينوري عن التحكم في زمام الأمور،وغرقت الجمهورية الفرنسية الرابعة مرة أخرى في أزمة سياسية انتهت بسقوط الحكومة في 30 سبتمبر 1957(2).

بعد سقوط حكومة بورجيس مينوري، بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة 35 يوم، بعد فشل 05 محاولات تقدمت بها الشخصيات السياسية الفرنسية قصد تكوين حكومة، إلى غاية 05 نوفمبر 1957 استطاع "فيليكس غايار" تأليف الحكومة الخامسة للجمهورية الفرنسية الرابعة منذ اندلاع الثورة(3).

ركّزت حكومة غايار سياستها على التصعيد من حدة العمليات العسكرية ومضاعفة الرقابة على المناطق الحدودية والتوسيع من نطاق المحتشدات والمناطق المحرمة، إلى جانب تعميم القمع والتعذيب والإبادة الجماعية(4)، وحتى تهديد الدول الداعمة للثورة وعلى رأسها تونس من خلال عملية قصف قرية ساقية سيدي يوسف(5).

حاول "فيليكس غايار" تغطية الوضعية الحرجة التي وصلت إليها فرنسا بسبب الثورة الجزائرية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية الفرنسية،ولإنقاذ الوضع لجأ إلى طلب المساعدات والقروض المالية الضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية ميزانيتها العاجزة، كما طالبتها بدعم سياستها في الجزائر(6).

ومن جانب آخر سارعت حكومة غايار إلى طرح نسخة معدلة للقانون الإطار أمام البرلمان الفرنسي، وبالرغم من المصادقة عليه إلا أنه سرعان ما أثار سخط المعمرين،وبدأت الاحتجاجات تتعالى ضد لاكوست وحكومة باريس، وأصبحت سمعة ومكانة فرنسا على المحك، ونتيجة لذلك سقطت الحكومة في 15 أفريل 1958، فعمت بذلك الفوضى السلطات العامة في باريس والجزائر، ووجدت فرنسا نفسها مجددا بدون حكومة، وفي الجزائر استقرت الأمور في يد الجيش والمستوطنين، فعرفت الأوضاع إثر ذلك تطورا خطيرا وكارثيا على هياكل الجمهورية الفرنسية الرابعة(7).

---

(1) - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 236.

(2) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 280، 281.

(3) - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ج2، ص ص 273، 274.

(4) - الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، أوت 56 نهاية 1958: المرجع السابق، ص 33.

(5) - عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 49.

(6) - جريدة المجاهد: قايار يتكلم مرتين ولا يقول شيئا، ج 01، العدد 15، 1958، ص250.

(7) - حسينة حماميد: المرجع السابق، ص 147-149.

ج-الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:

وبهذا فقد استطاعت الثورة الجزائرية بفضل اتساعها وشموليتها وحسن تنظيمها من توجيه ضربات قاضية للهياكل الاستعمارية في الجزائر، وأدخلت الجمهورية الفرنسية الرابعة في دوامة من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

فمن الجانب الاقتصادي عرفت فرنسا في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة عدّة أزمات اقتصادية خانقة بسبب ارتفاع حجم النفقات التي كانت تصرفها على الحرب في الجزائر. ففي 1954 بلغت التكاليف 2 مليار فرنك لتصل إلى 5 ملايير فرنك في 1956، ثم تطورت إلى 7.5 مليار فرنك في 1957[1]، فكانت بذلك الثورة الجزائرية تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة الفرنسية التي كانت تفقد سنويا ما يزيد عن 300 مليار فرنك[2].

فبلغت نسبة المصاريف العسكرية التي توجهها فرنسا للقضاء على الثورة ما بين 50% إلى 60% وهذا ما سبب العجز للخزينة الفرنسية [3] التي لم تستطع مجابهة هذه المصاريف الضخمة، ما دفعها إلى طلب المساعدات المالية من حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

لم تستطع الحكومات الفرنسية المتعاقبة تحمل التكاليف الضخمة التي كانت تتطلبها العمليات العسكرية في الجزائر، بحيث بلغت نفقات الجيش البري لوحده حوالي 1.9 إلى 7 مليون فرنك حسب تقديرات اللجنة المكلفة بالدفاع الوطني لدى الجمعية الوطنية الفرنسية [5] وهذا ما أجبر فرنسا على الرضوخ لشروط استدانة قاسية جدا، وفي هذا الصدد صرّح "مانديس فرانس" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر 1957: «إنّ مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا، والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيء الغريب، وكلّ ما يقال له أنّ الثورة ستنتهي قريبا»[6].

ما بين سنة 1955 و1956 شهدت فرنسا أزمة مالية خانقة بسبب ارتفاع النفقات العسكرية بنسبة 30%، وأرجعت القوى السياسية الفرنسية هذا العجز المالي إلى ضخامة حجم النفقات التي تصرف على حرب الجزائر، وبدأت تتعالى الأصوات المطالبة بوجوب أخذ التدابير اللازمة وخفض حجم النفقات الحربية. وبالرغم من هذا العجز المالي الذي

---

(1)- Hartmut Elsenhans : La guerre d'Algérie (1954-1962), la transition d'une France à une autre, passage de la IVe et Ve république, Ed EDEF, Alger, 2010, p896.

(2)- حسن شمص: المرجع السابق، ص 455.

(3) - للمزيد أنظر الملحق رقم (9)، ص 132.

(4) - Hartmut Elsenhans :Op.Cit, p 896

(5)- هواري قبايلي: ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة بلقاسم بوعلام، ط 1، دار كوكب العلم، الجزائر، 2012، ص 222.

(6) - عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص 137.

وصل إلى 980 مليار فرنك في 1955 طالب الجيش الفرنسي في الجزائر بـ 100 مليار إضافية لتمويل العمليات العسكرية[1].

في سنة 1957 تم تخصيص 378.5 مليار فرنك كنفقات استثنائية ضرورية لتحقيق التهدئة في الجزائر، إضافة إلى 6 صدور قرار في 12 نوفمبر 1957 الذي بموجبه تم تخصيص 7.70 مليار فرنك إضافية خاصة بتمديد مدة الخدمة العسكرية[2].

ولتغطية هذا العجز المالي عمدت حكومة غي مولي في 1957 إلى فرض ضرائب جديدة على الشعب الفرنسي والرفع من أسعار الطوابع البريدية وهذا ما أثار استياء الفرنسيين[3]، كما تم إلغاء مناصب عدّة في الوظيف العمومي. وقد تزامن هذا القرار مع طرح غي مولي لبرنامج خاص بتمويل النفقات الاستثنائية لمواجهة الثورة الجزائرية، وحول هذا الوضع قال "مانديس فرنس": «منذ أربعة سنوات خلت كانت نفقات الاستثمار ضعف النفقات العسكرية، وحاليا تجاوزت النفقات العسكرية ضعف نفقات الاستثمار، وبهذا فإننا نقلل من حجم النفقات المستثمرة في الوقت الذي نزيد فيه من حجم النفقات التي تشكل العبء الذي أصبح يثقل كاهلنا اقتصاديا»[4].

أصبحت النفقات العسكرية تتطلب مستوى لا يمكن للقروض تغطيته، بعدما سجلت الميزانية الفرنسية عجزا وصل إلى 1.007 مليار فرنك في سنة 1956، وكلّما تضاعفت حدّة الثورة التحريرية، تضاعفت معها حجم النفقات، ما دفع فرنسا إلى الركوع أمام أعدائها التقليديين وهو الألمان لمساعدتها لكن دون جدوى[5].

وبالرغم من أن السلطات الفرنسية في الجزائر حشدت أكبر قدر ممكن من الجنود والعتاد الحربي إلا أنها عجزت عن إيجاد حلّ للأزمة، وبدأ كبار الجنرالات يطالبون بالمزيد من الأموال، وفي هذا السياق سرّح الجنرال "سالان": «إننا في الجزائر نعاني من عدم وجود بنية تحتية عسكرية، وذلك في الوقت الذي لم تعد فيه حكومة باريس مستعدة لتوفير ما نحتاج إليه»[6].

ومع حلول سنة 1958 دخلت فرنسا في مأزق حقيقي، وأصبح من غير الممكن تماما وتحت أي ظرف زيادة النفقات العسكرية بعدما تجاوزت ميزانية الجيش الحصة المخصصة لها[7]، وقد حاول "فيليكس غايار" تقليص حجم النفقات العسكرية، لكن الوضع في الجزائر

---

(1) - هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 231.
(2) – هواري قبائلي: المرجع السابق، ص ص 236،237 .
(3) - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 275.
(4) - هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 231.
(5) - جريدة المجاهد: الأزمة الاقتصادية الفرنسية من تابعات الثورة الجزائرية، ج1، العدد 9، الجزائر، 1957، ص 161.
(6) - هواري قبايلي: المرجع السابق، ص ص 224،225.
(7) - نفسه ، ص ص 234، 235.

لم يكن يسمح بذلك [1]، وبعد وقت وجيز من سقوط حكومة غايار صرّح أحد المسؤولين الفرنسيين: «الثورة الجزائرية هي الجهاز الداخلي الذي سبب هذا الاختلال...»، فالأوضاع التي وصلت إليها فرنسا من جراء تبعات الثورة التحريرية برهنت على أنها أزمة دائمة وعميقة، بعدما بلغت نفقاتها 800 مليار فرنك سنويا[2].

ولم يقتصر انعكاس الثورة الجزائرية على الهياكل الاقتصادية للجمهورية الفرنسية الرابعة فحسب، وإنّما أدخلت الثورة التحريرية فرنسا في أزمات سياسية متتالية، منذ 1954 وإلى غاية 1958 أين عجزت أي حكومة عن الثبات في منصبها لفترة طويلة، فشهدت سقوط عدّة حكومات بداية من حكومة "مانديس فرانس"، حكومة "إدغافور"، حكومة "غي مولي"، "بورجيس مينوري"، وحكومة "فيليكس غايار" [3]، بعدما عجزت كلّها عن قمع الثورة والقضاء عليها[4].

كما أدّت إلى الصدام بين المسؤولين الفرنسيين داخل الحكومات الفرنسية المتعاقبة،حول السياسة الواجب إتّباعها لتسوية القضية الجزائرية، بين من يدعم استمرار الحرب من المتطرفين والمستوطنين ودعاة الإصلاحات[5].

ولم تقتصر تأثيرات الثورة الجزائرية على الأوضاع السياسية الداخلية لفرنسا، بل تجاوزتها وأدت إلى ضرب مكانة فرنسا وعلاقاتها مع حلفائها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساءت بصورة كبيرة بسبب سياستها المتبعة في الجزائر، خصوصا مع مطلع عام 1958[6].

زيادة على الضغوطات الرهيبة التي كانت تمارس على الجمهورية الفرنسية الرابعة بفعل سياستها المتبعة في الجزائر خاصة ما تعلق بمسألة القمع والتعذيب التي ألّبت الرأي العام الفرنسي والعالمي ضدّها[7]، يضاف إليها إدراك الفرنسيين أنفسهم بعدم جدوى الحرب التي يخوضها أبناؤهم في الجزائر، وأصبحوا على علم أنّها لا تعدو مجرّد مغامرة تكلّفهم الخسائر الباهظة لا أكثر، وفي هذا الصدد جاء في الرسالة من أحد الجنود الفرنسيين في الجزائر لأمّه ما يلي: «...لماذا أرسلوني إلى هنا؟ ألكي يبتاعوا بدماء الجزائر؟!...أنا لا أدري

---

[1] - هارتموت إلزنهانس: المرجع السابق، ص 358.
[2]- جريدة المجاهد: فرنسا أمام ثورتنا في أزمة دائمة، ج1، العدد 23، الجزائر، 1958، ص327.
[3]- للمزيد أنظر الملحق رقم (8)، ص 161.
[4]- محرز عفرون: المرجع السابق، ص 456.
[5]- حسن شمس: المرجع السابق، ص 456.
[6]- علي تابليت: العلاقات الأمريكية-الجزائرية 1954-1980 توازن المصلحة والمبدأ، تر سمير حشاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، (د.م)، 2007، ص ص 105، 106.
[7] - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 215،216.

هل هي قضية فرنسا، ولكنها ليست قضيتي...»، فشاع بذلك العصيان والتمرد في أوساط الجيش الفرنسي وتعالت معارضة أسرهم للحرب[1].

وبذلك وضعت الثورة الجزائرية سمعة فرنسا ومكانتها على المحك وأفقدتها هيبتها ومكانتها الدولية والعالمية، وحتى ثقة الفرنسيين، وفي هذا الصدد كتبت جريدة المجاهد ما مفاده: «...فرنسا هذه أصبحت اليوم تعد من الدول المتقهقرة التي تثير في الناس عطفا ورحمة، وهذا ما تقرر عند الجميع وحتى عند الحكومة الفرنسية نفسها، التي أصبح مسؤولوها يعلنون أن بلادهم لن ينقذها من الهلاك إلا إعانة تأتيها من الخارج، ويعد العثور على هذه الإعانة من المعجزات، ولن تتحقق المعجزة لأن القوة التي تؤمن بها فرنسا تقدر بالأرقام وهذه الأرقام هي التي نزلت بفرنسا منزلة الفشل والضعف»[2].

2- انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة:

سقطت حكومة غاياز في 15 أفريل 1958، فطالب دعاة فكرة "الجزائر فرنسية" إنشاء حكومة جديدة تحافظ عليها، قام رئيس الجمهورية "روني كوتي" René Koty[3] بالاتصال بـ "بيير فليملين" Pierre Pflemlin[4] اعتقادا منه أنه هو الوحيد القادر على حل المشكلة المتعلقة بالثورة الجزائرية[5].

في ليلة 13 ماي 1958، تمّ تعيين فليملن رئيسا للحكومة غير أنّه لم ينل سوى دعم 274 نائب، في حين انقسم 329 نائب بين معارض وممتنع عن التصويت [6]، في ظل الظروف الحرجة التي كانت تواجهها السلطات الفرنسية بسبب الثورة الجزائرية اقترح فليملن حلاّ للأزمة والذي تمثل في نظره ضرورة التعجيل بإجراء المفاوضات من أجل توقيف القتال[7].

المفاوضات! هذه الكلمة التي كثيرا ما أثارت حفيظة المستوطنين، وفي هذه المرَة أيضا لم يتوان المعمرون عن إبداء معارضتهم وبصفة أكثر حدّة وأكثر خطورة، حيث قادوا مظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر نظمها كبار المستوطنين [8]، واستغلوا فرصة مقتل ثلاث

---

[1]- حسن شمس: أنصر أخاك، مقالات عربية عن ثورة الجزائر، ط 1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 156.

[2] - جريدة المجاهد: الأزمة الاقتصادية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 161 .

[3]– روني كوتي سياسي فرنسي من مواليد 1882، ثاني وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة (1954- 1958)، عضو في المعهد الأكاديمي للعلوم السياسية في 1959، كان ضد الانتخابات الرئاسية لـ 1962 وتوفي في نفس السنة للمزيد أنظر:

Michel Winock : L'agonie de la IV République 13 mai 1958, Ed Gallimard, 2006, P 40.

[4] – بيير فليملين سياسي فرنسي من مواليد 1907، رئيسا لبلدية ستراسبورغ من 1959 إلى 1983 تقلد عدة مناصب في الحكومة الفرنسية، وزير دولة في 1962، عين رئيسا للحكومة الفرنسية في ماي 1958،سقطت حكومته بعد يوم واحد، أنظر: Ibid : p 465, 464

[4] - Pierre André Pénichor : Le temps des Djebel, Ed PAP, p 145

[6] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 187.

[7] – سيلفي ثينو: تاريخ حرب من أجل الاستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،2013 ، ص 176.

[8] – م. صحاد: حركة 13 ماي 1958، أسابيها ونتائجها، (مجلة أوّل نوفمبر)، العدد 63، المرجع السابق، ص 34.

جنود فرنسيين من قبل جيش التحرير الوطني للضغط على الحكومة الجديدة [1]، حاولت الحكومة الفرنسية التحكم في الوضع لكن دون جدوى، وتوجه المتظاهرون إلى مقر الحكومة[2]، أين تواطأت معهم قوات الجيش بقيادة سالان وماسو، وتغلغلت بعض العناصر الديغولية بينهم[3] ثم حولتها إلى مظاهرات تطالب بعودة الجنرال ديغول، باعتباره الوحيد القادر على التحكم في الوضع[4].

استولت الكتيبة الأجنبية الأولى للمظليين على مقر الحكومة وقام الجنرال ماسو بإنشاء لجنة للإنقاذ العام" (Comité de salut public)[5] وامتدت هذه الحركة إلى جزيرة كورسيكا، كورسيكا، كما هددوا الحكومة بالاستيلاء على فرنسا إن لم يتولى ديغول الحكم [6]، خاصة بعد أن وصل سوستال إلى الجزائر وبدأ بالتخطيط رفقة الجنرال سالان لانقلاب عسكري إن لم يتنازل فليملن عن رئاسة الحكومة [7].

اضطرّ رئيس الجمهورية الرابعة روني كوتي للاتصال برؤساء مؤسسات الدولة ومجلس الجمهورية وطلب التفاوض مع الجنرال ديغول لتحويل السلطة إليه دون إثارة المشاكل التي ستؤدي إلى أزمة خانقة [8]، وقد كانت النتيجة التي حققتها حركة 13 ماي 1958 هي التعجيل بسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول إلى الحكم[9].

لم تستطع حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة المتعاقبة إيقاف زحف الثورة والقضاء عليها، وعجزت هياكلها عن الصمود أمام قوة الثورة فأخذت تتساقط الواحدة تلوى الأخرى معلنة عن فشلها الذريع في الجزائر.

من خلال ما سبق يتّضح أن الثورة الجزائرية قد دخلت بعد مؤتمر الصومام مرحلة التنظيم والشمول واستطاعت استحداث هياكل ومؤسسات سياسية وتنظيمات عسكرية مكّنتها من توجيه ضربات قاضية ضد السلطات الاستعمارية التي وقفت عاجزة تماما عن إيقاف زحف الثورة ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية التي غرقت فيها بفعل قوّة الثورة وبالرغم من كل الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والنفسية التي اعتمدتها إلا أنها فشلت في القضاء على الثورة هذه التي أدت إلى إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة برئاسة ديغول، والتي ستعرف في عهدها الثورة الجزائرية منعرجا أخر أشد خطورة وأكثر حدّة.

---

(2) - Michel Winock : Op.Cit, p 20.

(2) – سيلفي بثِنو: المرجع السابق ، ص 176.

(3) – صالح بلحاج :المرجع السابق، ص 87.

(5)- Alain de Sérigny : La révolution du 13 mars avec témoignage inédites de ses principaux acteurs, Ed Plon, Paris, 1958, p 73.

(5) – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 187.

(6) – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 429.

(8)- Michel Winock : Op.Cit, P 249.

(8) – عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص 430.

(9) – م. صحاد: المرجع السابق، ص 31.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لموضوع"الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958" ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- خروج فرنسا من الحرب العالمية الثانية مدمرة ومنهارة اقتصاديا وسياسيا ذلك ما وضع الجمهورية الفرنسية الرابعة التي قامت في 1946 أمام عدّة تحديات فرضت عليها ضرورة انتهاج سياسة من شأنها إعادة بناء فرنسا والحفاظ على مكانتها وأكثر من ذلك التمسك بمستعمراتها.

- إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت تعيشها الجزائر في الفترة الممتدة من 1946 إلى 1954 قد عرفت تأزما وتراجعا كبيرين بسبب السياسة الفرنسية القائمة على تجهيل الشعب الجزائري وتفقريه وتجويعه.

- ساهمت سياسة الجمهورية الفرنسية المتّبعة في الجزائر منذ 1946الى غاية 1954 والتي تميزت بالتردد والجمود أحيانا والقمع والاضطهاد أحيانا أخرى مع تجاهل مطالب الجزائريين في تبلور الوعي الوطني وأدت على المدى البعيد إلى اقتناع الجزائريين بأنّ ما أخذ بالقوّة لا يسترجع إلا بالقوة ،وبالتالي وضعت الجمهورية الفرنسية الرابعة أمام الأمر الواقع.

- لم تتقبّل فرنسا حكومة وشعبا فكرة خسارة الجزائر التي اعتبروها امتدادا طبيعيا لفرنسا،لهذا لجأت مباشرة بعد اندلاع الثورة إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على "الجزائر فرنسية".

- إن السياسة التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الرابعة منذ 1954-1958 قد عرفت ازدواجية بحيث قرنت الاستراتيجيات العسكرية بالمشاريع الإصلاحية التي كانت كلها ترتكز على هدف محوري ألا وهو تصفية الثورة والقضاء عليها وخلق قوة ثالثة موالية للاستعمار لضرب الثورة بها.

- الفشل الذريع الذي منيت به حكومات الجمهورية الرابعة المتعاقبة في القضاء على الثورة التحريرية رغم ضخامة الإمكانيات وتنوع الاستراتجيات التي انتهجتها في جميع المستويات.

- بروز النفوذ السياسي والاقتصادي للمستوطنين الأوروبيين ما خوّل لهم صلاحيات واسعة في توجيه سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر والضغط المستمر

على الحكومات المتعاقبة التي ساهمت في إسقاطها بسبب خوفهم من فقدان الجزائر،وكانوا انذاك طرفا ثالثا بين جيش وجبهة التحرير الوطني وحكومات باريس.

- كانت الثورة سببا في حدوث الأزمات الوزارية والحكومية الكثيرة التي عرفتها الجمهورية الفرنسية الرابعة ،باعتبار أن كل حكومة وضعت أمام تحدي صعب وهو القضاء على الثورة ،فكان اختيار رؤساء الحكومات على أساس القدرة والكفاءة والصرامة التي بمقدورها اجتياز هذا التحدي وإخماد الثورة للحفاظ على الجزائر فرنسية.

- عجز حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة في إيجاد حلول للأزمة الجزائرية أعطى فرصة لبروز قوّة وسطوّة الجيش الفرنسي الذي استقرت في يده السلطة الفعلية في الجزائر، هذا ما خوّل صلاحيات مطلقة لكبار الضباط والجنرالات الفرنسيين لاتخاذ التدابير اللازمة لإعادة التهدئة الشيء الذي أدى إلى شيوع ممارسات قمعية ووحشية في حق الجزائريين خاصة ما تعلق بالتعذيب.

- لم تكن سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر قائمة فقط على الاستراتجيات السياسية والعسكرية وإنما اعتمدت أيضا على الحرب النفسية التي شكلت جزءا هاما من الممارسات الاستعمارية لخنق الثورة وتفجيرها من الداخل.

- أُعتبر التعذيب إحدى المؤسسات القاعدية التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية الرابعة ،حيث كان من ابرز الممارسات المتّبعة من قبل الجيش الفرنسي للحصول على المعلومات بأبشع الطرق والوسائل وقد حظي بدعم الحكوم ات التي كانت تغطي مثل هذه الممارسات.

- كان للسياسة التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر أن ألّبت الرأي العام الفرنسي ضدّها ،وأدت إلى معارضة الفرنسيين لهذه الحرب التي لا تعدو في نظرهم مجرد مغامرة فاشلة تكلفهم حياة أبنائهم وذويهم، وأكثر من ذلك ظهرت عدّة مبادرات من قبل المثقفين وبعض الشخصيات الفرنسية التي نددت بالممارسات الوحشية للجيش الفرنسي في الجزائر.

- لم تستطع الحكومات الفرنسية الصمود أمام قوّة الثورة واتساعها فكانت تتساقط "كأوراق الخريف" وعجزت عن الإتيان بالحلول اللازمة وذلك أدخل فرنسا في أزمات سياسية متتالية أين فشلت في عدّة مناسبات إقامة حكومات ،وعرفت عدّة فراغات حكومية لم تجد خلالها أي حكومة تسيرها.

- وضعت الثورة الجزائرية سمعة الجمهورية الفرنسية الرابعة وفرنسا عموما ومكانتها الدولية على المحك ،بعدما أصبح العالم أجمع مطلعا على الممارسات الوحشية للجيش الفرنسي في الجزائر بفضل الجهود الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني فخسرت فرنسا بعد من اندلاع الثورة دعم حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- انعدام الاستقرار السياسي جعل الرأي العام الفرنسي يتأكد من عجز مؤسسات الجمهورية الرابعة عن مجابهة الوضع وإعادة السلم والأمن إلى الجزائر ،وهذا ما دفع المستوطنين والجيش وبعض الساسّة إلى التحكم في زمام الأمور ومن ثم إعداد مؤامرات ضد هذه الجمهورية الشيء الذي كاد أن يوقع فرنسا في حروب داخلية.

- نجاح الثورة التحريرية في الوقوف في وجه الاستراتجيات السياسية والعسكرية والنفسية التي انتهجتها حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة للقضاء على الثورة بفضل حسن تنظيمها بعد مؤتمر الصومام كنقطة تحول إستراتيجية ساهمت في إعادة هيكلة أجهزة الثورة القيادية والقاعدية التي شملت جميع المستويات السياسية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية.

- أثبتت الثورة الجزائرية حجم الأزمة الكامنة في هيكل الجمهورية الفرنسية الرابعة والمستوى الضعيف الذي كان عليه رجال الدولة الفرنسية وعجزهم عن مواجهة المأزق الذي وضعت فيه فرنسا جراء الثورة.

- كانت السياسة الفرنسية في الجزائر رهينة ثلاثة عوامل هي:

* التّعصب الأعمى للمستوطنين ورفضهم أي مبادرة من قبل الحكومات لحل الوضع بالطرق السلمية.

* الخلافات الحادة بين الأحزاب الفرنسية حوّل السياسة الواجب إتباعها في الجزائر،وهذا ما عرّض كل الحكومات لمعارضة هذه الأحزاب والإطاحة بها متى أرادت ذلك ما أدخل فرنسا في عدة أزمات وزارية وحكومية.

* حدّة الصراع واشتداد المواجهة دفعت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى مضاعفة جهودها الحربية باستمرار وهذا ما انعكس سلبا على الاقتصاد الفرنسي وترتب عنه عجز الخزينة المالية الفرنسية.

- سحب الجيش والمعمرين البساط من تحت أقدام الحكومات الفرنسية وسيطرتهم على سلطة القرار وسياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر أدخل فرنسا في حالة من الفوضى العارمة والاضطراب ،الذي تسببت فيه الأطراف المتعصبة لفكرة

الجزائر فرنسية ،هذه التي دبرت انقلاب 13 ماي 1958 الذي انهارت فيه الجمهورية الفرنسية الرابعة على إثره بعدما عجزت عن التحكم في زمام الأمور.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر.

الملحق رقم 02: قانون حالة الطوارئ.

الملحق رقم 03: قائمة المجندين الذين سلحهم روبير لاكوست في عملية العصفور الأزرق.

الملحق رقم 04: نداء جهة التحرير لإضراب 08 أيام.

الملحق رقم 05: قانون السلطات الخاصة.

ملحق رقم 06: مواد قانون الإيطار.

ملحق رقم 07: رسالة لاكوست وإشارته بدور الفرق الإدارية ونتائجها المشجعة.

الملحق رقم 08: جدول يمثل حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة المتعاقبة على الثورة الجزائرية.

الملحق رقم 09: جدول يمثل عجز الميزانية الفرنسية ما بين 1956-1957.

الملحق رقم: 01

بيان أول نوفمبر[1]

الملحق رقم: 02 ص 1

قانون حالة الطوارئ[2]

الملحق رقم: 02 ص 2

قانون حالة الطوارئ[3]

الملحق رقم: 02 ص 3

قانون حالة الطوارئ[4]

الملحق رقم: 02 ص 4

قانون حالة الطوارئ[5]

الملحق رقم: 02 ص 5

قانون حالة الطوارئ[6]

الملحق رقم: 03 ص 1

قائمة المجندين الذين سلحهم روبير لاكوست في عملية العصفور الأزرق[7]

الملحق رقم: 03 ص2

قائمة المجندين الذين سلحهم روبير لاكوست في عملية العصفور الأزرق [8]

الملحق رقم: 03 ص3

قائمة المجندين الذين سلحهم روبير لاكوست في عملية العصفور الأزرق [9]

الملحق رقم: 04

نداء جبهة التحرير لإضراب 08 أيام[10]

الملحق رقم: 05 ص1

قانون السلطات الخاصة[11]

(1) ـ المتحف الجهوي للمجاهد لولاية تيزي وزو.
(2) ـ إلياس نايت قاسي ومراد أعراب: جاك سوستال وسياسته الادماجية،(مجلة الباحث)، (د.م)، (د.ت) ،ص 25.
(3) ـ إلياس نايت قاسي ومراد أعراب: المرجع السابق ،ص 26.
(4) ـ إلياس نايت قاسي ومراد أعراب: المرجع السابق ،ص 27.
(5) ـ إلياس نايت قاسي ومراد أعراب: المرجع السابق،ص 28.
(6) ـ إلياس نايت قاسي ومراد أعراب: المرجع السابق ،ص 29.
(7) ـ المتحف الجهوي للمجاهد لولاية تيزي وزو.
(8) ـ المتحف الجهوي للمجاهد لولاية تيزي وزو.
(9) ـ المتحف الجهوي للمجاهد لولاية تيزي وزو.
(10) ـ ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص542.
(11) ـ ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 525.

الملحق رقم: 05 ص2

قانون السلطات الخاصة[1]

الملحق رقم: 06 ص1

مواد قانون الإطار[2]

الملحق رقم: 07

رسالة لاكوست وإشارته بدور الفرق الإدارية ونتائجها المشجعة[3]

الملحق رقم: 08

جدول يمثل حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة المتعاقبة على الثورة الجزائرية[1]

الملحق رقم: 09

جدول يمثل عجز الميزانية الفرنسية ما بين 1956-1957[4]

	جانفي/فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفومبر	ديسمبر
1956	-1480	-540	+320	-470	-1020	-1410	-950	-630	+380	-1070	-1790
1957	-750	-1170	-530	-240	-240	-2170	-1300	-1250	-1450	+100	-2040

(1) - ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 526
(2) - ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 564.
(3) - ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص557.
(1) - Mohamed Harbi : Les archives de la révolution algérienne, Ed DAHLEB, Algérie, 2010, p540.
(4) - هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 381.

منحنى بياني يمثل عجز ميزانية فرنسا في سنتي 1956-1957

البيبليوغرا
فيا

أولا: المصادر:

1-المصادر باللغة العربية:

1. أتومي (جودي):العقيد عميروش بين الاسطورة والتاريخ المسيرة الطويلة لأسد الصومام، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
2. بن العقون (عبد الرحمن بن ابراهيم): الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.
3. بن بلة (أحمد): مذكرات بن بلا كما أملاها على روبير ميرل، تر العفيف الأخضر (د.ط) منشورات دار الأدب، بيروت، (د.ت).
4. بن خدة (بن يوسف): جذور أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010.
5. بوضياف (محمد): التحضير لأول نوفمبر 1945، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
6. الجنرال(أوساريس): شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر (1957-1959) تر مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2008.
7. زبيري (الطاهر): مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الروبية، 2008.
8. الصديق (محمد الصالح):عملية العصفور الأزرق،منشورات دحلب، (د.م)، 1990.
9. عباس (فرحات): تشريح حرب، تر أحمد منور، دار المسك للنشر، (د.م) (د.ت).
10. عباس (فرحات): ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، الجزائر، 2010.
11. عبد العزيز واعلي: أحداث ووقائع الحرب في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تقديم عبد الحفيظ أمقران الحسيني، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.
12. قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة،ج1، ج2، ج3، الدار العثمانية للنشر والتوزيع الجزائر، 2013.

13.كشيدة (عيسى): مهندسو الثورة، تر موسى أشرشور، زينب قبي، تقديم عبد الحميد مهري، مراجعة وتنقيح زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، (د.م)، 2010.

14.كيوان (عبد الرحمن): المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسية "ح ش ج،ح أ ح د" (PPA-MTLD)، تر أحمد شقرون ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،منشورات دحلب، (د.م)، 2007.

15.مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- اللقاهرة) (1954-1956)، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر صادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

16.المدني (أحمد توفيق): هذه هي الجزائر، ملتزمة للنشر والتوزيع، (د.م) (د.ت).

17.مهساس (أحمد): الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

18.ميكاشير(صالح): في مراكز القيادة للولاية الثالثة (1957-1962)، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2012.

19.هارون (علي): للولاية السابقة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفنرسي (1954-1962)، تر الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر الجزائ، 2007.

20.يوسفي (محمد): الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتر محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، 2007.

2-المصادر باللغة الفرنسية:

21. Ait Ahmed (Hocine) : L'Esprit d'indépendance mémoires d'un combattant (1942-1952), Ed Barzakh, Alger, 2002.

22. Ben Khedda (Ben Youcef) : Abane- Ben M'Hidi leur apport à la Révolution Algérienne, 1ér, Ed Echatibia ,Algerie ,2012.

23. Chekini (Mohamed Said) : Un rebelle dans la ville « Azazga » (1954-1956).

24. De Gaulle (Charle) : Mémoire de guerre, Ed Librairie plan France 1954.

25. De Sérigny (Alain): La révolution du 13 mai avec témoignage inédites de ses principaux acteurs, Ed plon, Paris, 1958.

26. Godard (Yves) : Les paras dans la ville, les trois batailles d'Alger, T1, Ed Fayard ,Paris ,1972.

27. Hentic (Pierre) : L'Affaire « K » ou « Opération Oiseau bleu » extrait de tant qu'il aura des étoires, partisant, Ed Mattro.

28. Jeanson (Colette et Francis) : L'Algérie Hors la loi, Ed ANEP Rouiba, 2009.

29. Saadi (Yacef) :La bataille d'Alger ,T2, Ed Publisud, Paris,2002.

30. Yousfi (M'Hamed) : Le complot (Algérie 1950-1954), Ed Entreprise Nationale de livre, ALGER, 1986.

ثانيا: المراجع :

1-المراجع باللغة العربية:

31. الإبراهيمي (أحمد طالب): أثار البشير الإبراهيكي (1929-1940)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

32. آجيرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضه 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مراجعة عباش سلمان،ج2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

33. آجيرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى منصور، ط 1، منشورات عويدات، لبنان، 1982.

34. إحدادن (زهير): المختصر في الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، القبة، 2007.

35. أزغيدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

36. أوعيسى (رشيد): كراسات هارتموت إلسنهانس حرب الجزائر حسب فاعليها، تر محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

37. بزيان (سعيدي): جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2005.

38. بلاح (بشير): تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، (د.ط)، دار المعرفة الجزائر، 2006.

39. بلحاج (صالح): تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

40. بليل (محمد): المجالس العامة للعمالات في الجزائر (1947-1954) دراسة تحليلية لمشاكل وقضاياهم بهذه المجالس، ج1، دار ستجاق الدين للكتاب،(د.م) (د.ت).

41. بن النبلي فركوس (صالح): تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر التوزيع، عنابة، 2012.

42. بن حمودة (بوعلام): الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت).

43. بن داهة (عدة): الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

44. بن عمر(مصطفى): الطريق الشاق إلى الحرية...،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

45. بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997.

46. بورغدة (رمضان): الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012.

47. بورنان (سعيد): شخصيات بارزة في كفاح الجزائر أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954 ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2015.

48. بورنان (سعيد): نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفرنسا (1936-1956) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

49. بوضربة (عمر): تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962) دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

50. بوعزيز (يحيى): الاتهامات المتبادلة بين مصالي لحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

51. بوعزيز (يحيى): الثورة في الولاية الثالثة (1954-1956) أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

52. بوعزيز (يحيى): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

53. بوعزيز (يحيى): سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

54. بوقريوة (لمياء): تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

55. بونو (إيف): مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة (1944-1950) وكبح جماح المستعمرات الفرنسية، تر عبد المجيد سالمي، منشورات لا ديكوفيرت باريس،2001.

56. تابليت (علي): العلاقات الأمريكية الجزائرية(1954-1980)، توازن المصلحة والمبدأ، تر سمير حشاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر والإتصال، (د.م)، 2007 .

57. تابليت (علي):القضية الجزائرية أمام الأمم المتَحدة(1957-1958)،تقديم ويندل كللاند،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر والإتصال، (د.م.ن) (د.ت.ن).

58. تقية (محمد): الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، المال، تر عبد السلام عزيزي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

59. ثينو (سيلفي): تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات وحلب الجزائر 2013.

60. جربال (دحو): المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني تاريخ الكفاح المسلح الجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، تر سناء بوزيدة منشورات الشهاب، باتنة، 2003.

61. جويبة (عبد الكامل): الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1، دار الواحة للكتاب، (د.م)، 2012.

62. جويبة (عبد المالك): أبطال وشهداء الثورة الجزائرية "مصالي لحاج"، ط 1، دار بن سنان للنشر، (د.م)، 2014.

63. حربي (محمد): الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طبعة خاصة وزارة المجاهدين موفم للنشر، الجزائر، 2008.

64. حماميد (حسينة): المستوطنون الأروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962) ط1،منشورات الجزائر، 2007.

65. خضير (إدريس): البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

66. خيثر (عزيز): قضايا في الحركة الوطنية دار الخيل العلمية، الجلفة، (د.ت).

67. دبش(اسماعيل):السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

68. الزبيري (محمد العربي) وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة للطبع، الجزائر، 2007.

69. الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، دار المحكمة للنشر، الجزائر 2014.

70. الزبيري (محمد العربي): الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البحث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

71. الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.

72. الزبيري (محمد العربي): قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 1،دار الحكمة للنشر،الجزائر،2015.

73. سعد الله (أبو القاسم): حركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

74. سعداوي (مصطفى): المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ،متيحة للطباعة ،2009.

75. السنهانس (هارتموت): فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، إشراف ومراجعة مصطفى ماضي، تر أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2015.

76. سيفر (أخضر): شخصيات جزائرية، ج 1، (ط 1)، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007.

77. شريط (لخضر) وآخرون: إستراتيجيات العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، (د.م.ن)، 2007.

78. شمص (حسن): أنصر أخاك مقالات عربية عن ثورة الجزائر، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2012 .

79. شمص(حسن): وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر، ط 1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

80. شوقي(عبد الكريم): دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

81. صاري (جيلالي): تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

82. صاري (جيلالي): ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي- 4 فيفري 1957) موفم للنشر، الجزائر، 2013.

83. صديقي (مراد): الثورة الجزائرية عمليات التسّلح السرية، تر أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، (د.م)، 2010.

84. ضيف الله (عقيلة): التنظيم السياسي والإداري (1954-1962)، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

85. طاس (إبراهيم): السياسية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

86. طاعة (سعد): دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947-1956)،ط1، دار كوكب العلوم، (د.م)، 2012.

87. عباس (محمد): نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1945-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

88. عبد القادر (حميد): فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

89. عفرون (محرز): مذكرات من وراء القبور وقائع سنتين مأساة ميتة، تر الحاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2008 .

90. العلوي (محمد الطبيب): مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.ت).

91. علوي (محمد): قادة الولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

92. عمراني (عبد المجيد): جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مديولي للنشر،الجزائر، (د.ت).

93. عمورة (عمار) ودادوة (نبيل): الجزائر بوابة التاريخ، ج 1، دار المعرفة ، الجزائر 2009.

94. عمورة (عمار): موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002 .

95. غربي (الغالي): فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009 .

96. فافرون (شارل أنري): الثورة الجزائرية، تر عبد الرحمن كابوية، محمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

97. قبايلي (هواري): ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة بلقاسم بوعلام، ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

98. قداش (محفوظ): تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)، تر محمد بن الباز، شركة دار الأمة، (د.م)، 2011.

99. قداش (محفوظ): تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954)، ج2، تر محمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

100. قداش (محفوظ): جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1945)، تر محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة المجهادين، منشورات ANEP (د.م) (د.ت).

101. قنان(جمال): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

102. لعربي (محمد سعيد): عزازقة عبر التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2017.

103. لونيسي (إبراهيم): العقيد عميروش وعملية الزرق ضحية لمؤامرة أم منقذ للثورة من كارثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

104. ماتياس (قريقور): الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، تر م جعفري، ط1، منشورات التائي، الجزائر، 2013.

105. مايا فضة (حورية): الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1951) منشورات الرياضي، (د.م)، 2013.

106. معمري (خالفة): عيان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط 2، منشورات ثالة، الجزائر 2008.

107. مقلاتي (عبد الله): أعلام وأبطال الثورة الجزائرية ،موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، (د.م)، 2013.

108. مقلاتي (عبد الله): التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، (د.م)، 2013.

109. مقلاتي (عبد الله): في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستثمرة، من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، (د.م) (د.ت).

110. مناصرية (يوسف) وآخرون: الأسلاك الشانكة وحقول الألغام، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

111. مناصرية (يوسف): دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

112. منغور (أحمد): موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962) دار التنوير، الجزائر، 2012.

113. نايت بلقاسم (مولود قاسم): ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار الأمة للنشر والتوزيع، (د.م)، 2013.

114. نجادي (بوعلام): الجلادون (1830-1962)، تر محمد المعرابي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين منشورات ANEP، (د.م)، 2007.

115. هشماوي (مصطفى): جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

116. هنري (كليمون مور): الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGMA (1955-1962) شهادات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

117. ولد الحسين (محمد الشريف): من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، (د.م)، (د.ت).

2-المراجع باللغة الفرنسية:

118. Catalogue d’exposition Itinirante : Les Alpes Maritimes aux temps de Charle de Gaulle (1946-1958), Aulives départementales Conseil général des Alpes, Ed Matimes ,1999.

119. Elsenhans (Hartmut) : La guerre d’Algérie (1954-1962). La transition d’une France à une autre le passage de la IV à la V République, Ed EDIF, Alger, 2000.

120. Harbi (Mohamed) : 1954 La guerre commence en Algérie, Ed Barzakh, Algérie, 2009.

121. Harbi (Mohammed) : Les Archives de la Révolution Algérienne, Ed Dahleb, Algérie, 2013.

122. Harbi (Mohamed), Meynier (Gilbert) : Le FLN documents et histoire (1954-1962), Ed Casbah, Algérie, 2004.

123. Horne (Alistaire) : Histoire de la guerre d'Algérie, traduit par Yves De Guerney, Ed 4, Ed Dahleb, ALGERIE 2007.

124. Lacoste Dujardin (Camille) : Opération Oiseau bleu des kabyles des éthnologues et la guerre d'Algérie, Ed la découvert, Paris, 1997.

125. Malyc (François) et Stora (Benjamin) : François Mitterand et la guerre d'Algérie, Ed Calmun lévy, France, 2010.

126. Merabet (Larbi) : Guerre d'Algérie (1954-1962) « le point de 20 Août, 2ème Ed, Ed El-Amel.

127. Michel Winock : L'agonie de la IV République 13 mai 1958, Ed Gallimard, 2006

128. Chabane (Nordine) : Colonel Amirouche l'aigle de Djudjura, Ed ENAG Alger, 2006.

129. Perrille (Guy) : La guerre d'Algérie (1954-1962), 2ème Ed, Ed Puf .

130. Pierre André Pénichor : Le temps des Djebel, Ed PAP .

131. Rioux (Jean Pierre) : Histoire du Monde de 1918 à Nos jours, Larousse 2010.

132. Stora (Benjamin) : Algérie Histoire Contemporaine (1830-1988), Ed Casbah, Algérie, 2014.

133. Streiff (Gerrard) : La guerre d'Algérie discours textes officiels, France 2012.

134. Vidal Naquet (Pierre) : La torture dans la République Ed Hibre, Alger 2012.

135. Vidal Naquet (Pierre) : Les crimes de l'Armé Française, Librairie François Mospero, Paris, 1975.

136. Vidal Naquet (Pierre) :La torture dans la république(1954-1962), Ed Hibr , Alger, 2012 .

137. Yves Courrièr : La guerre d'Algérie « Le temps des léopars », T2, Ed Renvaldi, Spain, 1976.

ثالثا: الملتقيات :

138. تروزين (محمد): اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، المتلقي الوطني الأول لتاريخ الثورة، مج1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1951.

139. تقرير ولاية بجاية: تاريخ الثورة التحريرية المرحلة الثالثة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958.

140. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: تاريخ الجزائر (1830-1962)، 2012.

141. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة أوت 56 نهاية 1958 تيزي وزو 7، 8 فيفري 1985.

142. منشورات المتحف الجهوي لتيزي وزو: كريم بلقاسم (1932-1970)، تيزي وزو 2005.

143. المنظمة الوطنية للمجاهدين:الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، ج2، مج1، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، 1984.

144. الميلي (محمد مبارك): الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج 2، م2، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، 1984.

رابعا: المقالات:

1-المجلات:

145. أبو هشام: الأصداء الأولية أو رد الفعل، (مجلة أول نوفمبر)، العدد 37، الجزائر 1979.

146. الحسيني (عبد الحفيظ أمقران): مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، (مجلة أول نوفمبر)، العدد 68، الجزائر، 1984.

147. الطاهر علية عثمان: انتفاضة 20 أوت 1955 كما وصفها وخطط لها زيغود يوسف، (مجلة أول نوفمبر)، العددين 155-156، الجزائر، 1997.

148. العلوي (محمد الطيب): الشهيد زيغود يوسف الشعبي المتواضع، (مجلة الذاكرة) العدد 05، الجزائر، 1998.

149. المركز الوطني للدراسات والثقافي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الشمال القسنطيني هجوم 20 أوت 1955، (مجلة المصادر)، دار الحكمة للطباعة الجزائر، 2008.

150. الياس(نايت قاسي)، مراد (اعراب): جاك سوستال وسياسته الادماجية في الجزائر(مجلة الباحث) ،(د.م) ،(د.ت).

151. ب.(ميمونة): الثورة التحريرية (1954-1962) تحضير وانطلاقة ثورة نوفمبر 1954، (مجلة الجيش)، شهرية العدد 472، الجزائر 2002.

152. بوسالم (رشيد)، مساعيد (ظريفة): التسليح أثناء الثورة، (مجلة أول نوفمبر)، العدد 472، الجزائر، 2002.

153. بيطام (مصطفى): 20 أوت ى1955، 20 أوت 1956 شعاعان منيران على درب نوفمبر 1954، (مجلة الذاكرة)، العدد7، الجزائر، 2001.

154. بيطام (مصطفى): الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، (مجلة الذاكرة) العدد السادس،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000 .

155. تقرير ولاية بجاية: عملية الأمل والبندقية ،(مجلة 1 نوفمبر)، العدد 63 الجزائر 1983.

156. تقرير ولاية تيزي وزو: مؤامرة العصفورة الأزرق، (مجلة 1 نوفمبر)، العدد 63 الجزائر، 1983.

157. درويش (الشافعي): 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة (مجلة الواحات للبحوث والدراسات)، مج7، العدد2، غرداية، 2014.

158. رشيد (زوبير): موقف الأحزاب اليسار من القضية الجزائرية ، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (د.م.ن)، 2013.

159. قنان (جمال): نقلة نوعية في ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، (مجلة الذاكرة) العدد الرابع، الجزائر، 1996 .

160. هشماوي (مصطفى): جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (مجلة أول نوفمبر) العدد 199، الجزائر 1998.

2-الجرائد:

161. جريدة المجاهد: تطور موقف بعض الشخصيات الفرنسية ، العدد 09، ج1 الجزائر، 1957.

162. جريدة المجاهد: غايار يتكلم مرتين ولا يقول شيئا، العدد 15، ج 1، الجزائر 1958.

163. جريدة المجاهد: فرنسا أمام ثورتنا أزمة دائمة، العدد 23، ج1، الجزائر، 1958.

164. جريدة المجاهد: كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثورة ، العدد 30 ج1،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، (د.م)، (د.ت).

165. جريدة المجاهد: كيف فضح الفرنسيون أنفسهم بإدعائهم الانتصار على الثورة الجزائرية "أرباع الساعة" تتجدد، ... ولانتتهي، العدد 12، ج1، 1957.

166. جريدة المجاهد: الأزمة الاقتصادية الأوربية الفرنسية من تبعيات الثورة الجزائرية ج1، العدد 9، الجزائر، 1957 .

167. جريدة المجاهد: فرنسا أمام ثورتنا في أزمة دائمة ، ج 1، العدد 23، الجزائر 1958.

168. جريدة المقاومة الجزائرية: أهدافنا تتحقق، ط3، العدد 15، (د.م)، 1957.

169. جريدة المقاومة الجزائرية: بعد حادثة الإختطاف ، ط2، العدد 2 ، دار الرائد للكتاب، (د.م)، 1956.

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

170. الطويل (يوسف العاصي): النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة (1789-2007)، (رسالة لنيل شهادة في العلوم السياسية)، جامعة الأزهر بغزة، (د.ت).

171. بديدة (الزهر): الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية (أطروحة دكتوراه)، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010.

172. بودلاعة (رياض): القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية (1954-1962)، (مذكرة الماجستير)، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

173. بوعبد الله (سمير): الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها النضال السياسي في الجزائر (مذكرة ماجستير)، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر3، 2010.

174. شلي (أمال): التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) (مذكرة ماجستر)، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة باتنة 2006.

175. عبد النور(خيثر): تطور الهيئات القيادية (1954-1962)، (أطروحة الدكتوراه) تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.

176. قريشي (محمد): الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية (1945-1954)، (مذكرة الماجستير) تخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

177. الموسوعة العربية: فيليب بيتان، 15:05/07/20،2017. -http://wwwarab-ency.com

178. الموسوعة كوم: فانسان أوريول، 2017/07/20، 22:30. alencychopedia.com

179. المعرفة: جورج كاترو، 29/ 08/ 2017 ،12:00 www.marefa.org.

180. الجزيرة نت: الجنرال الفرنسي السابق أوساريس،09/04/ 2017 23:07 www aldjazera.net

181. Wikipidia : Maurice Bourges Mounoury, wikipidia.org 16:20.

182. فيض العلم:خطي شال وموريس تعريفهما وأسباب إنشائهما، 2003/24/24 http://qalam.com.23:07

183. حاجي (عبد النور): ظروف اندلاع وانطلاق الثورة الجزائرية، 25 /2014/07، 21:45. adbenour hadji blogspiet 2017

الفهارس

فهرس الأعلام:

فهرس الأماكن:

الفصل الثاني:

الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956

الفصل الثالث:

الجمهورية الفرنسية الرابعة والثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية 1956-1958